

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ

بِهَوْنِهِ تَعَالَى شَأْنَهُ دَرِينِ خَيْرِ الزَّمَانِ بِطَوَقٍ مَقْدُومَةٍ طَهْرُ صُلُوبٍ مَانٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ

الْقِطْعَةُ الثَّانِيَّةُ

مِنْ الْجُزْءِ الرَّابِعِ مِنْ كِتَابِ



کتاب الصَّلَاةِ

مُؤَلَّفُ عَجَبِي قَدِي

تأليف ضحى عباد الله اللسان المدعو وحيد الزمان غفر له الرحمان

مَطْبَعَةُ قَائِمَةِ بَيْتِ هَيْمَةَ مَسْجِدِ الشَّاهِدِ

اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان الحجة من ذلك ومع مخالفتهم بما قضته
 العقول والقطر اتفق عليه جميع البشر سواهم ان من سلم ان فلانا مرسل الى و
 رسول الله وجعل عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتناع جميع
 ما امر به واجتناب جميع ما نه عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصنف في تبليغ جميع
 القرآن وعدم الكتمان كيفية بطل ما اتى به تفسيره وببإثبات زيادة علم ما في كتاب
 المرسل وقبول هذا وهذا متوقف على الاذعان برسالاته وتكون يبه في هذا كالكذب
 في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكفى الرجل رسول الله يقتضي قبول جميع
 ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض له عقلا وشرعا ما قبل
 الكل ورد الكل اعتنا احد الامرين لازم اما تكذيبه او تصديقه وليست شعري فاذا
 يقول هو لاء المذنب بوزن الصلوة والنكوة ونحوهما من شعائر الدين اذ المخلص
 على معانيها واركائها المبينة في السنة فهل يحملها على هذه المعنى اللغوية فان قالوا
 نعم لمن متهم فظانهم وشناغ لا يلائمها الا من تبرأ ونقض يد يبه من الدين الاستد
 الاتي ان الصلوة معناها في اللغة الدخالة فاذا نزل هو لاء السنة وحمل الصلوة
 على هذا المعنى اللغوي فقد خالفوا الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع المسلمين بل
 كن بوجه صلعم وكن بوا سلف الامة وخلفها في تعليل الصلوة الواجبة نقلا لا بحال
 لتواتر شئ وهذا يفضي الى القدر في نقل القرآن اليها ايضا الى غير ذلك من اللوازم
 المتكررة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن تحريك الصلوة فهل يكفي لاداء الصلوة
 هذا التحريك عند هو وكيف ينبغي هذا التحريك الى اليمين والشمال كما تحرك ابيك
 تساءدوس عند ذي الخلاصة او الى الفقى والتحت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلاة التي هي عماد الدين الدوام فحسب لصداق بقوله القائل (يا الله)
 فهل تصدق دلالة القرآن ونقصه هذه المعنى وفي القرآن إيجاب الصلاة كما
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى ما معنى الجمع وما معنى الصلوة الوسطى
 وهل معنى المحافظة ان يستغرق العبد جميع ازمته يدعوا الله قائما قائنا نائمها
 باوقات دون اوقات واين دلالة القرآن على ذلك وايضا كيف تكفي وكيف يجاز
 الكتاب ساكت عن تفصيل الزكوة والحج وحيث تنقطع شئ ثم الاسلام وتنتهي
 على هذه الاسلام الخواص والعيام حتى الكفرة الدنثار وعبدية الاصنام وقد
 اطلت ههنا بما لا يحلوا عن فائدة رداعه من ان عماد الدين هو القرآن فقط والستة
 ليست بشئ يعتد عليه والحق واقع لا يشك فيه الا من سقى نفسه دارنا في
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن ايضا اللهم احفظنا
 من الاحن والحن واعصمتنا عن البلايا والفتن والغرض ههنا بيان مواقيت
 الصلوة اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثاني وهو المعتبر في الافق واخر وقت
 ما لم تطلع الشمس الحديث افاقة جبريل عليه السلام صلى الله عليه وسلم
 يجدد له اوقات الصلوات الخمس فيه قم فضله فصلة الفجر حين يروق الفجر
 او قال سطع الفجر في اليوم الثاني اسفر بعد او كادت الشمس تطلع ثم قال
 في اخر الحديث يا محمد صل على هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين
 الوقتين وقد روى من طرق كثيرة ذكر كثرها في النبيل فان شئت الزيادة
 فارجع اليه وقد قيل ان احاديت التوقيات عنه صلعم متواترة والله اعلم واول
 وقت الصلوة اذا طلعت الشمس لما في حديث جبريل عليه السلام ايضا انه قال قم

فضله فصل الظهر حين زالت الشمس آخر وقتها اذا صار ظل كل شيء مثله
 سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن اختلف في ذلك ابو
 وليخالف في ذلك الا ابو حنيفة رحمه الله وعنه رواية توافق الجمهور واستدلوا
 لقول الامام بقوله صلعم ابرءوا بالظهر فان شدة الحر من في جحيم قالوا واشد الحر في
 ديارهم في هذا الوقت واذا تعارضت الآثار فلا ينقض الى وقت بالشك وقد يستدل
 لهم بما اخرج النسائي وابوداود ومن حديث ابن مسعود كان قد رملوا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصيف ثلاثة اقدام وفي الشتاء خمسة اقدام الى سبعة اقدام
 واقلوا اما حديث الابرار فهو اخص من مدعاهم فلا يصح دليله لمدعاهم ان وقت
 الظهر يقي الى ان يصير ظل كل شيء مثليه في حر وبرد اي صيف وشتاء وليتبين
 ذكر للظل فضلا عن التقدير بالمثل والمثليين الحديث الثاني لا يصح دليله لهم ايضا
 لانه محمول على الابرار وبالسبعة الاقدام في الشتاء تنقض صلواته صلعم وهو
 اقل من ظل الانسان مع ظل الاستواء وايضا لم يذكر في الحديث نسبة الظل الى
 شيء وظل اي شيء هو الحديث ليس فيه دلالة لمدعاهم وقد قدح فيه ايضا فاذا
 في سنده عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن ابي مالك سعد بن طارق وفيه
 خلاف فهو ضعيف لا يقوى على معارضة ما استفاض عنه صلعم من الاحاديث الصحيحة
 في فقد يار آخر قتله بمصير ظل كل شيء مثله وقد عرفت انه حتى لو سلم صحته فلا
 دليل له من الوجوه التي عنفتها اما قولهم واشد الحر في ديارهم في هذا
 الوقت فهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فان اراد ان الحر يزاد من بعد الزوال
 الى مصير ظل الشيء مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالابرار الا ان يؤخر

الى ان يجد واقفا للجد ان البيوت يظلم وقت الذهاب والاياب ذلك يوجب
 قبل نصف وقت الظهري قبل ان يصير ظل كل شيء مثله نصفه فلا آثار تغاير
 ولا شك متبع ذي يقين وهو اول وقت العصر الاختيار الى مضيق لظل ^{مثله}

ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفرار وقيل اذا اصفر خرج
 وقت العصر هذه القول اعتمدت الامام الشوكاني من احاديثنا في الدرر وقرره
 الشارح واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقت صلاة الظهر ما لم يحضل لعصر وقت صلاة العصر ما لم تنصف الشمس قال
 وهذا الحديث لا يخالفنا ورد في بعض الاحاديث ان اخر وقت العصر مصير ظل ^{الشيء}
 مثليه لان هذا الحد يشق قد تضمن زيادة غير متافية للاصل وحاصل حديث
 من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر كذا قبل
 الفجر وقبل طلوع الشمس على صلاة المعدن ورد ما ذكره واعتدله ضعيف
 والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدلل به من حديث ابن عمر هو رواية
 وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما لم تنصف الشمس ويسقط
 قرنها الاول والن زيادة من الثقة مقبولة اتفاقا ويقوى ذلك حديثنا في
 في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة وفيه ثلثا اخر العصر فانصرت
 منها والقائل يقول احسب الشمس يوشى ان احمر الشمس يكون موخرا بعد
 اصفرارها ولا يكون الا بعد ان يسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من
 قوله صلعم من ادرك من الصبر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك الصبر
 ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر هو مقر وشأن

لما تقدم من الأحاديث وكذا قوله يوم الحنك قلنا في ما صليتها حتى غربت الشمس
 فحدث ابن عمر الذي استدال به الشيكان في هجوم على الوقت للخيار والمحج والفرار
 فيه الوجه الثاني أن الخطاب في الأحاديث المذكورة عام وأنت في مقام التشريع
 للأمة والرجل لسائل في حديث أبي موسى لم يكن من المعن ورين وإيضا النبي صلى
 عليه وآله في هذه الاوقات فلا يصح ان يحل صلواتهم على صلوات المعن ورين وهذا
 صحيح من فعله صلعم من وى في الصوام فلا ين بالاحتلال والتجيز وإيضا إذا حل روية
 ابن عمر رضي الله عنهما التي ذكرها المصنف على العموم والتوقيت وتحد يداعات الصلوة فالق
 الاخرى لمقيدة بسقوط قرن الشمس لا اول مثلها وصحلية على ما حملت عليه
 الرواية الاولى ولا وجه للتفريق وهي زيادة مقبولة لاختلاف الرواية الاخرى
 بل توحيها الوجه الثالث ان الغرض الذي ذكرناه صادق لغة بغرض اول جزء
 من الشمس الذي هو سقوط قرنهما الاول ومنه الى سقوط باقيها لا يكف اصطفا
 ركعتي على نحو ما كان يصلي صلعم فظهر ان صلوة الركعة وأدراكها قبل الغروب
 المراد به قبل غروب قرنهما الاول وعلى هذا تتناسق الاحاديث وتتعاقد و
 يكون بعضها موبداً وتناحاً للبعض الآخر وما يزيد ايضاً ما روى في الصحيح
 وغيرها انه قال صلعم من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة فانه حلال ذلك
 الصلوة بأدراك الركعة واوضح منه ما رواه البخاري اذا ادرك احدكم سجدة راي
 ركعة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليقم صلوة الخشعة ثم يقتل ادراك الركعة
 بما قبل الغروب بين في ان الركعة وقعت في وقت الصلوة والا لما كان لهذا النقيض
 فائدة وأدراك الركعة من الصلوة نهائياً حقيقة في ادراكها في وقتها والنبي

الحق باقى الصلوة بالركعة مريد اما ذكرناه والماضى الحاقى الوجه الرابع ما ذكره
 شارح الدرر فى روضته من ان الشارع جعل الصلوة المفوعة فى هذه الاوقات
 المعينة يعنى ما بعد الاصفرار وضحوة صلوته المنافق و صلوة الامراء الذين
 يميئون الصلوة وذكر ما فى الصحيح من حديث النضر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول تاذب صلوته المنافق يجلس ويركب الشمس حتى اذا كانت بين قرن الشيطان
 قام فقرأ اربعاً لا بد ذكر الله الا قليلاً ثم ركعتين بصلوة الامراء الذين يميئون
 الصلوة او نحو ذلك من الصلوة من وقتها و قال له الراوى فما تأمرى قال صل
 الصلوة اتمتها حديث قال وهكذا الحادى عشر انتهى عن الصلوة بعد العصر بعد
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليل على ان ادراك الركعة فى الوقت الخارج عن ان رقت
 المضروبة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر وهبوطها من المعن ودكن مرتين
 مرتين شد بل لا يستطيع صفة تاديت له اية شتى رواه عنه واداه ركعتيه وكنها شتى
 اذا ظهرت وامكنها ادراك ركعة ونحو ذلك وما ذكره استدلال ساقط لا يدل
 على مراده وعائته ان يدل على ان قوله اني بما الى ما ذكره فى كتابه من معنى
 حديث صلوته المنافق الذى يركب الشمس لان المراد فيه معناه على التامخ
 وعلى عدم اتيانه بالصلوة على وجهها وما يؤيد ان تحقق احد الاديين يجرى به
 الذى على حديثه حديث ابن عمر في صحيحهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لصلواتكم والوع الشمس ولا غروبها واخر بصلواته ذلك الوقت منهى عنه من
 مكرهه والمنافق ذكره فى الحديث انهم وركعتيه الشمس انما كانت اوقات الصلوة
 خارجة عن الوقت فالدلالة من قوله اني بما الى ما ذكره فى كتابه من معنى

فان بعدد ومراقبته نلشمخ ليل على حرصه وخوفه ان تغرب قفقوته لئلا تصيبه
 عقوبة وتاديب تارك الصلوة فينقضم ويظهر للناس نفاقه الذي هو حريص على
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه ياتي بيا في الوقت ولو كان اثباته لها في ذلك
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عما لا يسكت عنه الشارح
 بل لا بد من ان يودبه وهذا اظهر من قائل وامحد بيك الامراء فلا يدل على المطلوب
 ولا له تعلق بمجل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد وريحه ما تقدم
 من التقيد بادراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك
 الصلوة وليس حكم المعد وركن ذلك بل من فاتته صلوة بعد وجوب عليه قضاءها
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند الشارح كسائر اهل الحديث
 انها اداء فلا معنى للتقيد بادراك الركعة فتعين ما ذكرناه واما ما ذكر من
 ان الحائض اذا ادركت بعد طهرها قد تركت صلوة العصر فيرده
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتماله لغير المراد منه على قول لشارح
 غير كاف في دلالة على ما يجب على الحائض اذا طهرت حينئذ ان فيلزم ان ينزه
 حديث الصادق صلعم عن حمله على ما لا يدل عليه مما يشوهه ويخرج به الى السجدة
 وعدم الاضمار عما في الضمير با حسن القصاصة التي لم يقاربه صلعم احد فيها
 ونحن لا ننكر كراهة التأخير ولا ان المعد وريضة حينئذ بلا كراهة ولكننا نمنع
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوانا ان وقت العصر اوسع مما يحججه وما ينبغى التنبيه
 عليه انه هل يخرج وقت الظهر نحوه بمصير طل الشمس مثله ام لا قال في النيل ذهب
 الهادي مالک وطائفة من العلماء ان يدخل وقت العصر ولا يخرج وقت الظهر

وقالوا ينبغي بعد ذلك قد اربع ركعات صالحا للظهر العصر اداء واحتجوا بقوله صلى
 صلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلى العصر في اليوم الاول
 حين صار ظل كل شئ مثله وظاهرة اشتراكهما في قد اربع ركعات وذهب الشافعي
 ولا كثرون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل فصل الظهر قوله فصل العصر هل هو محمل
 على الشرع ام على الفراغ منها ومن اصعب النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل
 فقال قم فصله فصل الظهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلوة
 حين زالت الشمس للاتفاق على ان اول وقت الظهر التروال ولو كان قوله فصل
 الظهر حين زالت الشمس محمول على الفراغ منها لكان دخوله في صلوة الظهر
 قبل التروال وكذا المتنازعين عمر قائل به وبه يترجم من ذهب القائلين بـ^لاشتراك
 قد اربع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم مر به يظهر التوفيق بين^لالاتحاد
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلاهما يدل على ما دل عليه الاخر وذلك
 بان نقول ان قوله في صلوة اليوم الثاني فصل العصر حين صار ظل كل شئ
 مثليه اي شرع في الصلوة حينئذ اي ولعله فرغ منها مع الاصل والمختلط
 بالحركة حين سقط قرن الشمس الاول فليتنامل المصنف ومثل العصر
 العشاء ما لم يطلع الفجر الى الصبح ما لم تطلع الشمس ابو حنيفة رحمه الله
 بالعصر اي حديث من ادرك المتقدم وقد دعيه الامام ابن القيم في^لاعلام
 المؤمنين قال رحمه المثال النامن والعشر من السنة الصبيحة الصبيحة المحكية
 في ان من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح يكون

خلاف الاصول وبالمشابهة من نهي صلعة عن الصلوة وقت طالع الشمس
 قالوا والعامة عندنا يعارض الخاص فقد تعارض ما ظروبي فبيح فقد من الحاضر
 احتياطا فانه يوجب عليه اعادة الصلوة وحديث الاتمام يجيز المضي فيها
 واذا تعارضنا صيرنا الى النص الذي يوجب الاعادة لتيقن براءة الذمة
 فيقال لا ريب ان قوله صلعة من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتم صلوة ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوته
 حديث واحد قال صلعة في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطرة فتجب
 طاعته في الشطرة الاخر وهو محكم خاص لا يتحمل الاوجهما واحدا ولا يجتمع
 غير البتة وحديث النهي عن الصلوة في اوقات النهي عام فهل قد خص منه
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الفائتة واداء المنسية بالنص وخص منه
 ذوات الاسباب بالسنة كما قضى النبي صلعم سنة الظهر بعد العصر اقر من
 قضى سنة الفجر بعد صلوته الفجر وقد اعلم انه سنة الفجر وامر من صلى في حله
 شرعا مسجدا جماعة ان يصلي معهم وتكون له نافلة قال في صلوته الفجر
 سبب الحديث امر الدخول والامام يخطب ان يصلي تحية المسجد قبل ان
 يجلس: ايضا امرها تمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها امرها تمام لا ابتداء
 والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت نهي عن ابتداءها لا عن استدامتها فانه
 لم يقل: نهى عن الصلوة في ذلك الوقت وانما قال لا تصلوا واين احكام
 الابتداء من الدوام وقال سيدنا عمر في حين اطل صلوته الفجر حتى كادت
 الشمس ان تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين وقد فرق النص الاجماع

والقياس بينهما فانه تؤخذ احكام الدوام من احكام الابداء ولا احكام الابداء
 من احكام الدوام وفي عامة مسائل الشريعة فالهوام ينافي ابتداء النكاح
 والطيبون استد امتهما والنكاح ينافي قيام العد والرح دون استد امتهما
 والحديث ينافي ابتداء المسح على الخفين دون استد امته وزوال خول العنة
 ينافي ابتداء النكاح على الامة دون استد امته عند الجمهور والزنا من المرة
 ينافي ابتداء عقول النكاح دون استد امته عند الامام احمد ومن وافقه
 والذهول عن نية العبادة ينافي ابتداءها دون استد امتهما وفقدان
 الكفاءة ينافي لزوم النكاح في الابداء دون الدوام حصول الغنى ينافي
 جواز اخذ من التركة ابتداء اول نيا فيه دواما وحصول الحجر بالسفاهة
 والجنون ينافي ابتداء العقد من المحجور عليه ولا ينافي دوامه وطريان
 ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل
 بها على الدوام ويمنع في الابداء والقدرة على التكفير بما لا تمنع التكفير
 بالصوم ابتداء لا دواما والقدرة على هذه التمتع تمنع الانتقال الى الصوم
 ابتداء لا دواما والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقا وفي منعه
 الاستدامة الصلوة بالتيمم خلاف بين اهل العلم ولا يجوز اجابة العيين
 المغصوبة ممن لا يقدر على تخليصها ولو غصبها بعد العقد من لا يقدر المستأجر
 على تخليصها منه لم تنفسه الاجارة ونحوها المستأجر بين فتم العقد امضائه
 ويمنع اهل الذمة من ابتداء احداث كنيسة في دار الاسلام ولا يمنعون
 من استد امتهما لو حلفت لا يتزوج ولا يتطيب او لا يتطهر كما استد امره

وهو
 من هذه المسائل
 التي لا يفتي فيها
 وقال بعض العلماء
 ان حكم البقاء في
 الابداء قد لا يرد
 في نفسه فيفتي
 في ان الفجور في نفسه
 النكاح سطران
 الشك وهو المنع
 من كل شئ في
 من غير ان يكون
 عليه حجة في
 بانها تفتي
 في نكاح

لم يثبت وان ابتداء حث واضعاف اصغاف ذلك من الاحكام التي يفرق
 فيها بين الابتداء والام فيحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في دواها
 ذلك لقوة الدائم وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصحب الاصل ايضا
 قال نعم اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت في المنبوع
 والمستدام قايما لاصله الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضيه
 صحة ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين انه
 لم يتعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مخرج الخاص ولا هو داخل تحت
 لفظه ولو قد رخص لفظه له فالخاص ببيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال الحكم
 السنتين والغاء احد الدليلين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي ابطالتم
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها
 السنة فانه اذا ابتداء العصر قبل الغروب فقد ابتداءها في وقت نهي وهو
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها
 الكفار وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسد للذريعة
 وهذا بخلاف من ابتداء الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ
 لا يسجدون لها بل ينتظرون بسجودها طلوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتدائها في وقت تأمل لا يبعد فيها الكفار للشمس وتصح صلوة من ابتدائها
 وقت سبح الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرع الشيطان
 فانه حينئذ يقارنها ليقع السبح له كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السبح له فاذا
 كان ابتداءها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلان
 تكون استدامتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بابل الاولى
 والاعرى فان كان في الدنيا قياس صحيح فهدى من اصره فقد تبين ان الصورة
 التي خالفتم فيها النص ولي بالبحر قياسا من الصورة التي وافقتموه فيها
 انتهى واورحته بطول له لكثرة فواشدة للباطل من جمع المسائل والنظائر للتوفيق
 بين السنن التي يظن قاصر النظر التعارض فيها وهو لا يخلو عن تشديد ذهن
 وفق بصيرة وبه يتبين موافقته رح لها قرأناه من توسيع وقت الصبح والعصر
 والعشاء وقد اثبت ذلك بالدلة الصحيحة وانه لا اختلاف بينها والله اعلم
 قال صاحب الهداية لا تجزى الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في
 الظهيرة ولا عند غروبها الا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزاء
 القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجزء لما
 فالمودى في آخر الوقت قاض واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف
 غيرها من الصلوات لانها وجبت كاملة فلا تنادي بالناقص قلنا هذا رأى
 فاسد بما يقابل النص الصريح وقد قال امامك ان الرأى ولو كان صحيحا
 فهو تيرك اذا خالف الحديث فكيف هذا الرأى الفاسد وفساده ظاهر لا نناقش
 السبب هو الجزاء الاول من الوقت الا انه سبب للوجوب لا لوجوب الاداء

فوجب الاداء يمتد الى آخر الوقت و لا يكون المردى في آخر الوقت قاضيا بل
مؤديا وقولكم انها اذا وجبت كاملة فكيف تؤدى ناقصة مد فوج بان من عفو^{الله}
ونواله ورحمته وافضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في آخر وقتها عفو الله
او نقول ان السبب هو الجواز المقارن والوجوب في الوقت الآخر ناقص في كل
صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الفجر اولى وافضل كيف ان صلحهم كما نرى
عن الصلوة عند خروج الشمس نرى عند طلوعها فقط العفو يدل على
عموم النقص في كل صلوة الا فيما ذكر النص فيه واستحب الشارح فيه
التأخير وليست شري كيف تركت الراى الصحيح الموافق لكتاب الله المقتضى
لجواز النكاح بما هو مال قليلا كان او كثيرا الجديث موضع صحيح او منكر ضعيف
ذكر فيه تعدد الراى المفسر بعشر دراهم وخالفوا في احدى حديث التبريق الواردة في
عدم تعيين المالاينة كقوله ١٢ انفس لو خافا من حديد وتراك في مسئلة البلب
الا حاديث الصحيحه برأى فاسد وهذا من اعجب العجائب حدث اولى الحجى والالباب
داول وقت المغرب اذا غربت الشمس في آخر وقتها ما لم يرغب الشفق الاخر وذلك
لقوله في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم حين وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع
ان رسول الله صلعم كان يصلى المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب قال
في الملتقى رواه الجماعة الا النسائي وكون اول وقت المغرب بالمغرب مجمع عليه
وانما اختلفت في العلامة التي يعرف بها الغروب فقيل بسقوط قرص الشمس
بكله وهذا انما يتيم في الصحراء وما في العمران فلا وقيل بزياد الكوكب الليلي
وهو قول القاسمية والامامية واجتوا بقوله عن حقه يطالع الشاهدا الشاهد النج

أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل الظاهر واليه ذهب
 زيد بن علي وأبو حنيفة والثافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والإمام
 يحيى لحديث إذا قبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم
 متفق عليه ولما في حديث جبريل فصل في حين وجبت الشمس فافطر الصائم
 ويؤيده حديث أحمد والطبراني بلفظ لا تزال امتي على الفطرة ما صلوا
 المغرب قبل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعاً بأدس وأبطلوه المغرب
 قبل طلوع النجم وحديث النسب ورافع بن خديج قال كنا نصلي مع النبي صلعم
 ثم نرعى فيرى أحداً ما واقع نبيله ويتخبر بما ذكرناه أن دخول وقت المغرب
 إنما هو بالغروب فقط وأما قوله حتى يطلع الشاهد فقد قبل أنه قد مر
 من بعض الرواة وهو لا يدل على تأخير غايته أن يكون علامة من
 اشتبه عليه معرفة الوقت لغيره وهو هل يعمل بأثره أم لا أم لا
 لمن تعذر أو عسر عليه معرفة غروب الشمس الحق بانه لا يمكن ذلك
 ساعات مضبوطة تغتني بالعمدة جازله العمل بداءه من
 في هذا الزمان من أقوى الأدلة على معرفة الأوقات سيما في الأماكن
 بعضها وبعض وعن حنيفة بن عاصم عن النبي صلعم قال لا بد من
 بخير من ذلك لا بد من ذلك لا بد من ذلك لا بد من ذلك
 وأبو داود وأحمد وأبو حنيفة وأبو يونس وأبو عيسى وأحمد بن عيسى
 وكواهم في الخبر إلى أن شد إلى النجوم رقة عكس من السراشمة المقتضية
 فجعلت في شهر الله في إياها أنباء النجوم مستقيمة والحمد لله رب العالمين

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت
لبیان الجواز أو تحديد اوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي أخبار عن
عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة القى واظب عليها فالسنة هي الاعتماد
عليها إلا لعذر كحضور الطعام ونحوه لما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم
صلى الله عليه وسلم قال إذا قدم العشاء فابدأ به قبل صلوة المغرب ولا تعجلوا
عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إذا قيمت الصلوة وحضر العشاء فابدأوا بالعشاء وفيها عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وضع عشاءكم واقيمت الصلوة فابدأوا
بالعشاء ولا تعجل حتى تفرغ منه وفي الصحيحين كان ابن عمر يضعه له
الطعام وتقام الصلوة فلا يأتيها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام
وعند مسلم لا صلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل
الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من خالفنا بحجة وظاهر
الأحاديث أنه يقدم ذلك مطلقا سواء كان محتاجا إليه أم لا وخفيف
أثيرا وكثيرة وإن لم يخش فساد الطعام وفاق للظاهرية وأحمد وأصحابنا
ومن الصحابة أبو بكر وعمر وابن عمر ورواه العراقي عن الثوري فقال
يجب تقديم الطعام كذا في النبل قال وجزموا بطلان الصلوة إذا
قدمت ونحو ذلك فيختار الوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب
إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث أيضا أنه يقدم
الطعام وإن خشي خروج الوقت وهو المختار عندنا وقولنا صلعم في الحديث

ولا تجل حتى تفرغ منه حجة على من قال انه يقتصر على تناول لقيمات
يكسرها سورة الجوع واما كون اخروقت المغرب ذهاب الشفق الاحمر
فالحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه ذكروا فيه مواقيت الصلوة وفيه ووقت
صلوة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق الحديث وثور الشفق ثورانه
وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حمرة الشفق النائرة فيه
وحسن ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق وجبت
الصلوة وفي السيل قال الدار قطن في الفرائض هو غريب وكل رواياته
ثقات وقدر رواه ابن عساکر والبيهقي وصحح وقفه وقد ذكره السالك في
المدخل وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد استخرج ابن
خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه وقت صلوة المديح الى يزيد بن
حمزة الشفق قال ابن خزيمة ان صححت هذه اللفظة اغنت عن جميع الروايات
لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ محمد بن يزيد حدثني قال لم يخطئ من روى
هذا الحديث عن عمر بن الخطاب واما ابن عباس وحماد بن عمار بن عبد الله بن
اوس وابي هريرة ولا يصح فيه شيء والحديث يدل على صحة قول من قال
ان الشفق الحمرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبادة بن الصميا
والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابوطالب وزيد بن علي والناصر من
اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكذا ابو يوسف ومحمد بن
الاحناف ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله والخليل والقراء من ائمة اللغة قال
في القاموس الشفق الحمرة ولم يذكر الابيض قال ابو حنيفة في الرواية الاخرى

والاوزاعي والمزني وبه قال الباقر بل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل
صاحب الهداية بما لا يعرف في شيء من كتب الحديث فقال لقوله صلح
وأخروقت المغرب اذا سود الدفق وقال امامنا احمد بن حنبل ^{٦٧} الا حمر
في الصمغاري والابيض في البنيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن
حجج الاولين ما روي عنه صلح انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة اشهر
اخو حمر احمد ابوداود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلي
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في تشرح الترمذي وقد علم
كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل
الاول وهو الذي حدث عليه السلام خروجه اكثر الوقت به فحمر يقيناً ان
وقتها داخل قيل ثلث الليل الاول يقيين فقد ثبت بالتص ان داخل
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيناً ان الوقت دخل
بن هاب الشفق الذي هو الحمرة واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء
وامتد الى الفجر والاختيار الى نصف الليل اما كون دخول وقت صلوة
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلح في حديث جابر فصل العشاء حين
غاب الشفق لما في حديث ابى موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره
واما كون الاختيار الى نصف الليل فلحديث ابى هريرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لولا ان اشق على امتي لامرته ان يؤخروا
العشاء الى ثلث الليل او نصفه ^{٦٨} احمد وابن ماجة والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحديث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج فصل فقال
 أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي رواة مسلم والنسائي وهو صريح في أنه
 ما خرج صلعم إلا بعد أن ذهب عامة الليل أي أكثره ومجمله ومعظمه وإن
 لم يشرع في الصلوة إلا بعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلعم
 وتطويله فيها والذي يظهر أنه لا يفرغ منها إلا وقد بقي من الليل لقل القليل
 وقوله صلعم أنه لو قتها لولا أن اشتق على امتي ليستفاد منه أن ما كان يفعله
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما هو رعاية وشفقة
 بهم لئلا يشتق عليهم وإلا فاحب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة
 المفروضة وإذا لم يصح أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتحديد صلوة
 العشاء فتبقى استدامة وقتها ما لم يبدخل وقت الصلوة التي بعد ها وهي
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتحديد هو صلواته صلعم
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحديث أنه صلعم صلى بعد
 أن ذهب عامة الليل وعامة ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله
 صلعم صلواتها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قول صلعم
 في حديث جابر ثلث الليل ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث
 الليل فصل العشاء أنه بيان لتحديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة
 بالتأخير إليه على أن حديث جابر هو كما تراه ليس فيه أنه صلى
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان مجيء جابر على نصف الليل

أصبحت فإذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال أصبحت أصبحت وليس
 بين الاذانين اذان ينزل هذا ويرقى هذا فلا ينحل الاسفار على ما حمل عليه
 قولهم أصبحت من باب اولى وايضاً قد تقر عند الاحناف وغيرهم انه لا يفصل
 بين الاذان والاقامة بمدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لانهما ركعتين او بما يكفي
 لكل طعم العشاء وهذا الاخير لا يتصور في صلوة الفجر و
 في الصبح انه صلعم يجعل ركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة مع صلوة
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلوة يكفي للاسفار بمعناه عند
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم أصبحت أصبحت تحقق لطلوع
 الفجر وتنبيه وتسمع من شيخنا المحدث عبد الحق النيدوتوي ان المراد تطويل
 القراءة الى ان يسطربا الفجر وهذا امتعين للجمع بين الاحاديث كحديث ابي مسعود
 انصاري ان رسول الله صلعم صلى صلوة مرة بغسل ثم صلى مرة اخرى فاسقربها
 ثم كانت صلوته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد الى ان يسقربوا ابي داود
 ورجالهم رجال الصميم ومن الحال ان يجرض امت على ما هو الا فضل و
 الاعظم للاجور ثم يدبر على المفضول الناقص الاجر ولو سلمنا المعارضة
 وان الاسفار بمعناه ما يذكرا الاحناف لكانت المعارضة بين هذا الحديث
 ودليلهم موجبا لاسقاط المتعارضين على وفق اصولهم وتبقى احاديث
 الاذان وانه حين يبدوا اول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد
 عرفت وحديث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات
 بمر وطين لا يعرفن من الغسل قال في المنتقى رواه الجماعة وحديث

على ثلث لا توخر وحدث الوقت الاول من الصلوة رضوان الله بل معارض
وفيهما حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها فوجب
المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسخرنا مع رسول الله صلى الله
ثم قمنا الى الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قد رخصنا اية
متفق عليه وذهب الى ما رجحناه العترة ومالك والشافعي واحمد
واسحاق وابوثور والوزاعي وداود بن علي وابو جعفر الطبري وهو المروي
عن عمرو عثمان وابن الزبير والنس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحارثي
هذا عن يقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و
اهل الحجاز كذا في النيل وكتب عمر الى عاملة ان صل الصبر والنجوم
بأدوية مشتبكة وليت شعري هل يترك المؤمن المتبع للسنة ما واظب
عليه النبي وخلفاءه الراشدون واهل بيته الطاهرون راجل ابي حنيفة
سبحانك هذا اخطاء عظيم اما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم
في اول وقتها الا في ايام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم الظهر اذا حضت الشمس وقد روي انهم كانوا يضعون
ثيابهم تحت جباههم من شدة الرمضاء وهذه كانت عادته صلى الله عليه وسلم
ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب
الجمهور اما ايام شدة الحر فيس فيها البراد لقوله اذا اشتد الحر فابدوا
بالصلوة فان شدة الحر من قيم جهنم قال في المنتقى رواه الجماعة والمراد
بالابراد شئ من التأخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حله بعضهم

بقدر حصول ظل للمجدد ان يمكن الساعي المشغول فيه ولا فرق عندنا بين
 قرب المسجد وبعد ولا بين من يصلي في جماعة او منفرد الا ان هذه الرخصة
 في ايها مرشدة الحزم مطلقة والله يحب ان توقي رخصته وسمعت عن بعض
 الاقارب يفسر حديث الايراد بان المراد منه الايراد بالصلوة فكما ان الماء
 يطغى ويبرد تارة الدنيا كذلك تارة تنهمر قطفها وتبرد بها الصلوة واما صلوة
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوقت
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض
 اوحناف ان تاخير العصر فضل من تجهيلها لا دليل عليه والاستدلال
 بحديث استيثار اليهود والنصارى والمؤمنين لا يترك لان المذكور في رواية
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتها طويلا بالنسبة الى
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا ريب في كون
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن
 النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية
 فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس مرتفعة قال في المنتقى رواية
 الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى الله عليه وسلم العصر فأتاه رجل
 من بني سلمة فقال يا رسول الله انا نريد ان نخرج جزوالنا وانا نحب
 ان نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تقف فخرجت
 ثم قطعت ثم طهر منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف تؤخر العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء و
 خالفوا الاحاديث المتقدمة واضعافها بشبهة ان في تأخيرها تكثير
 للنوافل لكراهتها بعدة أما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و
 قد تقدم لا تزال امتى بخير الحديث وقد روى ان كثير من الصحابة كانوا
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يري
 صواقع نبيله وقد تقدم وأما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدمها والحكميد ور مع العلة
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشغال شاقة وكان ياذيهم
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق
 الا سمعوا الله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السمر غير صحيح وان كان السمر
 بعد ما كروها لصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه حلة للتأخير بل
 المنصوص ان حلة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في الوتر لم يالف
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يثق بالانتباه او توقيل النوم ان شاء واذا
 كان غير فيستحب ان لا يجعل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت
 او يتوهم الظن بدخوله ويجهتد بالامارات ومنها تقديرة بقراءة
 وادرااد ومن اقونها الساعات الموجودة بأيدي الناس واذا تحقق
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كتبهم يجعل ما فيه عين
 يوم غين وعن ابي حنيفة ربح التأخير في الكل ولم يرد لهم دليلا على ذلك

وعحصل ما ورد من الاخبار في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها
 خمسة عند طلوع الشمس عند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة
 العصر وعند الاستواء وتجمع بالتحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد
 صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا
 من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند
 غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فنذهب طائفة من السلف الى
 الاباحة مطلقا وان احاديث التي منسوخة قال الحافظ وبه قال
 داود وغيره من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من ذهب الهادي
 والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكره وكعب بن
 عجرة فان من هبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الغرض وحكى البيهقي
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان التي عن الصلوة بعد صلوة الصبح
 وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعد هما ولم يقصد الوقت
 بالذي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما من ذهب الاحناف فانهم
 قالوا ويكره ان يتنقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب
 الشمس وقالوا لا بأس بان يصل في هذين الوقتين الفوائت ويسجد
 للتلاوة ويصل على الجنادة ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل
 صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تسبب في ايجابه على نفسه كالمندثرة
 ونحوها ففي جواز فعلها خلاف بينهم والمعتمد عدم الجواز واما النقل المطلق
 فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد منعوا فيه

كل صلاة الا عصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم رد الامام ابن القيم
 عليهم في التفريق بين عصر يومه وصبر يومه وذهب الامام الشوكاني والسيدي
 من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارة
 واوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر
 حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب المشافعي والمؤيد بالله وابن القيم
 من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله يجوز من الصلاة في هذه
 الاوقات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتجرب للصلاة فيها قلت وهذا
 المذهب هو المختار عندنا من وجوه احدى ان الصلاة بعد العصر وبعد
 الصبر قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للزريعة
 وليس هو مقصود ابانتهى كما قصد به وقت طلوع الشمس وغروبها وقد ابا
 من صلى بعد صلاة العصر غير مضى وقال اخاف ان ياتي بعدكم قوم يصلون
 ما بين العصر الى المغرب حتى يمروا بالساعة التي نهي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يصلوا فيها ثم يقولوا قد راينا فلانا وفلان يصلون بعد العصر
 وقد روى عن غيره نحوه وفي معنى ذلك ما رواه ابو داود والنسائي باسناد
 صحيح او حسن عن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر
 الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية مرتفعة ويدل على جواز فعل المفاتنة
 صلواته صلعم لركعتي الظهر بعد العصر ودعوى الامام الشوكاني اختصاص
 ذلك به صلعم غير مسلم والناس به صلعم انما هو المداومة وما يدل على جواز
 ما سبها مقارن حديث الرجلين الذين امرهما رسول الله صلعم باعادة

صلوة الصبح والاعتدال ان تكون الثانية هي الفرض مردود لا فهم
 لو لم يأتيا مسجد صليهما ولم يصليا لكفتهما صلواتهما الاولى اتفاقا فلا معنى
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلي ذلك ياخص معانيه قوله من تمام
 عن حذبه من الليل او عن شئ منه فقرأه بين صلوة الفجر وصلوة الظهر
 كتب له كما قرأه من الليل قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري ولا شك
 ان ما بين هاتين الصلواتين يشمل وقت النحر واحاديث الباب في النحر
 قد تقدمت وما ذكرناه فخصص لها اعني احاديث النحر عامة وقد خلاها
 التخصيص بما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوات
 ومجديث ان ثلثا لا توخر وعدمها صلوة الجنازة اذا حضرت الحد ومجديث
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستحارة واحاديث تحية المسجد ثم
 نقول فاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النحر في هذا الباب او
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغاء لما ذكرناه لاحاديث الباب لان
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قرينة فعل الصلوة في اوقات النحر
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها ما
 تقدم هو عند الشارع اقل عناية وثوابا من قضاء الفوات وصلوة
 الجنازة كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النحر قد جاءت على ثلاث
 مراتب كما ذكرناها مرتبة فمنها ما النحر فيه من بعد صلوة العصر و
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النحر فيه وقت الغروب ووقت الطلوع ومنها ما فيه

ايضاح وبيان كما روي من طريق عمر وعائشة وابن عمر مرفوعا وهو قولا لا تقربوا
 وفي بعضها لا تتخينوا وفي المتأفق يرقب الشمس حتى اذا اصبحت بين قرني
 الشيطان في صلاة العصر وقد روي ان الصبر اثقل الصلوة على المتأفكين
 اي فهم يؤخرونها كصلوة العصر فيما ذكرنا تخصيص احاديث الباب كالا وهمل
 معناه قوله لا تقربوا ولا تتخينوا وكل صلاة ساق الى فعلها سبب قرية الشارح
 لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعد تأمرها حينئذ مخالفا
 للشارح وهو اذا فعلها لا قبل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا اتيا
 للمأمور بفعله حين وقته غير متحين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد
 التسبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقع في المنهي عنه والحق
 انه اثم ولا تتعقد صلوته والعلة في ذلك منصوصة عنه صلح وتكروه صلوة
 النقل المطلق لان فعله لا يكون الا تخينا وما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر ابرك
 من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من
 الصبر ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبر ووجهه انه اجتمع
 وقتان وقت النهي عن الصلوة واخر وقت العصر والصبر والنبأ اعتبر به
 وقتا للصلوة دون كونه وقتا للمتمع عنها فعلم انه لا يعتبر كونه وقت كراهة
 فيما اذا اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقر شرعا قد
 يقال ان ذلك خاص بموردنا لاننا نقول ان امكن الايراد هنا فانه لا يرد على
 قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعبر كل
 صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادراك ركعة منها فيه ايضا اذا كان

صلحهم قد جوزه قضاء ما فات من راتب نفل الليل المطلق في هذه الاوقات
فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذا صادفت وقت الكراهة من باب في اخرى
والا للزم مخالفة امر صلحهم بترك ما امر بفعله وايضاً امتثال الامر اقوى
من حلة الذي الذي هي مقاسرة عبادة الكفار في وقت واحد وايضاً في الفعل
هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في
الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها
او كما قال هذا ساقنا اليه الدليل لا تحيد الى من هب من الله العناية والتوفيق
وقال الاحناف زيادة على ما مريكة ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من
ركعتي الفجر وبعد الغروب قبل الفرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس
ما ذكره صحيحاً على اطلاقه وسياتي ما فيه من التفصيل كل في محله و
هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاع الحرم المكي في المسجد وغيره
ما يحرم صيده فن هب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى
الجواز واستدل الشافعي بحديث جابر ان النبي صلعم قال يا بني عبد مناف
لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى
رواه الجماعة الا البخاري وهذه غفلة من عهد الدين ر ح فان الامام مسلم
لم يروه ايضاً وفي النيل اخرجه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني
وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ
وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله
صلعم في ان يمنع مريد الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول احاديث النوى عن الصلوة في اوقات الكراهة عامة في كل مكان
وهذه الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالبيت فيبني الخاص
على العام ويندفع قول الامام الشوكاني وليس احد العمومين اولى بالتخصيص
من الاخر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتقيد
بالمكان وعدمه مؤثر في العموم والخصوص لان المكان من ضروريات
الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمنعوا
احدا يطوف بالبيت ويصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر
حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني
والطبراني وابو نعيم في تاسر يجزى اصبران والخطيب في تلخيصه ويؤيد ايضا
حديث ابى ذر عند الشافعي بلفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس
ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الا مكة وكروا الاستثناء ثلثا ورواه
ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف لكن تابعه
ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابى ذر وقد قال ابو حاتم
وابن عبد البر والبيهقي والمنذرى انه لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه
وقال اذا شك في سماع مجاهد من ابى ذر قلت وهذا الديل على ان هذا
الحديث ساقط مرة والشك لا يصلح قد حاقطعيا وغايته ان يكون مرسل
وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد مناهوا العدة في هذه المسئلة
والله اعلم اما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

عمه قوله الزوال في
المراتب وقت
الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتده واختاره قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختيا شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتمادا على حديث لث عن عمار عن ابي الخليل عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة وقال ان تكلمتم تسبحوا الا يوم الجمعة وانما كان اعتمادا على ان من جاء الى الجمعة يستحب له ان يصلي حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل يوم الجمعة فيغتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او يسمن من طيب يبيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخاري فندب الى الصلوة ما كتب له ولم يمنعه عنها الا وقت خروج الامام ولهذا اقال غير واحد من السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج الامام بمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف النهار وايضا فان الناس يكونون في المسجد تحت السقوف ولا يشعرون بوقت الزوال والرجل يكون متشاغلا بالصلوة لا يدري بوقت الزوال ولا يمكنه الخروج وتخطي رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس ويخرج ولا يشعرون له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل كان ابا الخليل لم يسم من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعصية قياس او قول صحابي وكان مرسله معروفا ما ختب امر النبي ثم من ثمته عن الرواية عن الضعفاء والمتركيين ونحو ذلك مما يقع في بعض النسخ من بعض النسخ

شواهد اخر منها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه
 ابو خالد الاسمر عن شيخ من اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد
 المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه البيهقي في المعرفة
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابي بصرة عن ابي سعيد وابي هريرة
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج من الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسناده
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث
 ابي قتادة احدثت بعض القوة قال الشافعي من شأن الناس القهجر
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي
 موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رغب في التكبير
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق
 لهذه الاحاديث التي ابيحت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا
 الرخصة في ذلك عن طاؤس والحسن ومكحول انتهى واورده بطوله لان
 في المسئلة اختلاف بين اصحابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم فائدة
 لا يخفى على ذي بصيرة ان توزيع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شان
 ذوى الالباب وانه يحسن للاسنان على اتمام اعماله والنجاح فيها واحوط
 شئ عن الغفلة وانها فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوى العقول والكمال

وخلقهم وقد منا ان الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد منا
 ان العقول تلازم وجوب شكر المحسن وعبادته وان العبد لو امضى جميع
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كافا الله في احسانه
 عليه وبيننا هنا ان تعيين الاوقات للاعمال اعون للاتيان بها والمحافظة
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت
 في اوقات معينة لتخف وتسهل على المكلفين واختير لها احسن الاوقات
 والاكثر واوقفا للمصلحة والحكمة ومن اعظم ذلك الصلوات الخمس في
 خمسة اوقات غالبا اذ لا يليق بالعبد امضاءها بعبادة ولا نها اولى من
 غيرها بان لا تترك لبعادة فالولها الظاهر حين نزول الشمس عن كبد السماء
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق باسماء ربه فذلك مما ينبغي فيه
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد اكمله على اتوجهه الا انه لا
 بصفتها المعروفة وايضا هذا الوقت هو وقت راحة اكثر الناس وهو ايضا
 وقت فراغهم من الاعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الاعمال ما يوجب
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذلك فزاد في
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعقل في هذا الوقت ولما كان
 قائم الظهيرة شاقا عليهم بسبب قرب تراخيهم من اعمالهم وازدياد
 وهو وقت شدة الحر ووقت الغضب الذي تتجرف به بهتهم الا انه لا
 الانبياء في الموقف لم يجسر منهم احد على القيام للشفاعة الا سيدنا
 ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما كان قيامه صلعم الا لمعاني

وخصوصيات الحاجة بناها الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال
 اعدن واوقع ثمر امهلهم ريثما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم
 ايضا فتناسب ان لا يخرجوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بنكر الله فاجب
 صلوة العصر اذ ذلك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المشاغل
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للغفلة
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فتناسب ان تصلى فيه العباد
 تذكروا الله تعالى وترغبوا الشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة
 كالاجراء ومن ضاهاهم من يشرعون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر
 ترويح لهم ولتسكين لحرارة قلوبهم وكلال اعضاءهم وانابة واستغفار
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم
 اصالة ولغيرهم تبعالهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض
 العلماء ان حديث جمع صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على
 ظاهرة لا يخرج امرئ منه وهو في حق هؤلاء من باب اولى سيما اذا روت
 الامامية عن العاترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار آخره
 حتى ان المشركين لا يخلونه عن عبادة اصنامهم وكن المجوس يقومون
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان ويثنون على الشمس فكون
 وقتا لعبادة الله تعالى اخرى وكراهة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب
 انما هو لمن ليس بمحدث والفرق بين النبي عن مقاسرة عبادة الشمس

في وقت عبادتهم وعدم النسي عن مقارنته من يعبد الاصنام ونحوها
 في وقت عبادتهم يصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان
 وعباد الاصنام تحق عبادتهم وتختصر في مواضعها فيكون العابد لله
 كالمكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام
 فافترقا وايضاً الشمس حارية اما حقيقة او مريئية الجوى على تقدير
 حركة الارض فهي معيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء
 في ذلك العبادات الليلية او النهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن جريها
 او عن رغبته كانها تجرى ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وغيره شئ ولا في العبادة لها شئ وانما
 حركاتها امارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوفق وقتها للصلوة والعبادة لان
 بعد ما الموت الا صغر وهو النوم الذي به يفقد الاحساس الظاهري فكانت
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت ^{الحقيقي والروح}
 في النوم قد تستعد لملاقاة الارواح الصالحة الزكية وقد يغيب عن عليها
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد اذ لا يكون البتة
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و
 تعليل وقت الصلوة للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في الصلوات
 فهو يقوم مقام الخمسين كما يظهر من حديث المعاري وقيل ان في جسم
 الانسان خمسون مفصلاً فوجب الشكر كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة أعضاء رئيسية الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر كذلك وقت المغرب والعشاء
 مشتركة فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الدماء
 في قوله تم فسيح بهم ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل
 فسبحه وادباً بالسجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضر
 اقرت صلوة السفر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وترا
 الثلاثة ادنى مراتب الوتر بعد الشفع وبهذه ان سائر الصلوات شفع و
 معبود فالما كان واحداً وترافجعت الصلوة الواحدة وترا والباقية تركت
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر والعشاء لكون اوقاتها وسيعة و
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تجلب الغفلة واوقات
 النوم فتناسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما اللهمنا الله سبحانه
 وقد ذكرناه باختصار لان غرضنا في هذا الكتاب انما هو التنبيه على المصالح
 العقلية بالاجياز والمعارف لو وسع نظرة وفكرة لوجد اضعاف ما ذكرنا
 واضعاف اضعافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نوراً فماله من نور **باب الاذان**
 الاذان لغة الاعلام قال الله تعالى واذن من الله ورسوله واشتقاقه من
 الاذن بفقتحين وهو الاستماع وشرع الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوسى لروى يا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه باجتماعهم للتشاور
 فيما يجمع الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقليل
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل له بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطلال بن كرهذه الاقوال الخافض في القتر
 وذكر ادلتها ووهاها والحق ان الاذان المعروف الآن لم يشرع الا بعد رؤيا
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح
 وغيره كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوة
 ليس يتأدى لها فتكلموا يوما في ذلك وقال بعضهم اتخذوا منا قوسا
 مثل ناقوس النصر وقال بعضهم بل بوقا مثل قرن اليهود فقال عمر ولا
 تبعثون رجلا ينادى بالصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فناد
 بالصلاة فليس هو عندنا محمول على هذا النداء والاذان المعروف انما هو
 ان يقول الصلوة جامعة قال الخافض اخرج ابن سعد في الطبقات عن ابي اسيل
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهر يدل على ان هذا النداء كان قبل
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قليل وبضعة عشر صحابيا
 وفي القصة قال القرطبي وغيره الاذان على قبلة الفاظه مشتغل على مسائل
 العباد وذكروا جهه وهو اعلام يدخول الوقت والنداء الى الجماعة واظهار
 نتج لا يردم واختير القول دون الفعل لسهولة وتيسره لكل احد
 ثم روي عن مكان وحدث عن ناقوس النصرى وبوق اليهود ونحوها
 لما في من المنفعة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والأماكن ولا تها لانتساب ما هو المقصود من العبادات بل هي باللهو واللغو واللعب أشبه وقد قال تعالى وما كان صلواتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية وذلك دمر لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة أيهما أفضل قال الحافظ ثالث الأقوال أن من علم من نفسه القيام بحقوق الأمانة فهي أفضل والاقامة في كلام الشافعي ما يوحى إليه واختلف بعضنا في الجمع بينهما فقليل بكرة وقيل خلاف الأولى وقبل يستحب وسيأتي لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالى والاقامة مشروعة إن لم تقدم وما يأتي من الاقامة مصدر أقام وشرعوا الذكوات في لانه يقيم إلى الصلوة قال الله تعالى وإذا ناديتكم إلى الصلوة فتخذوها هزوا ولعباً ذلك بأنهم قوم لا يعقلون وقال إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة الآية وعن أبي الدرداء رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة ذنوب ولا تقام فيهم الصلوة إلا استحوذ عليهم الشيطان رواه أحمد والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الإسناد وعند أبي داود ما من ثلاثة في قرية أو بلد ولا تقام فيهم الصلوة إلا استحوذ عليهم الشيطان فليحذر يا جماعة فأنما يأكل الذئب القاصية وقد اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعد من ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الاذان لما كان عن مشاورة أوقعها النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه حتى استقر بربوب بعضهم فأقره كان ذلك بالابتداء وبات أشبه كذا في الفقه وأيضا هو أعلام بدخول الوقت وأصل مشروعيته لذلك فمن كان بعيدا منفردا وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للإعلام في حقه وأيضا هو دعاء الجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصور على
 وايضا قد سئل صلح من الواجبات اليومية وغيرها ولم ينكر الاذان
 فيها ولم يشر اليه صلح كاسيما وقد صرح عنه صلح انه قوله الاذان واكتفى
 بالاقامة يوما للمزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت
 الرواية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة
 اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من التخيير وقالوا قد شرع فعلة قبل
 الوقت كاذان بلال قبل الفجر ولم يقل بوجوبه احد وقال طائفة من العلماء
 بوجوبه وانه يسقط وجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النيل وهو
 مذهب العترة وعطاء واسم بن حنبل ومالك والاضحى ومجاهد
 الازاعي وداود وحكى الماوردي عنهم تفصيلا في ذلك فحكى عن مجاهد
 ان الاذان والاقامة واجبان معا لا ينوب احدهما عن الاخر فان تركهما
 او احدهما فسدت صلواته وقال الازاعي يعيد ان كان وقت الصلاة باقيا
 والا لم يعيد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر
 جزاءه ولغيره عن رخصه وروى عن ابي طالب ان الاذان واجب كالاقامة
 وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه
 انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال اخرون الاذان فرض على الكفاية
 وقد عرفت ما اسدل به القائلون بعدم الوجوب واستدل لموجبون
 بما تقدم من حديث ابي الدرداء وثقوا لقوله الاذان والاقامة دلل الحديث
 على انه نوع من استحواذ الشيطان فيجب تجنبه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يضل عن العبادات الواجبة يضل عن
المستحبة ويقال انما قال صلعم استحوذ عليهم الشيطان لان تساهلهم
في ترك هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلامة لتزكهم الجماعة وعدم مبالاهم
بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالحجة فقد علم ان الشيطان عدو
الانسان يكره له كل خير فيثبته عن كل ما يوجبه ولو كان سنة فإين دلالته
الحديث على الوجوب بوجه الخصوصي واستدلوا بقوله في حديث مالك
بن الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ للبخاري فاذا نأثرا قهما واجيب
بان ناسا كثيرين سألوا رسول الله صلعم عن الصلوة والواجبات و
لم يقل لهم ان الاذان واجب واستدلوا ايضا بحديث انس المتفق عليه
بلفظ امر بلاد ان يشقم الاذان ويوتر الإقامة واجيب بان ذلك كان بعد
المشاورة وقبل ان يعلم ان الله هل يقره ام لا وهذا وحده يكفي في المرف
عن الوجوب وايضا ايتا سا الإقامة ورد في بعض الاحاديث وورد في بعضها
غير ذلك والقاتلون باليجابها لا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتا سا الإقامة
وانه المتعين للوجوب والالزم من الاحاديث المؤذنة بشفعها والالزم حمل
الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شئ وعلى الدب في شئ آخر وهو مرجوح
عند علماء الاصول اما قوله صلعم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق
ان شاء الله ثم امر بالتأذين فنقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من
الجواب عن حديث انس وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على
عدم الوجوب اذ التعليق ينافي ما يقتضيه الوجوب من الجزم فيه فانقلب

ذليلاً عليهم لا لهم وكن لك كونه صلعم ينظر اذا اغترافان سمع اذا تكلف والا
اغترافانه لا يدل على الوجوب اذ لو سمع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الغفارة
عليهم ايضاً وهل لو كان كذلك يدل ذلك على وجوب التامين في الصلوة
وكن لك لو سمع القنوت في صلوة الفجر والاستغفار بعد الصلوة وانما فعله
صلعم هان امن باب التاني التبصر لعل تقم اغترافه على قوم مسلمين واما
للازمة من الهجرة الى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الاداب و
المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك
مستحبات وايضاً هذا غير مسلم على اطلاقه فقد ثبت انه ترك ذلك يوم
المزلفة وقد تردد في حكم الاذان من اصحابنا الامام محمد بن اسمعيل في الصحيح
والحق ان ذلك سنة مؤكدة فيمنعت قد حتى يأتي ما يدل على الوجوب والله
اعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه اهل بلد قوتوا واهل اهل القول
بالوجوب اظهروا للمكتوبات الخمس اى دون المندورة وصلوة الجنائزة و
العبيد والنوافل وان شرعت لها الجماعة فلا يند بان بل يكرهان لعدم
بردها فيها وانما الوارد فيها ان يقال فيها الصلوة جامعة وسياتي ماله تعلق بهذا ان
شاء الله نعم قد ليس الاذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند
تغول الغيلان ونحو ذلك واما الاذان لدفع الوباء والطاعون كما اعتاده
الجهلاء فلا اصل له في المشرع وسياتي كل في محله اما كونها مشروعة
للمكتوبات فلما تقدم ولما ياتي في الاصل في ذلك اظهر من ان يذكروا وقد تواتر
النقل ووقع الاجماع غلوا وعملوا بمشروع عيتم اذن لك ومن اذن او اقام على صفة

واردة كفاة واجزأة الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها
اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فسميهم من اخذ
بكيفية دون كيفية ومنهم من اباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه
اولى من بعض عند تساوي المصلحة زماناً ومكاناً وبالنسبة الى اهل المكان
اما اذا اختلفت فلا يشك في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الاخر
مباحاً وفي القم قال ابن عبد البر ذهب احمد واسحق وداود وابن جرير الى
ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجة عندى انها كاحرف القرآن كلها شاف
كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول
بعض العلماء شعراً ليجب اتباعه وينهى عن غيره ما جاءت به السنة
بل كل ما جاءت به السنة فهو واسم مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في
في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلالا ان يشفع الاذان و
يوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم ابا محمد ورة الاقامة شفعاً شفعاً
كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن
اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عادى من يفعل هذا دون
هذا لمجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التتبع عليها
كثر التفرق والفان بينهم في المذاهب وغيرها حتى نجد المنتسب الى الشافعي
يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب
الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج من
الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا او هذا وفي المغرب

تحيد المنتسب الى مالك يتعصب لمن هب عليه هذا وهذا وحروب
 الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكن لك حروب
 اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية
 ان الله وانا اليه راجعون واعداء الدين من الجانب الاخر فوجئوا مستبشرين
 باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء
 السفهاء يحامون النصحاء على اخوانهم المسلمين ويبعدونهم ويؤادون
 من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمره هذا الشقاق يحاربون لابي حنيفة
 والشافعي ويحاصمون لاجل عمر بن علي مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم
 كاد ان يغني ويتعدى اى شئ يضرب بالولم يبق اسم ابي حنيفة والشافعي واسم
 السيد المرتضى واليا ففى ينبغي لنا ان تبلغ جهدهم لابقاء اسم محمد صلى الله
 عليه وسلم وشريعته الحقبة الباهرة ولو باى شعب من شعابها وتفهم
 الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا
 مسلمين وتعاينهم على اعداء الدين فكل ذلك من التفرق والاختلاف
 الذى فحى الله ورسوله صلعم عنه وكل هؤلاء المتعصبين بآل باطل
 المتبعين الظن وما تهوى الانفس المتبعين لا هواء هم واباء هم بغير
 هدى من الله مستحقون للذم والعقاب وهذا باب لا تحتمل هذه الفتيا
 بسطه فان الاعتصام بالحجة والاتباع من اصول الدين والفرع
 المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدم فى الاصل بخفض النوع
 وجههور المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل ينسكون

بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والزهاد
 والدرأوشة والشيوخ قد تكون صدقا وأكثرها كذب وافتراء ومغالطة و
 إذا كانت صدقا فليس صاحبها بمعصوم إذن تمسكهم تمسك بنقل منقطع
 غير مصدق عن قائل غير معصوم فهل يفيد هذا التمسك عند من له
 ادنى فهم وكيف يرد به النقل المتصل المصدق عن القائل المعصوم وهو
 ما نقله الأثبات الثقات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصالحة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم فإن الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى هو الأولوى يوحى وورا وجب الله
 على جميع الخلق اتباعه وطاعته وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا
 فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى
 فليحذر الذين يخالفون عن امره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم
 والله تعالى يوفقنا وسائر الخوانا المؤمنين لما يحبهم ويرضاه من القول و
 العمل والهدى والنية والله أعلم والأولى أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة

الالفاظ الإقامة والتكبير أولها وآخرها فمشتق من التكبيرة إذ له قارعا
 وكلمة التوحيد آخرها واحدة كحديث عبد الله بن زيد في ذكره من رآه
 الذي أمر بالعمل بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم بدر
 بالوحى وفيه نقول إن أكبر ما قيل في هذا الباب من
 وفيه ثم نقول إذ
 تشهد أن محمدا

قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج
 كثير من الأئمة والحفاظ بطرق صحاح وحسان وهو صريح فيما ذكرناه وهذا المقام
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بما وقع في بعض روايات
 هذا الحديث من التشنية ويجوز ان يكون في نسخة في رواية مسلم وسيأتي
 في الحديث امره بلا لا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولما ان الزيادة من الثقة
 مقبولة ولا نسلم انما حصة وقال يربيع التكبير من ايضاً الشافعي وابو حنيفة
 والشافعي وجهه في العلم ويدل على ايناس الاقامة في الحديث الشافعي قال امره بلا لا
 ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا اقامة متفق عليه وقد استشكل عدم
 استثناء التكبير في الاقامة فانه ينبغي كما قد مناه والجواب ان شرباً بالنسبة
 الى الاذان فانه في الاذان امر بجمع وبغزل النطق عن هذا التوجيه فان تشنية
 التكبير فيها قد ثبت بالرواية الصحيحة فهي زيادة مقبولة قال في النيل
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واحمد وجهه من العلماء الى ان
 الفاظ الاقامة احدى عشرة كلمة كلها مفردة الا التكبير في اولها وآخرها و
 لفظ قد قامت الصلوة فانها شئ متني ودليلهم ما ذكرناه وحديث ابن
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنين مرتين و
 الاقامة مرة مرة غير انه يقول قد قامت الصلوة قد قامت الصلوة الحديث
 وقد اختلف فيه وبعضهم صححه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والشافعي
 جري بآه العمل في الحرمين والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى اقصى
 بلاد الاسلام ان الاقامة شرادى قال ايضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الا ما لكافان المشهور عنه انه لا يكررها وذهب
 الشافعي في قد يرفو ليه الى ذلك قال النووي ولنا قول شاذ انه يقول في
 التكبير الاول الله اكبر مرة وثلاثين مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة
 قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الإقامة إحدى عشر كلمة
 عمر بن الخطاب وابنه وانس واكسمن البصري والزهرى والاوزاعي واحمد
 واسحق وابو ثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي ومن قال
 بأفراد الإقامة سعيد بن المسيب وثرثرة بن الزبير وابن سيرين وعمر بن
 عبد العزيز قال البغوي وهو قول أكثر العلماء وذهب الكنفية والهادوية
 والثوري وابن المبارك واهل الكوفة الى ان الفاظ الإقامة مثل الاذان
 عند هزم زيادة قد قامت الصلوة من دين واستدلوا بما في رواية عبد الله
 بن زيد عند الترمذي وابن داود يلة ظ كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعا
 شفعا في الاذان والإقامة وآجبهه عن ذلك بأنه منقطع كما قال الترمذي
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما يروونه من انقطاع ويتفقون به على
 بعض القوة واستدلوا بما روي عن عتبة بن ربيعة عن سويد بن غفلة
 ان بلا كان بشي الاذان والإقامة وادعى انما كره فيه انقطاع وقد اجاب عنه
 الحافظ بان في رواية البخاري سمعت بلالا وفيه ما فيه واستدلوا بحديث
 ابى محن ومرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ان شمع عشر كلمة والإقامة سبع
 عشر كلمة وقال الترمذي عن ابي حنيفة عن حماد بن عيسى عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة
 هذا انبئنا ان احاد من ثنية الإقامة منحة للاحتياط بها ما استأنه

واحاديث افراد الاقامة وان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين
لكن احاديث التشنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لا سيما مع تغيير
تأويل بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منا ان الاتيان
بها على كيفية واحدة يكفى ويجزى وانما اخترنا ان الاولى ما ذكرناه لرحمان
الاحاديث وكثرة ثبوتها ولا نعمل اكثر سلف الامة ولا نبلال لم يزل موزنا
ولم ينقل انه لقن غير ما كان يفعل سابقا وقد قد منا ان الاختلاف في المسئلة
هذه هو ان يشبهه شئ بااختلاف في قراءته اقران فلا معنى للقول بالنسخ ولا
تقدم التأويل ولا تفتروا واذا كان كل من ذلك كاف شاف فالاولوية بما ذكرناه
لا ينبغي ان ينادى ثانيا من ادعوا ذلك ان من حاول القول بالنسخ لا يتم
ما ادعوا واذا كان مراد النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك مراده صلعم في
اقرأة القرآن على سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضح ومخجوه اكثر وعمل
به اكثر المسلمين فالخذ به احوط لا طميدان القلوب باقوى الخبرين دون
اضعفهما فان قيل ان تشنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا فرق
بين قبيحها وبين تقديمها على ما هو اصح منها يوضح ذلك ان بلاه هو المؤذن
انما اتى لرسول الله صلعم وقد امره بايتاسر الاقامة ولم يرد انه منعه عن
ذلك وابو محمد وسادة علمه رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً شفعاً
وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم راتب مثل بلال وانما كان يؤذن له
بأنه واذا كان هذا ايقير كذا او هذا ايقير كذا او كان احدها اكثر اذنا له
واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احدها اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولها اصحها والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذ الفقت
الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حد ثقلها مع
للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صحت اقامة اخرى اصح منها استدلال
وكان العمل بهما في زمنه صلعم حاريا ولكن العمل باحد هما اكثر من الاخرى
كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم وليستحب
الترجيع فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من يقر به عرفا
قبل الجهر بهما ليتدبرها ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان وليتذكر
خفاؤها اول الاسلام ثم ظهورها الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية
وراءه سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه اول الشهادتين بعد ذكرهما و
قالت الاحناف يعدم استحبابه قال بعضهم لنا انه لا ترجيع في المشاهير كان
مارواه ابو محمد ورقة تغليبا فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو محمد ورقة
كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صرح واستفاض عن ابي محمد ورقة
ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد
ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله
ثم يعود فيقول الحديث وقوله كان تغليبا فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه
ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ابا محمد ورقة لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات
ليعلمه ما كان لا يقدر على نطقه والتلقظ به بعد التكرار فظنه ابو محمد ورقة
ترجيعا ساخا ان يقال انه كان تغليبا لا ترجيعا ثابتا في كل مرة من الاذان

وهذه الامكان في غاية البعد فانه لا ينبغي ان يظن من سائر هذه الالطاف
القيوم يابى عن ورقة صاحب رسول الله صلعم ومؤذنه العربي القم لان
ذلك يودي الى القدح في دينه ورساميه بالعي والجهة فان من لا يحسن النطق
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعليمه اياها اربع او خمس مرات كيف
تصح سابقته للاسلام قبل التعليم وهل يعقل ان العربي القم البلدي
الشريف بل من عرف شيئا من لسان العرب يحتاج في النطق بما هو كالشهادتين
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليميا فينبغي
التكرير في الحيعلتين بالطريق الاولى اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيعلتين ايضا الا بعد اربع او خمس مرات
وهكذا في سائر كلمات الاذان سيما كلمة الشهادة الاخرى كيف يقدر على النطق
بها في مرة واحدة وظاهر انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان
هذه التكرار كان ترجيعا لا تعليميا وايضا لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السقي الحفظ النسي
ان تكرر له جملة واحدة لا جملتان فيما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و
التصلب وهو يعم ويصم وما يؤيد ما قلناه ويروى ما قالوه ما روى عن ايضا
ان النبي صلعم علمه الاذان تسع عشرة كلمة قال في المنتقى رواية الخمسة وقال
الترمذي حديث حسن صحيح وهذا ابعين ان الذي فهم انه ترجيعا هو
ابو محن ورواه وقوله تسع عشرة كلمة لا يصح الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين
اربع مرات وايضا وفعل ذلك كما روى وفهم في حقه النبي صلعم وبراء منه

صلعم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو حرف واحد ان احدا نكر
عليه ويقال للاحناف ان ما رويهم في شفع الاقامة كلها لا يسلم من مقال
مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما روي فيها عن ابي محمد ورثه فاذا جازتم
عليه سوء الفهم في الترجيع فانه يمكن لخصمكم ان يحمل ما روي عنه فيها من
التكوير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بلال باهر
النبي صلعم حيث امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة فبهذه التوجيه
يطابق ما رواه ابو محمد ورثه بما رواه بلال ومن حمل التكوير فيها على التعليم
لا يلزمه ما لزكم من القدح في الصحابي العربي القمبان يقال كان مرعاة
النبي صلعم في كلامه وتعليمه ان يرد الكلمة على السامع ليعيها عنه ثابتة
فهو لما كرر الفاظ الاقامة كلها كان جريا على عادته المألوفة تعليمها اذا اصل
معلوم في الاقامة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكررها الا
الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكوير فيه مقصودا ونحن لانقول
بان شفع الاقامة غير مشروع وانما بينا ضعف ما قلناه وما حملوا الحديث
عليه ثم تناقض كلامهم وسنأفهم ما يه استدلالهم بالتكوير في اذان الفجر
لما روي عن ابي محمد ورثه ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعمله
وقال فان كان صلوة الصبح قلت اللهم صلوة بخير عن الله صلوة خير من
النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله سر واه احمد و ابي داود وابن حبان
والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه اخر وصححه ايضا ابن
خزيمة ورواه بقى بن مخلد كن في النبيل وفيه وروي التكوير ايدها طبراني

والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر ^{رضي} بلفظ كان الاذان بعد سجد على الفلاح
 الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا اسناد صحيح وروى ابن
 خزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال المؤمن
 في الفجر سجد على الفلاح قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس
 البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم
 النخعي عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشرعية التشويب عمر بن الخطاب
 وابنه والنس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري و
 احمد والشافعي وابو ثور ودارقطني واصحاب الشافعي وهو رأي الشافعي في القديم
 ومكرهه عند في الجديده وهو مروي عن ابى حنيفة واختلفوا في محله
 فالنس يرى انه في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحب في غير الصبح فلم يأت
 بخبر ومن انكره معلقا قال احمد في حديث ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما
 قد مر ناد ما يذكروني على خير العمل لم يثبت مر فوعا والمنقول في كتب

السنن بغير فائس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها
 اي اذنتي والترسل في نادية الفاظ الاذان والاسراع في الإقامة لانه للغائبين
 روي للحاضرين ومن ثم استحباب ان يكون الاذان في مكان عال بخلاف الإقامة
 وان يكون الاذان بصوت ارفع منه في الإقامة وقد ورد في ذلك حديث
 مختلف فيه رواه الترمذي وضعفه الحاكم ومال الى تصحيحه عن جابر رضي
 الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلا ل اذا اذنت فترسل واذا اقامت فاصح
 في البيت ذكره في المسند كونه واخرج الدارقطني عن عمر مثله موقوفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نؤتى الاذان ونحذر الإقامة أخرجه
 الدارقطني واخرج الطبراني من وجه آخر عن علي بن ابي طالب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يأمر بذكر الله قلته وعلى ذلك اتفق العلماء ولم نعلم فيه خلافا وعليه
 حمل الامم خلفا عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد مناه من الاحاديث
 ويرفع صوته به كحديث ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المؤذن يغفر له
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس قال في المنتقى رواية الخمسة
 الا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن ابى صعصعة ان اباسعيد
 الخدري قال له اني اراك تحب الغنم والبادية فاذا كنت في غنمك وباديتك
 فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس
 ولا شيء الا يشهد له يوم القيامة قال ابو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 رواه احمد البخاري والنسائي وابن ماجه قلت وهذه فضيلة عظيمة
 يشهد بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان في
 بيته من بين نسائه واولاده يرفع صوته بالنداء امر لا يرفع له لعل ياتي
 للصلاة من لا يسمع له بالدخول في بيته على حريمه لا ان يكون في ذلك اثرا
 وقد رأيت في ذلك جوابا لادري ان كان ابن ابيته لشيخنا ابن القيم وشيخه
 شيخ الاسلام انه لا يرفع صوته لئلا يوذى ويوذى ويعزر بغيره لان
 في النداء اى الاذان طلب حضور من اراد الصلاة لها فاذا كان لا ياذن
 لاحد في الدخول للصلاة فلا ينبغي ان يرفع به صوته والحال هذه وليس
 في ذلك مخالفة للحديث لا اختلاف الموردين اذ حديث ابى سعيد شين

هو بآدية ولا يتصور فيه ان يمنع من ياتيه لمشاركته في الجماعة بخلاف
الاول فان قوله يخالف ظهيرة وارادته وفي الحديث دليل على ان المنفرد
يؤذن وايضاً هل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق
انه لا يرفع اذ لم ينقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يؤدون الصلوة ولم ينقل
ان احداً منهم اذن بل قد نقل انهم لم يأذنوا وصلوا من غير اذان و
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعطام بدخول الوقت
ولما اشرع فيه رفع الصوت اذ قد رما يرفع صوته يزيد في الاعطام والنداء^{عط}
للصلوة واظهار شعائر الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك
لئلا يشكك على الناس ولئلا تنقم الجاهلة والنساء في المغالطة وتظن
بحجبي وقت صلوة اخرى ولان ذلك زيادة في المشروع وما كان عليه السلف
بلا دليل ولو اكتفى بالاذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر الاذان الحى يكفينا لكنه لم يوجد كتب
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والاسود وصلوا بغير
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص
تكفينا وان يؤذن قائماً مستقبلاً ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى
عنقه عند الحيلة ولا يستدبر اماً كونه يؤذن قائماً فلا نه الما ثور

سلفاً وخلفاً وكثير الصيحين في ليل فنادوا ولم ينقل ان احد اذن قاعداً
وكن لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين قاطبة خلفاً عن سلف الى
يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى جاء عبد الله بن
زيد فقال يا رسول الله اني رأيت رجلاً نزل من السماء فقام على
جد م حائط فاستقبل القبلة فنكر الحديث وهو عند ابي داود من رواية
عبد الرحمن بن معاذ واخرج ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن
سعد القرظ حدثني ابي عن ابيائه ان بلاداً كانت اذا كبر بالاذان استقبال القبلة
كن في نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلاداً كان يترك الاستقبال
في بعضه غير الجعلتين فمع مخالفة لما تروى عمل الكوفة ضعيفاً فالحديث لعل الكوفة فظاهرهما
مخالفته للمأثور فإنه نقل في الصحاح انه يلوي عنقه او ينحرف في السجعات
فقط لم ينقل انه يلوي راسه في غيرها ولا معنى للانحراف ان كان مستقبلاً
القبلة باذانه نعم لا بأس باذان المسافر راكباً او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك
والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخوه فحديث ابي حنيفة رضي
وفيه فاذن يلاول فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على
الصلاة حتى على الفلاس الحديث متفق عليه ولا يروى في اذنه من بلاد اخرج
الى الاربطة فاذن فلما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاس لوى عنقه يميناً و
شمالاً ولم يستدرك في رواية رأيت بلاداً يؤذن ويد من اتبع فاه ههنا وههنا
واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلامه ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت
بلاداً يؤذن يتبع بفيه يميل راسه يميناً وشمالاً ورواه من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا رآه ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في
 مستخرجيه بزيادة رأي ابو حنيفة بلا يؤذن ويدور واصبعاه في اذنيه وكذا
 رآه البزار وقال البيهقي الاستداس لم يرد من طرق صحيحة ثم قال بعد
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اى على تسليم صحة احاديث الاستداس
 الضعيفة بان من اثبت الاستداس عني بها استداس الراس ومن نفاها
 عني استداسه الجسد كله وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد وذكر كلاما
 طويلا على حديث ابي حنيفة المتفق عليه قوله فجعلت انتبعم فاه ههنا و
 ههنا يريد يميناً وشمالاً فيه دليل على استداس الراس للمؤمن عند الدعاء
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالكلمات واختلقوا في موضعين احدهما
 انه هل تكون قد ما قارتين مستقبلي القبلة ولا يلتفت الا بوجه دون
 بدنه او يستدبر كله الثاني هل يستدبر مرتين احدهما عند قول حي على الصلوة
 حي على الصلوة والاخر عند قول حي على الفلاح حي على الفلاح او يلتفت يميناً ويقول حي على
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الصلوة اخرى يلتفت يميناً ويقول حي على الفلاح
 ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الفلاح اخرى نقل وكهان لاصحاب الشافعي
 وقد يرحم الثاني بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو
 اختيار القفال والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الاول ان ترى قلت
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذان لان
 التفات يميناً وشمالاً يدل على انه متوجه الى وجهة ما وانه محافظ على ذلك
 الوجهة لم يلتفت عنها حتى بوجهه الا ضرورة الداء وهو الكجعتان ليس

للمسلم وجهه غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً والالتفات عليه الاستدراك بما سواه
 قد ميه وليشترط فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضحك يسيراً اما الترتيب
 فلا تبا عن التقدير والتأخير فيها قلب المستشرق وهو مخالف لامر الله واشادة
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اى هو مرد فالاذان المنكسر ليس من
 امره وهو مرد اى مرد ود غير معتد به وقد اختلف في الكلام الاجنبى و
 الضحك اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصغير وغيره
 قال فى الصغير باب الكلام فى الاذان وتكلم سليمان بن صرد فى اذانه وقال
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيم وذكر عن ابن عباس امر
 المؤذن اذا بلغ حتى على الصلوة ان ينادى الصلوة فى الرجال وكان يوم
 رزخ فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو خير منى انها
 عزمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء و
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والاذن اى الكراهة
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى عليه
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفي المنهاج من كتب الشافعية وليشترط
 ترتيب الاذان وموالاته وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلاً اما اليسير
 فلا يضر بكرة وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال فى الفقه عن اسحق
 ابن راهويه بكرة الا ان كان فيما يتعلق بالصلوة اى كما روى عن ابن عباس
 واختاره ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس ونازع فى ذلك الداؤدى

فقال لا حاجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من
جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بأن نقول قوله
الصلوة في الرحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان
الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز
ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال للمؤذن
يا عباد الله وخصه لكم صلوة الجماعة اليوم لجاز ذلك اتفاقا يدل على ذلك
انه قد روي الاصلوا في رحالكم كن ارحى مرفوعا وفيه زيادة على قول
ابن عباس الصلوة في الرحال وروي انه قال في بعض الاحيان ومربع
فلا حرج وقد صح ذلك وهذا يدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان
المشروعة لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من
الفاظه المشروعة لم يجز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها
وهذا يؤيد ما قاله الراوى ويبدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك
الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخارى فيدل عليه كالحالة
ونشرط المؤذن الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و
القامة مثله بلا غلط وذلك للاتباع ولان صوت المرأة عورة ويخشى
منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه يشترط فيه
رفع الصوت ولانه تولية وقد قال صلعم لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة
الحديث ولانه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد ولانه يحتاج
الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء ليس كن الكافين

ناقصات عقل ودين والحكميناً طياً لا غلب فلن الامتنع اذان النساء لجماعة
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لنساء او خنثى لهن فلا
 ينبغي المنع بل الجواز هو الرأى وكذا لك اقامة المرأة في جماعة النساء حين
 يصلين وحين ظاهرها الجواز قلت فيه اثر عائشة رضي الله عنها كانت تؤذن
 وتقيم وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخويها الحاكم في المستدرک وسكت
 عنه أما منع اذانهن للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة ورقة مؤذناً
 وامرأته ان تؤم اهل بيته كما سيبيى في بحث الامامة فلم يجز لها الاذان ولو
 لا اهل بيته لوجود الذكور فيه وروى ابن عدي في الكامل والا صبرها في
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابي بكر مر فوجا ليس على النساء اذان و
 لا اقامة ولا جمعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن
 في سنة حكمة بن عبد الله الايلي مازولة وانكر ابن الجوزي في التحقيق
 هذا الحديث وقال حكي اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف مر فوجاً إنما هو شيء يروى عن الحسن
 البصري وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان الاممى والصبي المميز والمحبوب
 والعذبة والمختن اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تأهلها للعبادة وعدم
 الاعتماد على خيرها واذا اراد الامام نصب مؤذن فيلزم ان يختار مكلفاً
 ذا امانة ومعرفة بالوقت او مرصداً لا علامة به لان ذلك ولادة فيشتارط
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم من السلام بغير
 طهارة قال اذان من باب اولى واخرى وليس ان يكون صبيّاً حسن الصوت عدلاً

اما كونه صبيته فللخبر الصحيح انه صلعم قال لرائي الاذان في النوم القه
 على بلال فانه اندى صوتا منك اى ابعد مدى صوت وقيل احسن
 لان ذلك ابلغ في الاعلام وابتعث للاجابة وارجب للظهور العدل
 يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره الى العورات لاسيما اذا كان يؤذن
 على محل مرتفع كالمنارات ونحوها وشرط الاذان ايضا دخول الوقت
 واوله افضل الا في الفجر فيشرع له اذانان واحد قبل الفجر والاخر بعده
 اما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الاحاديث الدالة على ان تشاور
 النبي صلعم مع اصحابه في امر اعلام الناس بوقت الصلوة يدل على ان الشرعية
 انما هي لدخول الوقت والاعلام به وذلك يدل على انه لا يصح ولا يجوز قبله
 وقد حكى الاجماع على ذلك ولا نه يؤدي الى الالباس والتجهيل وقيل انه
 اذا امن اللبس لم يحرم لانه ذكر اما كونه في اول الوقت افضل فلهذا سمة
 قال كان بلال يؤذنا اذا زالت الشمس لا يحرم ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم
 فاذا خرج اقام حين يراه راءه احد مسلم او يود او النساء قال في النيل
 قوله لا يحرم اى لا يترك شيئا من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الاذان
 عند دخول وقت الظهر يدون تقديروا ولا تاخير وهكذا سائر الصلوات الا الفجر
 لما سياتى انتهى وفيه فوائد اخرى ليس هذا محل بيانها اما كون الفجر يشرع له
 اذانان فلحديث ابن مسعود ان النبي صلعم قال لا يمنع احدكم اذان بلال
 من سحرة فانه يؤذن او قال نيا دى بليل ليخرج قائمكم ويوقظ نائمكم قال
 في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي قوله ليخرج معناه يرد القائم اى المتعبد

الى راحته ليقوم الى 'صلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى
 الصبأ م ويوقظ الناس ليتأهب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهد وعن
 سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزىكم من سحوركم اذان
 بلال ولا يباح الا وفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معترضها
 رواه مسلم واحمد الترمذي ولفظها لا يمنعكم من سحوركم اذان بلال ولا الفجر
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق
 عليه ولا احمد البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ولمسلم ولم يكن
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان حديث
 ابن عمر المذكور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار ورواه عنه
 شعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غير
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين
 بما حاصله انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوباً بين بلال وابن ام مكتوم
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منهما لا يجوز على الصائمين
 شيئاً ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجوز ابن حبان لذلك و
 لم يبدأ احتمالاً وانكر عليه الضياء وغيره انتهى ملخصاً وقيل غير ذلك و
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجم اليه والا قرب ما ذكرناه
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخاري) حيث قال قبل يرا حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لجعله
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن ام مكتوم فدل على ان اذانه كان يقم قبل
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه
 الحافظ بان ابن ام مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس
 يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم بالملازمة فلا يشتركه فيه من لم يكن
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعتراض
 ابن التيمي ليس في محله وغيره اورد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث
 ان بلاه لا ينادى بليل يقتضى ان نداء ابن ام مكتوم لا يكون بليل وهذا
 من دقة فهم الامام البخاري فاعتراض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة
 وانما هو في الحقيقة استشكال لما دل عليه الحديث محصله انه اذا كان
 غاية الاكل ابتداء اذان ام مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث
 فكيف يصح صوم من ترك الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك لانه
 غير جائز اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن ام مكتوم
 يقم قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية
 اخرى ان ابن ام مكتوم كان رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له اصبحت
 اصبحت وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اباح لعامة الناس والنساء اللاتي لا يعرفن الفجر الاكل الى اذان ابن
 ام مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية الاكل لا طلوع الفجر وكان ابن ام مكتوم
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة
 وهو من هب الجمهور وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه يكتفى بالصلوة
 والحق انه لا يكتفى به بل لا بد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال ابو حنيفة
 ومحمد وابو ثور لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لا اعلام للوقت واستدل
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لبلاول لا تؤذن حتى يستبين
 لك الفجر هكذا او مد يد عرضنا قال في نصب الراية اخبرني ابو داود عن
 طريق شداد عن بلال وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا بما اخبر
 ابو داود عن حديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر فامر النبي صلعم
 ان يرجع فينادي الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب
 بما قال بعض الحنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان
 تذكيرا كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين
 المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في الصحيحين لا سيما
 مع اشعار الحديث بالاعتقاد واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوقفه
 اكابر الائمة كاسم والبخاري والذاهلي وابي داود وابي حاتم والدارقطني و
 الاثرم والترمذي وجزموا بان حماد اخطأ في رفعه وان الصواب وقفه
 واما التأويل المذكور فقال الحافظ في الفقه انه مردود لان الذي يصنعه
 الناس اليوم (من الترجيع والتذكير بالرائحة في الحرمين الشريفين) محدث
 قطعاً وقد تظاهرت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فحمله على
 معناه الشرعي مقدم وكان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الرواية لحديث
 بلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضة
 ما قد مناه ثم قال وروى الطبراني من حديث أبي هريرة يحمي بن عباد
 ابن شيبان عن جده شيبان قال سمعت ثراقت المسجل فاستندت
 إلى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحمي قلت نعم قال هلم إلى الغل اعقلت إلى
 أريد الصيام قال وأنا أريد الصيام ولكن مؤذنا هذا في بصره سواد
 وأنه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج إلى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن
 حتى يصبح أسناده صحيح ونحن نجيب عن ذلك بأنه وإن كان صحيحاً من حيث
 الإسناد ولكنه لا يلزم منه كون الماتن صحيحاً فهو ليس بأصح وأصح ما روي
 في الصحيحين وأيضاً إذا لم يكن قاسراً لهما هذا فلا يصحار إلى الشبهة
 لا يضرب كلام النبي صلى الله عليه وسلم ببعضه بعض إذا أمكن الجمع وهو ممكن ههنا
 بأن نقول إذا كان الثاني والأول ذوي باين بلال وابن أم مكتوم كما عرفت
 مما قد منا فيحتمل أن تكون هذه الواقعة جوت حين كان بلال مأموراً على
 الأذان الثاني وكان أخطأ في بعض الأحيان للسبب الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم
 وما يظن أنه أصرح من ذلك ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم إذا سكت المؤذن بالأذان الأول من الفجر قام فركعتين خفيفتين
 قال الحافظ واستاده جيد وضعفه إلا ما أراحه قلت وهو لا يعارض ما في
 الصحيحين مع ضعفه لا محالة أن تكون الركعتين في هذا الحديث بخصوصه
 غير ركعتي الفجر وهذا متعين في الجمع وأصرح من ذلك كله ما روي الأسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر اخبره ابو الشخير
 باسناد صحيح قلت ومما في الصحيحين ارجح ما روى في هذا الباب وهو نصر
 في المسئلة ولا يمكن تاويله الا بطرحه واهماله مع العلم بصحته عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وهذا لا يجتزئ عليه مسلم فما بالك بالائمة وهم لم الله
 ولعل لابن حنيفة رحمه عن ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال
 كما قال الحافظ في الفقه انه في اول الامر لم يكن له صلوات الا مؤذنا واحدا
 فان بلاه كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبي حتى يطلع
 الفجر كن في الفقه وفيه وعلى ذلك تحمل رواية عروبة عن امرأة من بنى النجار
 قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو اعلى بيت في المدينة فاذا راي الفجر
 تمطأ ثم اذن اخبره ابو داود واسننه حسن ثم اورد في باب امر مكتوم
 كان يؤذن بليل واستمر بلال على حالته الاولى ثم في اخواله اخرا بن
 امر مكتوم لضعف ووكل به من يراعى له الفجر واستقر اذان بلال بليل وذكر
 سبب ذلك فان شئت فارجم اليه والغرض هنا اما كان الجمع وقد عرفت
 فالصحيح اليه معين على ان احاديث الصحيحين متبينة وحديث عائشة
 هذا انا في وقد تقر ان المثبت مقدم على النافي لان عند زيادة علم
 فعلى كل تقدير ولا وجه للقول بعدم مستر عينه اذ ان قيل بل مع الفجر
 ليرجم قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو قد شرع كان الناس
 اذا علموا يا اذانين وغاية كل منهما غاية الاحوال لم يبق التجهيل قبل اختلاف
 في وقت الاذان الاول وفي انبيل قد روي ما ينشعر بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو ما رواه النسائي والطحاوي من حديث عائشة
 انه لم يكن بين اذان بلال وابن امر مكتوم الا ان يرقى هذا ويترى هذا وكان
 يؤذنان في بيت مرتفع كما اخرج ابو داود قلت ويمكن انها قالت في الحديث
 الذي رواه الاسود عنها وقد قد مناه انفا من قولها ما كان المؤذن يؤذن
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمت من سرعة طلوع هذا واذانه بعد نزول الاول
 بلا فصل كثير فظننت ان كلا منهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذه امر ما تقدم
 يزول الاشكال والمقصد هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه
 قرب الفجر الصادق وقبله وغايته ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم
 حيث قال ينادي بليل ليرجع قائما ثم يوقظنا ثم كماي لصلاة الصبح واذا
 كان شرع لذلك فلا يتجاوز به عنه والالزام الاثنيان بالمشروع في غير ما شرع له
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل يشرع اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها و
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خيرا الامور السالفات على الهدى و
 الاقتصار على ما اكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عباده الذين
 اصطفاه والاحاديث المتقدمه تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير
 في دخول الوقت ولو تخاصموا على اذان قدم انداهم صوتا وان استوا
 اقرع بينهما اي اذا لم يوجد شيء من وجوه الاولوية بان يستوا في معرفة

الوقت وحسن الصوت ومدة وتحذ ذلك من شرائط المؤذن وكالاته اقرو
بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويدكر ان قوما اختلفوا في الاذان فاقرع
بينهم سعد وذكر بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان ليستموا
الحديث ويؤذن للفائزته ويقبروا ان كان عليه قوائت اذن لا ولي فقط و
اقام لها ولكل صلاة بعد ما لحديث ابى قتادة في قصة نومهم عن صلاة
الفجر قال ثم اذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ركعتين ثم صلى الغداة فصنم كما كان يصنم كل يوم رواه احمد مسلم
والحديث صرح في مسئلتنا هذه وفيه فوائد سياقي بيانها في قضاء
القوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سرينا مع النبي صلى الله عليه وفيه
ثم امر بلال فاذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا الحديث رواه
احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبراني وعن
ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شغلوا النبي صلى الله
يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلال
فاذن ثم اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام
فصل العشاء رواه احمد النسائي والترمذي وقال ليس باسناد به بأس
الا ان ابا عبيدة لم يسمع من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدري
عند احمد والنسائي ورواه الطحاوي عن المزني عن الشافعي باسناد صحيح
جليل وفي كل ما قد منا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلاة

المقتضية والى ذلك ذهب الهادى والقاسم والناصر ابو حنيفة واسم
ابن حنبل وابو ثور قال مالك والا وذا عى وهو قول للشافعى له قول روجه
اصحابه باستحياب ذلك واحتم المانعون بانه لم ينقل فى قضائه الاربع
واجيب عنه بانه قد نقل كما قد منا ذكره قال النووى فى شرح مسلم واما ترك
الاذان فى حديث ابى هريرة وغيره فجوابه من وجهين احدهما لا يلزم من ترك
ذكره انه لم يؤذن فلعلمه اذن واهمله الراوى ولم يعلم به وغيره لم يهمله
وعلم به ورخاه كما ذكرناه والثانى لعلمه ترك الاذان فى هذه المرة لبيان جواز
تركه كذا فى النيل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع
الاذان او الاقامة قال مثل ما يقول فى الكل وان شاء ان يقول عند
الحيعتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادلهما
وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك
صدق رسول الله فلم يثبت فالكل خير سواء دل على الاول حديث
ابى ان النبى صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفى
المنتقى شرح الجماعة وظاهر قوله اذا سمعتم اختصاص الاجابة بمن سمع حتى
لو راى المؤذن على المتاراة مثلاً فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه
ليعد او صم او ثقل سمع لا تشرع له المتابعة كذا فى النيل نقلاً عن النووى
ويبدل على الصورة الثانية من صور الاجابة حديث عمرو بن الخطاب قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال
احدكم الله اكبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله

ثم قال تشهد ان محمداً رسول الله قال تشهد ان محمداً رسول الله ثم قال
سبح على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سبح على الفلام قال
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال
لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلب دخل الجنة رواه مسلم وابوداود وروى البخاري نحوه
من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول وعن شهر
ابن حوشب عن ابى امامة او عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان يلا ولا
اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلى الله عليه وسلم اقامها الله
وادامها وقال في سائر الاقامة نحوه من حديث عمر في سائر الاذان رواه
ابوداود كن في المنتقى قال في النيل في اثناء الكلام على حديث ابى سعيد
المتقن والحديث يدل على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين
وغيرها وقد ذهب جمهورنا الى تخصيص الجعلتين وغيرهما وقد ذهب جمهورنا الى تخصيص
الجعلتين بحديث عمر فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدل الجعلتين واما في الجعلتين
فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتل ان يكون ذلك من
الاختلاف فيقول تارة كن او تارة كن او يحتل ان السامع يجمع بين الجعلتين
والحوالة وهو وجه عند الحنابلة والظاهر من قوله في الحديث فقولوا والتعب
بالقول وعدم كفاية امرار الجاوبة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول
عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في
جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الاجابة حتى
يفرغ وقيل يجيب الا في الجعلتين قال الحافظ والمشهور في المذهب كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخلافة قليل و
القول بكراهة الاجابة في الصلوة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حيث
ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة
السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويجازى فيه ان هذا الشغل من جنس
شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان انا في
الصلوة والقياس على من صلى من الجماعة اذا السلام ودرجة يتعلقان بالمعاشرة
مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب
ولانه صلى الله عليه وسلم غلب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على التارك ولا اصل
الاذان سنة فيكون ردة سنة ايضا ويقال على الوجه الاخير ان من السنة
لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة ودرجة واجب ولا يستحب تقبيل

الابها مابين ووضعها على العينين عند قوله اشهد ان محمدا رسول الله
كما اعتاده الجهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث ولا يجب انهم يلومون
على من لم يفعل ذلك ويتركون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل الشيخ
عن بعض الصالحاء هذا التقبيل وذكر ان من فعله لم يرد عيناه والله اعلم

وعند الفراغ منه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة
والصلوة القائمة ات محمد الى الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي
وعدته او يقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق
وكلمة التقوى احينا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و
امواتا هكذا ورد في الروايات الصحيحة اما جملة انك لا تخلف الميعاد

في الدعاء الاول بعد قوله وعدته فلم يصح وذلك لما روى عن عبد الله بن
 عمر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم
 صلوا على فاته من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله الوسيلة
 فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوان اكون انا هو من
 سأل الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى رحمه الجماعة الا البخاري
 وابن ماجة وما ذكرنا من الدعاء الاول رحمه الجماعة الا مسلما وقول الذي
 وعدته اى في قوله تع عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال بعض العلماء
 وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمده فيه الاولون
 والآخرين انتهى ويجهتد في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتهم وقطبيعة
 رحمه الحديث الشن بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد
 بين الاذان والاقامة رحمه احمد وابوداود والترمذي وفي النيل خروجا ايضا
 النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيافي المختارة وحسنه الترمذي
 و رحمه سليمان التيمي عن الشن بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى
 بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء و رحمه يزيد الرقاشي عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند الاقامة لا ترد دعوة
 وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رحمه مالك عن ابن ابي حازم
 عن سهل بن سعد قال ساعتان تفتح لهما ابواب السماء وقل اع ترد عليه
 دعوته عند حضور النداء للصلوة والصف في سبيل الله روى موقوفا
 ورفوعا ثم الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه اثر او قطيعة رحم كما في الاحاديث الصحيحة وقد مر
تعيين ادعية تقال حال الاذان وبعدة وهو وبعد بين الاذان والاقامة
منها ما سلف ومنها ما اخرجته مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي حسنة
وحديثه الصحيح من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال
حين يسمع المؤذن وانا اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا
عبد الله ورسوله رضي الله عنه وارضى عنه وبارك في رسوله
ومنها ما اخرجته ابو داود والترمذي من حديث امرسلة قالت علمني رسول الله
صلعم ان اقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا القبال ليلك واديارها رأت
واصوات دعائك فاعف عني وقد عين صلعم فاندحوبه لما قال لدعاء بين
الاذان والاقامة لا يرد قاله افعيا نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو
والعافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام
ادعية غير هذه لا انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة مجلسة او
صلوة كحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله
صلعم قال لقد ايجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة وذكر
الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني رجعت لما رأيت
من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبان اخضرين فقام على المسجد فاذن
ثم قعد فعد ثم قام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلوة وذكر الحديث
رواه ابو داود وذكر لها في النيل طرقات كثيرة صحيح بعضها ابن حزم وابن دقيق
العيد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله صلعم

قال بين كل اذانين صلوة ثلثا من شاء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان
 واقامة لان الصلوة بين الاذانين يشمل المفروضة ولا يمكن فيه التخيير
 وقد توارج شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر ^{بالشمس} والقمر
 والقمر يحتل ان يكون اطلق على الاقامة الاذان لانها اعلام بحضور فعل
 الصلوة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوة كذا فى الفتح وفى الصحيح
 ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب
 النبي صلعم يتدرون السوارى حتى يخرج النبي صلعم وهم كذلك يصلون
 الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن نحلة وابوداود
 عن شعبة لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التنوين في التعظيم
 اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا ينقد قول من زعم ان الرواية المعلقة ^{بها} رخصة
 للرواية الموصولة بل هي مبنية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل
 وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل بمجلس او صلوة فى اى
 وقت صلوة كانت وكن ابعد اذان المغرب قبل صلواته والى ذلك ذهب
 الامام احمد واسحق واصحاب الحديث كذا فى الفتح وذكر من منع منها قبل
 صلوة المغرب ورد ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العري فاختلف
 فيها الصحابة ولم يفعلها احد بعد هم فرد وديقول محمد بن نصر المروزي
 وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين
 قبل المغرب ثم اخرج ذلك باسناد متعدة واطال فى ذلك رحمه الله وانت
 ترى ان ذلك متقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم بما رأى من ذلك يدل

على الاستحياء ومن ادعى النسبة فلم يأت بحجة تصلم لذلك والمثبت مقدم
على المناقش لان عند زيادة علم وخالف الاحتاف حديثي التبا في الصلوة
قبل صلوة المغرب وقلدوا امامهم ايا حنيقة في الصلوة والجلسة نقل
عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم اصر لهم
دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون
انهم من اهل الحديث ثم يقتدون بسبيل الاحناف في هذه المسئلة و
يتكبرون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو
يقيم او من اختاره الامام والافرق وذلك لحديث زياد بن الحارث الصدق
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخا صداة اذن قال فاذنت
وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الى الصلوة
فاراد بلال ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم اخو صداة فان من اذن
فهو يقيم قال في المنتقى رواه الخمسة الا النسائي ولفظه لا أحد هذا الحديث
في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن النعمان الا فريقي قال الترمذي لما نعرفه
من حديث الا فريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن
سعيد القطان وغيره وقال احمد لا كتب حديث الا فريقي قال رأيت
محمد بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا
عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحازمي في كتابه الناسخ
والمنسوخ وانفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غير ذلك ذلك جائز
واختلفوا في الاولوية فقال اكثر الفرق والامر متسع ومن رأى ذلك فليكن

واكثر اهل الحجاز وابو حنيفة واكثر اهل الكوفة وابو ثور قال بعض العلماء
 من اذن فهو يقيم قال الشافعي واذا اذن الرجل حببت ان يتولى الإقامة
 واحتم القائلون بعد م الفرق بالكديث الاثني والاخذ بحديث الصدائي
 اولى لان حديث عبد الله بن زيد الاثني كان اول ما شرع الاذان في السنة
 الاولى وحديث الصدائي المأثر بعده بلا شك فاذا اذن واحد فقط فهو الذي
 يقيم واذا اذن اكثر من واحد مرتباً او دفعة فالامر الى الامام فيما يختار وكذا
 لو اذن واحد فقط وراى الامام مصلحة في ان يقيم غيره تعين اذا كان الامام
 هو الامار اوراتب والا فمن اذن والاخيراً اذا ترتبوا والقرعة اذا اذنوا دفعة
 وتشاحوا والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويدل على ان
 الامام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد انه ارى الاذان
 قال فجمعت الى النبي صلعم فاخبرته فقال القه على بلال فالقيته فاذن
 فاراد ان يقيم فقلت يا رسول الله ان رأيت فاريد ان اقيم قال فاقم انت
 فاقام هو واذن بلال رواه احمد وابوداود وفي اسناده محمد بن عمر الواقفي
 الانصاري البصري وهو ضعيف قال ابن عبد البر اسناده احسن من حديث
 الافرقي وقد روي له شواهد وهي ضعيفة ايضاً وأشار في النيل ربهذا
 الحديث منسوخ بما تقدم اعني حديث من اذن فهو يقيم ورأينا ان طريق
 الجمع اولى من العدول الى القول بالسنة وما ذكرناه من ان ذلك يعود الى
 اختيار الامام بالمصلحة هو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و
 لا يلزم ابطال النص اعني قوله من اذن فهو يقيم لاننا نقول من اذن فهو حق

بالاقامة بالنسبة الى مقيم آخر واما اذ راى الامام تقدير غيره لها المصلحة فله
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشاركه فيها
 غيره اعنى الرويا فالحقا غير به مع الفارق لا يجوز كذا فى النيل ملخصا
 واقول لا نسلم عدم مشاركته فى الرويا اذ نقل ان غيره رأى مثله تلك الليلة
 وانما هو اول واسبق من اخبر به النبى صلعم ولوسلنا ذلك فلم تستمر وتدوم
 له تلك الاولوية فى اقامة كل صلوة فاذن علم ان ذلك مفوض اليه صلعم
 وقد رأى صلعم جبرضا طرة اولى حيث ظن ان له الحق فى الاقامة لا جيل
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قاربها اذا وجدت كان للامام ان يختار
 من قامت به للاقامة وهذا ابين وهو اولى من القول بالنسبة واما الاستفهام
 حيث لا يختار الامام اولم يكن هناك امام راتب وقد اذ نواذفة وتشاخوا
 فلما تقدم فى الاذان من انهم عند التنازع يستهمون فالحقنا الامامة به
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اى فكل واحد من المتنازعين
 انما يقول انا اذنت فالاقامة حق لى والقرعة تبين ان اذان هذا هو المعتبر
 فيستحق ان يتقدم للاقامة والقرعة وان كانت فى شان الامامة لكنها فى
 الحقيقة قرعة فى بيان ان من هو اذنه معتبر حتى تترتب عليه الاقامة واذا
 يكون هذا هو الحق فى هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بما سواه امام
 نطقا او عرفا وذلك مستفاد من عمل المسلمين فى زمانه صلعم وبعد الى
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم من قوله صلعم لعبد الله بن زيد اقم ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بامر ولو كان امره عرفا كان عرفا اذ ادخل المسجد
 يريد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويدل على ذلك حديث جابر
 ابن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا يقوموا الا اذا راوا الامام وان كان حاضرا فحتى يفرغ منها وما ذكرناه في الصورة
 الاولى هو اختيار البخاري من اصحابنا وهو الحق قال في صحيحه باب متى
 يقوم الناس اذا راوا الامام عند الاقامة فالترجمة مشتملة على استقراء
 وجوابه ونحوه اذا راوا الامام جواب الاستفهام وقد فهم الحافظ وغيره ان
 هو الاخرى بحال الامام من جزمه في المسائل التي يصح فيها التحريم على شرطه
 وقد استدلل على ذلك بما رواه عن ابى قتادة عن ابيه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى انتهى اى
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن معمر بن يحيى بن خزيمة
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحده حتى ترونى خرجت اليكم
 وفيه مع ذلك حذف تقديرة فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام
 الناس حين تقام بحد ولا اذنى ادى ذلك على راحة الناس فان منهم
 الثقيل والخفيف كذا في الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث
 ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الصبح يخالف حديث جابر بن سمرة الذي تقدم
 لا نقول ان الامام لا يخرج على الجواز وان بلاه كان يرى النبي صلى الله عليه وسلم
 في الزمان بعد من اراه في وجهه انهم كانوا في الزمان معظمتهم

ان يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجبل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم
 هذا سبباً للنهي في حديث ابي قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فحديث
 ابي قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و
 القول مقدم على الفعل وفيه النهي عن القيام قبل ان يروه بعد الاقامة
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ وازلت
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفقه ذهب الاكثرون الى انهم اذا كان الإمام
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الاقامة وعن النس انه كان يقوم اذا
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رواه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن
 منصور عن طريق ابي اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب
 قال اذا قال المؤذن الله اكبر وجب القيام واذا قال حي على الصلوة عدلت
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام وعن ابي حنيفة يقومون اذا
 قال حي على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام وحديث ابي
 حنيفة عليهم ويرد قول ابي حنيفة ما روى من فوجاً انه اذا قيل قامت الصلوة
 قال صلعم اقامها الله وادامها كما هو ولا يعجلوا وليأتوا اليها بسكينة ووقار
 لحديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعتم الاقامة فامسوا الى
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تترعوا فما ادرى كتم فصلوا وما فانكم
 فاتموا رواه البخاري وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انما في ابواب
 الصلوة انشاء الله ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحييم وان طال
 الحديث النس قال اقيمت الصلوة والنبي صلى الله عليه وسلم ينادي رجلاً في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو نص في جواز الفصل بين الإقامة
والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فمكروه وفيه رد على من اطلق
من الخفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبير
وفيه عن ابي هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدم وهو جنب فقال على مكانكم فجمعوا فغسل ثمر
خروج وراسه يقطر ماء فصلى بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا
يا القرائن حيث عادوا غتسل وخبر والماء يقطر من راسه واذا كان
مطرا او برد شديد او ريح عاصف او نحوها قال المؤذن اصلوا في الرحال
وفي الصحيحين عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضجنان ثم قال
صلوا في رحالكما واخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم
يقول على اثره اصلوا في الرحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر
قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره
صريح في ان القول المذكور كان بعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس
وخطبته في يوم رزق فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر ان ينادى الصلوة
في الرحال فتظروا القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني
وانها عزمة وقوله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغ المؤذن حي
على الصلوة فامر اي اراد ان يقولها فامر اي امره ان يقول الصلوة في الرحال
بدلا عن السجدة ويتبين ان يقال الامر ان جاء ان كما نص عليه الشافعي
لكن بعده احسن ليتم نظم الاذان كن في القبة ملخصا من بابين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيعلتين فيه و
 قوله صلوا في الرجال تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفقه بان يكون
 معناه الصلوة في الرجال رخصة لمن اراد ان يترخص ومعناه هلموا الى الصلوة
 يعني الحيعلتين ندب لمن اراد ان يستكمل الفضيلة ويتحمل المشقة و
 استشهد لذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى
 في سفر فمطرونا فقال ليصل من شاء منا في رحله وعند الشافعية
 ان الرمي عذر في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم ظاهر هذا
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزخ
 وفي السنن من طريق ابن اسحق عن نافع في هذا الحديث ايضا في الليلة
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى المليلح عن ابيه اثم
 سطر وايضا فرخص لهم ان في الفقه ببعض زيادة وقال لم ار في شيء من
 الاحاديث الترخص بعد الرمي في النهار صريحا لكن الغياص يقتضي
 نجاته قد نقله ابن الرفعة وجهها وقوله في سفر ظاهرة اختصاص ذلك
 بالسفر ورواية مالك عن نافع الرقية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقه
 بغير انخذ اليه هو ركن قاعدة حمل المطلق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك
 بالمسافر مطلقا ويلحق به من تلحقه بذلك مشقة في الحضر ومن لا تلحقه
 ولا يشترط اجرة على الاذن لحديث عثمان بن ابي العاص قال خرجنا معه
 ارجس والله ما نرى ان نؤمن مؤذنا لا ياخذ على اذنه اجرا قال في المنتقى رواه
 الخمسة قال في النيل صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان سوا الله صلى

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا وقال رجل
 لابن عمر اني احبك في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضك في الله فقال سبحان الله
 احبك في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذنانك اجرا وروى
 عن ابن مسعود انه قال اربع لا يؤخذ عليهن اجرا الاذان وقراءة القرآن
 والمقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن
 على اذانه جعلا ويقول ان اعطيت بغير مسئلة فلا بأس وقد شرط في تحريم
 الاجر شرطا على الاذان والاقامة الهادي والقاسم والناصر ابو حنيفة وغيرهم
 وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه و
 لا يواجر وقال الشافعي في الام احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال
 وليس للامام ان يرزقهم وهو يحد من يؤذن متطوعا من له امانة
 الا ان يرزقهم من ماله قال لا احسب احد ابيد كثيرا اهل يعوزة اشجيد
 مؤذنا امينا يؤذن متطوعا فان لم يجد فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يرزق
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي العقيم جواز اخذ الاجرة
 على الاذن والصلوة والقضاء وجهه ان رجال الدين ينفون نفقة بيوتهم
 اجرة على هذا اكله وفي كل واحد منها يأخذ النائب اجرة كما يأخذ المنيب
 والاصل في ذلك قوله صلحهم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤذنيها مني وفضل
 انتهى فقاس المؤذن على العامل وهو قياسي في منسداد من انتمى به فقياسا
 ابن عمر التي مرت لم يخالفها احد من الصحابة كما انهم يذكرون انهم يذكرون
 ابن حبان ترجحة على الرخصة في ذلك واخبرهم عن ابن عمر عن ابيه قال

قال على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الاذان فاذا نمت فاعطاني حين قضيت التاذين
 صرة فيها شيء من فضة واخوجه ايضاً النساء في ذلك قال اليعمرى ولا دليل فيه
 لوجهين الاول ان قصة ابي محمد ورة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابي العاص فحدث عثمان متأخراً
 الثاني انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقرّب الاحتمالات فيها ان يكون
 من باب التأليف لحد اثة عهده بالاسلام كما اعطى حيث نذ غيره من
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال
 لما يبقى فيها من الاجمال انتهى وانت خير بان هذا الحديث لا يرد على صريحه
 ان الاجرة انما تحوم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسألة والجمع بين
 الحديثين بمثل هذا حسن انتهى ما في النيل وانت ترى ان حالة المسلمين
 غير حالتهم في زمانه صلى الله عليه وآله وسلم بل وغير حالهم في زمان هؤلاء العلماء الذين
 تلونا عليك اقوالهم ففي عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله
 مما يرونها اذ هم في حالة من البوس والفقر تستوجب ان يوجههم العمل وفضلت
 الصديق وان حالة الناس الاقتصا دية والعمرانية اليوم مباءة لالتهم
 في الزمان السالف فان من يكديس في التكسب على نفسه وعياله في هذا
 الزمان لا يكاد يسمعه بالتفرغ لتأدية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والاقامة ونحوها من الافتاء
 والقضاء فان لا يسمعه احد من يستخذه من باب اولى اخرى ان ترك
 الاستخذاء ام فلا شك انه يلجأ الى التكفف والمسألة وقد قل المتصدقون

فهو لا شك يهلك جوعاً وقد تقر أن من أصول الشريعة التفرقة بين حال
العسر اليسر وللضرورة أحكام تخصها فحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال
ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز أخذه الاجرة ان اعطى بلا شرط وان عرف
انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارواي
عارواي ثم وای ثم على المسلمين ان يروا المتدينين منهم يتكفون المسألة ولا يغضوهم
بما يسد حاجتهم على اني لا اسلم للمانعين مطلقاً ولا ظهر ان يحل قوله
صلعم اتخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجراً على الا فضل والا ولى وهذا
احسن الجمع بينه وبين اعطاءه صلعم الصرة لا بى محذورة فان اعطاءه
يقتضى النذب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط
مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فقه بآيه صلعم وما فتياً
ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به
مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسئلة فالحق جواز اخذ
واشتراطه لا سيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد وقاف للقائمين
بشؤنه فلا خلاف في ان اولاهم واحقرهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون
بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا التخوف والفروش والقناديل سائر
اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات
القائمين فيه فيصرف في عمارته الغير الضرورية ولا يحتاجونها الى اكرامهم
الشرع والله اعلم **باب** شروط الصلوة التي تتقدمها والشرط بسكون الرء
هو لغة تعليق امر مستقبل بمقتله او الزام الشيء والتزامه وبفتحها العلاقة

واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده
 وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمآثر ما يلزم من وجوده عدمه
 ومنه المآثر السبب والعلة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعريف
 الشرط لا يتخلو عن ايراد لانه لا يتم دخول الركن الذي يسميه بعضهم القرض
 ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب والقرض
 في ايواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالدم ومحصل
 البحث في مثل هذه الفرق مبني على الاصطلاح ولا مستباحة فيها للجد
 بالفحص هو ما يرتب من الاحكام على ذلك ككون الشيء يقصد بتركه القرض
 او الشرط ولا يفسد بترك الواجب وان اتم تركه وسياق البحث عن كل
 شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصلي ان يقدم الطهارة
 من الاعدات والنجاس والكلام في هذا المقام من المزايا التي ذلت
 فيها اذ قد اجمعت اهل الحديث كغيرهم من سائر العلماء
 فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال
 ان ذلك واجب ياتى من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعادة وقيل
 غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتى في الصلوة من صحابنا
 الشيخان وهو ظاهر كلام البخارى في صحيحه وهو من ذهب الاصناف للمقادر
 في النجاسة الغير المعفوعة عنها وهو المعتدل من مذهب الشافعي امام احمد
 لكن عندنا ان من ابتلى بنجاسة يعلمها غير معفوعة بها ولم يجد ما يزيلها
 به صلى بالضرورة واعاد بعد ازالتها وذهب بعض اصحابنا الى ان

والسيد ومن قال يقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة
واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن الانجاس اما طهارة
الاحداث فمما ارفيه الخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر
فلا يرى بأساً بنقل حجج الفريقين ليظهر الصواب وان ادى الى شيء من
الاسهاب قال في النيل وهل طهارة ثوب المصلحة شرط لصحة الصلوة
ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد
ابن جبير وهو مروي عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية
عن مالك قولين احدهما ازالة النجاسة سنة وليس بغير فرض وثانيهما انها
فرض مع الذكوسا فطلة مع النسيان وقد يرقى الشافعي ان ازالة النجاسة
غير شرط احقر الجمهور بحجج منها قوله تعوذنا بك فليق قال في البحر والمرد للصلوة
للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفالك ان غاية ما يستفاد من اكاية
الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية
لان كون الشيء شرطاً حاكم شرعي وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بانه شرط
او بتعليق الفعل به يا داة الشرط او بتعقيل الفعل بدونه نفياً متوجها الى
الصحة لا الى الكمال او بتعقيل الثمرة ولا يثبت بمجرد الامر به وذكر ادلة اوجها
القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تنصلح للدلالة على الشرطية وقال
ومنها احاديث الامر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول
وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب بيجاب
عنها بانها او امر وهي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

بالادام المذكور في هذه الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ ففى
 عن ضده وان النوى يدل على الفساد وفي كلا المسئلتين خلاف مشهور
 في الاصول لولا ان ههنا مانعا من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
 اعادة صلته للصلاة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعل من الصلاة
 قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل اعادة للصلاة
 التي صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم ثم قال اذا تقررت لك فاسقناه
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تنقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى
 وعلى ثوبه نجاسة كان قاسرا كالواجب واما ان صلواته باطلة كما هو شأن
 فقد ان شرط الصحة فلا ما عرفت قال السيد من اصحابنا في شرح الدرر و
 ذهب جمع الى ان ذلك شرط لصحة الصلاة وذهب آخرون الى انه سنة والحق
 الوجوب فمن صلى ملابسا النجاسة عامدا فقد اخل بواجب وصلوة صحيحة
 والشرطية التي يؤثر عدمها في عدم المشروط كما قرره اهل الاصول لا يصلح
 للدلالة عليه الا ما كان يفيد ذلك مثل نفى القبول او نحو الصلاة لمن صلى
 بثوب متنجس او مكان متنجس او النوى عن الصلاة في المكان المتنجس للدلالة
 النوى على الفساد واما مجرد الامر فلا يصلح لاثبات الشرط اللهم الا على قول من
 قال ان الامر بالشئ ففى عن ضده فليكن ذلك على ذكر فانك ان تغطت
 لهو آيت العجب في كتب الفقه فانهم كثيرا ما يجعلون الشئ شرط ولا يستغاد
 من دليله غير الوجوب وكثيرا ما يجعلون الشئ واجبا ودليله يدل على الشرطية
 بالسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذ هول عنها

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهو ثابت
بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب
ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من
اجزاءه او عارض من عوارضه فلا من حكم على الشيء بالوجوب وجعل
عدمه موجبا للبطلان او حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا
للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كوطهارة
الانجاس شرطا او فرضا للصلاة وفيها معنى ان الصلاة لا تكون مجزئة شرعا
بدونه للقادر غير المعذور وهو مذاهب الجمهور والمتقدمين من اصحابنا
اهل الحديث وهو الذي نختاره وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه
السيد فالجواب عنه من وجوه احدها ان نقول قد تواترت الدلالة على
ايجاب الطهارة وافتراضها للصلاة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت
في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والفرض و
من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط ينتفى بانتفاء المشروط كذا
الواجب المراد بالفرض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما
كان لا فتراضه في العبادة معنى لان ما كان فرضا لعبادة وفيها فهو اما ان يكون
جزء منها او صفة لها او لمؤديها حال تأديتها مقصود الشارع فلا تكون شرعية
الا به اما قوله لو لان ههنا ما دعاء يمنع من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم
اعادته صلعم للصلاة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعله من الصلاة
قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط وكذا لك عدم نقل عادته للصلاة التي

صلاتها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لا نقول اما لمعة الدم فقد عرفت
 مما تقدم في ابواب الطهارة ان لا تختار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض
 واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلع فخير واراد ان عدم العلم
 بها عذر والشرط والفروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا
 ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان
 مع وجود لفظ دال على الشرطية وهو قوله عملا وضوء لمن لم يسلم الله عليه
 اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته
 الا بشرطها واجباتها اعني فرضها الا ما نصب له الشارع عيدا لا كبعض
 الواجبات في الحج وسياق انشاء الله الكلام عليها هناك مستوفى الثاني
 ان الامر ان كان حقيقة للوجوب فحسن لا نسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك
 بان نقول اذا كان معنى الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط فالواجب
 والفرض هو كذا لك والتعريف غير مانع ولا يبقى علينا الا ان نقول الواجب
 للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكل واحد
 من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قد اطلق
 عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطلقوا عليه انه فرض والمناقشات
 في المعاني لا في اللفاظ اما قولهما لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول
 مثل نفي القبول او نحو لا صلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس الى
 اخره فالجواب في ذلك ان المحصر غير مسلم قال شيخنا وشيخ الاسلام ابن تيمية
 في رسالته له في الحقوق المحونة بعبادته ان الحوام لا يكون صحيحا وان ذلك

من هب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وجهودهم
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في هذا المآخذ
 ان بعض ما عني عنه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النوى موجبا للفساد لزم انتقاض هذه
 العلة فدل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النوى وهو لا
 لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقل لهم بأي
 شيء يعرف ان العبادة فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح
 وهذا فاسد وأما هذا فشرطه في صحته كذا أو كذا وإذا وجد لما نعلم انتفت
 الصحة وهو لا بد وأما أنهم لا يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة
 التي جعلها الله ورسوله صلعم أدلة على الأحكام الشرعية بل يتكلمون في
 أمور يقدرونها في أذهانهم إذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل و
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهذا لا يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدرونه
 من أصول الفقه في الاستدلال بالأدلة المفصلة على الأحكام فاعلم يعرفوا
 نفس أدلة الشرع الواقعة بل قدسوا الأشياء قد لا تقم وأشياء ظنوا أنها من
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يدل الناس قط
 على هذه الألفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شروط البيع أو النكاح كذا
 وكذا ولا هذه العبادة أو العقد صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات أحد ثما من أحد ثما
 من أهل الرأي والكلام وإنما الشارع يدل الناس بالإدلة والنهي والتحليل

والتحريم ويقول في عقود هذا لا يصح فيقال الصلاح مضاد للفساد فاذا
 قال لا يصح علم انه فاسد انتهى ما ارجته فاذا عرفت ذلك تبين لك ان
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكره غير صحيح عند اصحابنا
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى
 الامر النهي والتحليل والتحريم فكل عبادة او معاملة محومة فهي فاسدة
 والدخل في العبادة او المعاملة بهيأة محومة عبادته ومعاملته فاسدة
 فان الحوام خبيث وفاسد والله لا يحب الفساد الثالث ان نقول لو سلمنا
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا
 ان ما ذكره الشوكاني في رده ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية
 عند من يوافق على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري في ترجمة
 باب من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة بغير طهور قال في الفتح اخرجه
 مسلم وغيره من حديث ابن عمر ابوداود وغيره من طريق ابى الميمون اسامة
 عن ابيه وله طرق كثيرة فهذا احد بيش صحيح صريح في عدم قبول الصلاة بغير
 طهور وقد اخرجه ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله
 وحقيقة القبول ثمة وقوم الطاعة مجوزة رافعة لما في الذمة ولما كان الاتيان
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرته صحت ان يقال هذه صلاة مجوزة
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلاة غير مقبولة الا بتخلف شرط او ركن
 اى فرض من فروضها فاذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة

ان ذلك الشئ اريد وان يكون اما شرطاً او فرضاً جزءاً من تلك العبادة
 فلا يتقبل ولا تصح الأدب عنه وعن علي بن ابي طالب رضي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح
 الصلوة الطهور الحديث صحيح الحاكم وغيره واعلم بعضهم والمثبت مقدم
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اي المصدر والطهارة هي النظافة و
 التنزه عن الاقل امر او صفة حكمية تثبت لموصوفها جواز الصلوة بها او فيها
 اولها فهذا الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذي هو الفعل فهذا هو المراد بالطهور
 طهراً وهو ما يعمر طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكن انقول ان
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض المخول يصح اريد ليل يفيد
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذي يتطهر به وهو ما نقله
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه التطهر
 وهو يشمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور
 بالفتح ايضاً يعني الفعل فتأمل ولو لم يجد ما يزيل به النجاسة او فعل اذا التها
 او نسيها او لم يعلم بها او صلى جازت صلوته ولم يعد وذلك لما تقدم في المسئلة
 والانصاح الذي صلى والد م فيه عند من قال بنجاسة الدم من قال لا يمس
 غير نجس الدم الحيض فالامر اظهر وهو جواز الصلوة مع تلطم الثوب او الجسد
 بالدم ولو لم يتعد راز التلطم ولم ينس وعلم به اما في سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا
 في المتن اما الناسي ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثاني دل عليه
 حديث خلع النعلين لما اخبره صلى الله عليه وسلم جبريل ان فيهما خبثاً وهو لم يعد فاحله

قبل التزعم وما قال الاحناف من التفرقة بينهما اذا كان ربيع الثوب طاهراً يصل
 فيه واذا كان اقل من ربعة يتخير بين ان يصل عرياناً او يصل فيه وهو الافضل
 وقال محمد يصل فيه على كل حال ولو صل عرياناً لا تجزئه فقول محمد هو الموافق
 للدولة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على التجاسات وكيفية تطهيرها
 وانها لا فرق بين قليلها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الذباب
 الذي يقيم على ثوب قاضي الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا نعلمه بمشاعراً ولو اشتبه
 طاهر متنجس تحرى واجتهد فان لم يتعين بالتحرى وصل في اى ثوب اجزأه ولم يعد
 ولو تنجس بعض الثوب او البدن وجهل محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافاً للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها
 او محلها اخذ بخبره واذا رأى فراشاً او ثوباً او حصيراً او اسيراً يجوز له الصلوة عليه
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقعت نجاسة في بيت او بساط جاز له
 ان يصل عليه ما لم يعلم انه صل على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصل في باقيه الا ان كان المقطوع يسيراً
 لا يضرة في قيمته لان الدين ليس خلافاً للشافعية ولا بأس ان يصل في ثوب طرفه
 البعيد الذي لا يتحول بحركته على نجاسة خلافاً للشافعية ايضاً لانه صل على قد صل
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضرحل غير مستحرم لحمله صلح امامة وغيرها
 وكان اما يعسر الاحتراز عنه كطين الشارع المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافاً
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكروا الاشياء وحكموا بنجاستها بغير دليل وكذلك
 اطالوا في المعفوات عنها بلا دليل وكذلك الفرق بين القليل والكثير وفيما اذا تكثرت

وانتشرت بعرق ونحوه واما اصحابنا فقد استراحوا واستغنوا بما دل الدليل عليه فقالوا تغسل كثيرا نجاسة وقليلها اذا استطاع فتدكر ومع هذا طريق اهل الحديث ليس بدرجة عظيمة من الله سبحانه على عباده وقد تقدم في ابواب النجاسة ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قذر وهو يصلي ولم يمكن دفعها عنه الا بتجسس سائر بدنه فلم يبدفعها لم تغسل صلوته وان امكنه بدون ذلك لزمه دفعها فور الحديث عبد الله بن مسعود ث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وابوجهل واصحابه جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيئ بسلي جزور فلان فيضعه على ظهرهم اذ اسجد فانبعث الشيطان القوم (عقبة بن ابى معيط) فجاء به فنظر حتى اذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين كتفيه وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فجعلوا يبضحون ويميل بعضهم على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقرينش ثلث مرات الحديث مرارة البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلال به على ان من احدث له في صلوة ما يمتنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلوته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام المنصف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة وازالها في الحال ولا انزلها صحت اتفاقا اما ما امكن ازالها حاله من تلويث موضع من بدنه بسبب الازالة فتدكر عليه حديث تزع النعل الذي به خيث وقد تقدم من الاشارة اليه وان يستوعرته اي يجب على المصل ان لا يدخل في الصلوة الا سا ترا عورته منها استطاع وقد مر الا هم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تهر صلوته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط
 الصلوة وعن بعض المالكية التفريق بين الذكور والناسي ومنهم من اطلق
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الثوري كان في وتبعه السيد
 لم يورد دليل صحيح على الشرطية قال لان الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد
 الاوامر نعم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يقبل الله صلوة حائض الانجمار ويحدث ابني قتادة عند الطبراني بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض
 حتى تحضن لكن لا يصفو عن شوب كذا لانه اولا يقال نحن تمنع ان نفى القبول
 يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلوة الذيق ومن في جوف الخمر
 ومن ياتي عار فامع ثبوت الصحة بالاجماع وثانيا ان غاية ذلك ان السائر
 شرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء
 لا يصح ههنا الوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا معني
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا يحدث سهل بن سعد عند الشيخين و
 ابني داود والنسائي بلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقد بن ازرهم على عناقه
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا توفعن رؤسكن حتى تستوي الرجال جلوسا
 زادا بوداود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب السائر فضلا عن الشرطية
 ورايها يحدث عمر بن سلمة وفيه فكنيت اؤمهم وعلى يردة مفتوحة فكنيت اذا
 سجدت تقلصت عني وفي رواية خرجت استقي فقالت امرأة من الحبيات اني
 استقار فذكر الحديث اخوجه البخاري وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى
 ملخصاً مع بعض زيادات قلت والمعتد عند عامة اصحابنا اهل الحديث
 هو ما ذهب اليه الجمهور انه لا تصح ولا تجزى صلوة من قدر على ستور عورته
 ولم يسترها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويجب عن هذه الدلة
 بان غايتها افادة الوجوب الخفيف اياه ما ذكرناه انما من مذهب الصحابة والتابعين
 لهم باحسان من اهل السنة ان مدار فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه
 هو امر والنهي والتحليل والتخيير واما قوله صلح في احكام الشريعة لا كذا
 لا يمكن الا يقبل الله كذا الا يمكن او هذه العبادة او المعاملة لا تصح ولا تجزى
 الا يمكن الى غير ذلك مما قد يقوله صلح في بعض الاحيان في بعض الاحكام
 فهذه العبادات ليست هي الاصول لحدود الشرع بل اصول شرعه صلح
 هي الامور والنواهي والتحليل والتخيير وبها تعمل الامة وتحكم تعرف الجائز
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلح فهي واجب وفرض لا يعذر احد
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعلة العذر وما نهي الله ورسوله
 صلح فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و
 العقاب وكل ما اوجبه صلح في حياة عبادة او معاملة فهو معتبر كالجزم
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يدل دليل على ان له بدلا او انه
 مقيد بحال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعله الاصوليون
 اصولا في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا يمكن او كن امن عبادا في خصوصية
 والفرض لا يثبت الا يمكن او كن اهي اصطلاحات اصطلاحها واختراعات اخترعها

لم يأتوا على التحصار ما ذكره فيها بدليل عن الشارع يوضح ذلك انه صلعم
 انما يقول هذه العبادات والالفاظ غالباً بعد استمرار عمل الامة بما شرعها فاذا رأى
 من اخل ببعض الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا الا بكذا وقد يقول
 عد وافعل كذا فانك لم تفعله وهذا انما يكون ممن لا علم له بامر صلعم تفصيلاً
 في تلك العبادة او المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً الا من قريب عهد بالاسلام
 او بالبادية اما كبار الصحابة فهم يفهمون انه صلعم اذا امرهم بامر او نهاهم عن
 امر لا تكون العبادة عباداً شرعية الا بالاثبات بجميع واجباته اما قولهم ان الشرط
 حكم وضعي فان ارادوا انه وضعي بمعنيان الشئ لا يكون شرطاً الا بالفاظ مخصوصة
 كقوله لا يجوز كذا الا بكذا او غير ذلك فما ذكره فغير مسلم بل ذلك يثبت بالامر
 والنهي ولا فرق معنوي بينهما وبين الواجب والفرض انما اصطلاحاً على ان تقدم
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والمفروضات يسمى شرطاً وما سواه يسمى
 واجباً وفرضاً ونحن لا ننازعهم في ذلك اذا قالوا ان الكل لا بد منه في العبادة ولها
 لا تكون مجزئة الا به وان ارادوا بكونه وضعياً شرعياً ان الشارع رتب عليه
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها فيقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة
 لا تكون مجزئة شرعية الا به وتخصيص ما يسمونه شرطاً باحكام اكثر من الواجب
 والفرض لم يتر لهم عليه من دليل ونقول ايضاً قد قرر وان كل عمل شرعي لا يكون
 شرعياً الا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلعم انما الاعمال بالنيات وطردوه
 في جميع العبادات ثم غفلوا في موضع آخر لم يكن احط واخفى من حديث انما
 الاعمال بالنيات وهو قوله صلعم من عمل عمداً ليس عليه امرنا فهو ردي متفق عليه

وسلف الامة لم يغفلوا عنه بل كان حديثا انما الاعمال اصل عظيم من
 اصول الدين فكن لك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول
 ان صلوة مكشوف العورة ليس من امره ولا من شرعه بل هي مخالفة لامره و
 شرعه وكل ما هو كذا فكذلك فهو مردود الى غير معتد به شرعا فصلوة مكشوف
 العورة مع قدرته على ساترها مردودة وغير معتد بها شرعا والشوكاني قال
 في سائر العورة ما قال كما عرفت وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن
 ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه والعصمة لورسل الله صلوات الله عليهم
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشائر سواء كان
 ابا حنيفة او الشافعي او مالكا ومن قلده هو في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياءا عاذا بالله من هذا التقليد العمياء الصماء
 ودونك ما قال الشوكاني في النيل ومن مواطن الاستدلال بهذا الحديث
 كل فعل او ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله
 صلعم وخالفك في اقتضاءه البطلان او الفساد متمسكة بما تقر في اصول من
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امره يؤثر عدمه في عدم كالتشرط او وجود امره يؤثر
 وجوده في عدمه كما نفع فعليك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا مجرد
 الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائم عند امر ليس من امره
 وكل امر ليس من امره فهو مردود وكل امر باطل فهذا باطل فالصلوة مثله

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل فيها ما يتركه ليست من أمره
 فتكون باطلة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر لمفعول والمتروك ما نفعنا
 بأصطلاح أهل الأصول أو شرطاً أو غيرها فليكن هذا أمراً على ذكرنا نفى
 أما قوله رحمه الله نحن نمنع أن نفى القبول يدل على الشرطية لأنه قد نفى
 القبول عن صلاة الأبيق الخ فنقول إن أخيار النبي صلى الله عليه وسلم بأصل صلاة المذكرة
 لا يقبلها الله مستنداً عدم قبولها إلى أمر معين هو ما يلزم في الزجر من مجرد
 التمرى وأوخر في الدلالة على الفساد منه وإن كان كل من مدلوليهما فاسداً
 باطلاً لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا أن نقول هذه الصلاة غير
 مقبولة عند الله نبص رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنها صحيحة مقبولة شرعاً نعم
 قد تخفى علينا موانع عن الصحة والقبول كالمنافق يصلي لا نعلم نفاقه ولكن
 صلي وهو محدث أو صلي بنجاسة يعلمها وخفي علينا حديثه وتنجسه فصلاة
 هؤلاء غير صحيحة شرعاً ولا مقبولة عند الله مع أنها صحيحة في أعيننا لعدم
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك لحكمتنا بفسادها وهل يليق بعقل أن يكتفى بما
 هو غير مقبول ثم نقول أيضاً قد يكون أخباراً بأن هذه العبادة غير مقبولة
 بأسباب غير مخصوصة بالصلاة لكونها شرطاً وفضلاً للصلاة وغيرها وقد
 يكون الأخيار بعد ما القبول معلقاً بحق أدعى أو بحق الله وحق أدعى وحق الله
 فحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال إنها صحيحة شرعاً بل نقول
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فإن أمكن تلافيه وجب ولا تكون
 الصلاة معتد بها إلا بعد التلافي وعلى ذلك فصلاة الأبيق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدقه بما يقول غير مقبولة عند الله
في موقوفة غير صحيحة شرعاً عندنا وليست هي كصلوة من لم يقم به ما نفع
انما عدم القبول والصحة مغيا بالتوبة ورجوع الذيق كما ورد ذلك في الاحاديث
فاذا فعلوا ذلك زال المانع وحكمنا بعمى الصلوة ولا سبيل لنا بمطالبتهم
بغير التوبة والرجوع الى السيد لاننا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة
والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطالبتهم بالتوبة ورجوع
العبد الى سيده ولما كان الشارح جعل التوبة حداً او غاية للقبول حكماً
بالوقوف في الصحة واكتفينا بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين اخبار
صلح بعد قبول صلوة الذيق ونحوه واخباره بعد قبول صلوة الحائض
الا بنجاس اذ لا معنى ههنا للتوبة فقط مع قدسها على ليس الخمار والصلوة فيه
كما انه لا معنى لتوبة المغتصب الا بعد رجوعه الى قبول صلواتها
الا ان تصل بنجاس وتلزمها التوبة لمخالفتها الا امر اقله كان الرجال يصلون
مع النبي صلح عاقلين اذ رهم الحديث ثم قوله وهذا يدل على عدم وجوب
الستر فضلاً عن الشريطة فجوابه انهم فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب
عليهم واما القول للنساء لا توفعن حتى تستوى الرجال جلوساً فليس فيه
صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود نعم ذلك في حديث عمر بن
سالمه ولكن يقال هذا لا يكشف ان من غير تعبد لكون الثوب مقتوقاً وهو
كان عاجزاً عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتى بما في وسعه
كفاه واذا وسع الله فوسعوا وايضاً ستر العورة من اسفل لم يقل حد بوجوبه

والله تعالى يقول ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث
صلعم عنه لما سئل عن سائر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يريها
فقل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستحي من
وقد ورد النهي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابي هريرة قال نهي
رسول الله صلعم ان يجتبي الرجل في التوب الواحد ليس على فوج منه شيء
وان ليشتمل الصماء بالتوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء
متفق عليه واذا كان هذا النهي عن اشتمال الصماء لما عسى ان يبد من
عورة فيما يالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما نهي عن بعضه فكله
اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الخبر
فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عند هم ان يكون له معنى متعددة
لكن النهي جاء في معنى مخصوص فنقتصر بالنهي في مورد واحد وما يدل على
اشتمال سائر الصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي
صلعم قال لا يطوف بالببيت عريان وفي الفتح اشار بذلك الى حديث
ابي هريرة في بيعت علي في حجة ابي بكر ذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس
فيه التصريح بالامر وروى احمد باسناد حسن عن حديث ابي بكر نفسه
ان النبي صلعم بعثه لا يخرج بعد العام مشرك ولا يطوف بالببيت عريا بالحديث
ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى
اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه لو قال قائل مع
هذا الحديث لكنه يصلح عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبرت

كلمة تخبر من افواههم وانما تجب ستر العورة عند القدرة وان كان خاليا في
 ظلمة ويلزمه السؤال اذا عرف ان المستأول يجرد به وكذا قبول لهبة الحديث
 امر عطية وفيه يا رسول الله احدنا ليس لها جلباب قال لتلبسها صاحبها
 من جلبابها وهو في الصحيح فان عجز صلي عاريا وانحر كوعه وسجوده ولا إعادة
 عليه فان وجد فيها استتاره فورا وبقي وعورة الرجل ما تحت سترته وفوق
 الركبة اي فتفس السرة ليست عورة لعدم ما يفيد انها عورة قبل ورود
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا زوج احدكم خادما
 عبدا او امة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك
 اخص من الدعوى غير مسلمة ولتقبيله صلى الله عليه وسلم الحسن وقد قيل انه
 لا يدل على المطلوب لكن نقول الدليل على مدعى انها من العورة لان
 الواجب البقاء على الاصل والتمسك بالبراءة حيث لم يوجد ما ينقل عن
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فلحديث محمد بن جحش قال
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر ففخذاه مكشوفتان فقال يا معمر
 غط فخذيك فان الفخذين عورة رواه احمد والبخاري في تاسريته وفي الصحيح
 معلقا وعن علي بن ابي طالب ففخذاه ولا تنظر الى فخذيه ولا ميتة رواه ابو داود
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسند امة فيها الى ان الفخذ عورة وهي امر
 وقوله وقد عارضتهما احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ
 لكنها لا تقوى على معارضة ما تقدم من امر وقوله وغايتها جواز ابداء ما قرب
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكبا وتعسر عليه او شق عليه ارسال الثوب

على سائر الفخذ وأما ما روي في غيب الراكب فقد ورد من وجوه أحسنها أن يقال
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق
ليس بعورة إجماعاً أما نفس الركبة فقد صح أنه صلعم كشفها مرات ولحيات
عنه ما يدل على أنها من العورة التي يجب ساترها إنما ورد من فعله ما يرمي إلى
استحباب ساترها وأما السرة فقد روي أن أبا هريرة استدل بجواز تقديرها من
الحسن بن علي بتقبيل النبي صلعم سرقته ولا فطن بأبي هريرة مع جلالة وكمال
علمه وفقهه أن يستدل بحال الصغير غير المكلف على حال الكبير البالغ بل لعلة
وهو الأقرب أنه رأى أو سمع أن النبي صلعم قبل أحد أبعد بلوغه في مثل ذلك
الموضع أو بلغه عن النبي صلعم أن السرة ليست بعورة ولهذا اطلب أن يضعفه
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لكانه ليست بعورة لا سيما
وقد عرفت أنه لم يجرم في كون السرة عورة حديث فالأصل البراءة واستدل بعض
الأحناف على أن الساترة ليست عورة وأن الركبة عورة بأحد حديث لا تثبت و
لا تقوم لها حجة عند أهل المعرفة بالحديث منها ما ينكر عنه صلعم أنه قال
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف أصلاً وذكر حديثاً آخر ضعيفاً
لا يدل على المراد قوله ليوافق دلالته دلالة هذا الحديث وذلك غير مسلم له
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات إلى ما هذا حاله سيما إذا عارض مخالف
الأحاديث الصحاح من فعله وتقريظه وكذا من قوله وامرأه ما هو أصح مما ذكر
وأدل على المراد منه على أن الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة الأوجهها
وكفيها وقيل عورة الأمة كالرجل يدل على ما اعتدناه قول النبي صلعم لا يقبل الله

صلوة حائض الوبخار قال في المنتقى رواه الخمسة إلا النسائي وروى بلفظ
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى تواسى زيتنها ولا من جارية بلغت
 الحيض حتى تختم رواه الطبراني في الأوسط والصغير والحائض من بلغت
 سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما أوضح
 ذلك في آية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت
 الوبخار والخمار بكسر الخاء ما يغط به رأس المرأة وهو غاية لتكميل الستار
 بجميع بدنهما سوى الوجه والكفين وفي النيل الحديث المذكور استدلال
 به على وجوب ستار المرأة لرأسها حال الصلوة واستدلال به من سوى
 بين الحرة والامة في العورة أي في الصلوة لعموم ذكر الحائض لم يفرق
 بين الحرة والامة وهو قول اهل الظاهر فوقت العائقة والشافعي أبو حنيفة
 والجمهور بين عورة الحرة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة
 كالرجل والحجة لهما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده في حديث اذا زوج احدكم خادما عبدا
 او اجيرة فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا وبما
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبدا امته فلا ينظر الى عورتها
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح به في الحديث
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال
 مالك الامة عورتها كالحرة حاشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و
 المشهور عنه ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهورها عورة وما سوا ذلك
 من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر بن الخطاب
 التماريد فاسر انتشيهين بالحوائث ولا تخرج الحاجة مولاها في ثياب
 مهنتها عادة فاعتبر حالها بذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعا
 للمحرم انتهى اما ما ذكره من التعليل فنقوض عند من يرى انه يجوز
 لبعض الحوائث كالحج امان ان يكشف عن وجوههن للضرورة وايضا
 لا نسلم ان جاز للضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لهما ما لا يجب
 ان يحتاط في غيرها وقول عمر بن الخطاب هو انكار اعليها للاختصار في الصلوة
 فليس هو وارح في محل النزاع بعد تسليم القول بان قول الصحابي حجة
 وهم لا يقولون به مطلقا ومن تأمل عناية الشارح بلبس الثياب حضا
 على اسبغها والاحتياط في التستر حتى على الرجال كقوله لا يصليان
 احداكم في الثوب الواحد ليس على عانقيه منه شئ الى غير ذلك من
 الاحاديث عرف ان الشارح اجل من ان يجوز لامرأة او حرة ان تجرد
 من الثياب فيما سوى ما بين سرتها وركبتها وتكشف صدرها وتديبها
 وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة
 فضلا ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا يرى هل يجوز لها ان تكشف
 عن جنبها ومنكبيها او صدرها وتديبها على مذنب الا حنا فان جاز
 ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل سترة بنص النبي صلى
 من قوله لا يصليان احداكم في الثوب الواحد الحديث وقد تقدم وقال خالف

في مقدام عورة الحوة ففيل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو
 من هب الشافعي وابي حنيفة واصحابهم اذ قيل خير ذلك اقول سببها
 الاختلاف في تفسير قوله تعالى اما ظهر منها والحق ما قد مناة الحد يثام
 سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار
 قال اذا كان الدرع سايغا يغطي ظهور قد ميرا راء ابوداود وعن ابن عمر
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جو ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة قالت ام سلمة فكيف تصنع النساء بن يولهن قال يرخين شبرا
 قالت اذن تنكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه راء
 النساء في الترمذي وصححه ورأاه احمد ولقطه ان نساء النبي صلى
 الله عليه وسلم عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقلت ان شبرا لا يستمر عورة
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرتم الاستثناء في الآية بما سوى
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدتم من التسوية بين الحوة
 والامة في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى
 الآن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيولا لا مشبرا ولا ذراعا بل لم يزل
 يمشين في حاجاتهن كاشتقات اقد امهن بل ورؤسهن كما صرح ذلك عن
 عمر غنونا في الجواب وكان لك الحوائج امانات فالجواب هو الجواب ايضا نقول
 لم يصح ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كاشتقات ما سوى
 ما بين السرة والركبة فالحق ما ذكرناه وشرط الساتر منع ادراك لون البشرة
 اي وان لم يمنع حجمها كالسراويل فلا يكفي زجاجر وماء صاف وثوب رقيق

ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا وكذا اصباغ لا جرم له لانه وان منع
 اللون لا يسمى ساترا فحرام عدم الثياب وكذا على عورتها وصل على استحياء
 ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبيه لا اسفله كحديث سلمة بن الاكوع
 قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصيد واصلي وليس على الاقميص
 واحد قال فاذر له وان لم تجد الا ثوبك فراه احد وابوداؤد والنساء
 والمراد جمع طرفيه لئلا يتبد وعورتها والقميص لا يستتر من اسفل فكل
 الازار فلو صلى على محل عال او سجد مثلا لم تضر روية عورتها من ذيله
 وههنا حديث آخر وهو في النساء عن رفع الرأس حتى تقوم الرجال
 وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الستر من الاسفل والا لزم الرجال به
 فلو لم يبرز قميصه ولم يثد سطره ورؤيت عوته عند ركوعه من اعلى
 سواء هوداها بنفسه او امكن ان يراها غيره بطلت صلاته الا ان استرها
 حالاً فالكشف الا ان لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزرار بيده او
 غطي ذلك الموضع بالحيتة وتحوها فان لم يجد ساترا الا ما يستتر سواتي تعين
 او احد هما فيقدم الثقيل لانه يارز للناظرو القبلة تجاهه فان كان خنثى
 ساتر قبيله فان وجد ما يستتر احد هما فقط ساتر الالة ذكر اذا كان يصلي بحضرة
 امرأة وعكسه بحضرة رجل وبحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك
 احب اليما ان يفعلها ارباً وتهدياً حيث لم يرد فيه عن المعصوم صلعم واذا
 كلاهما اختلف انه لو استتر بثوب مخرق يقارب كل خرق ربع العضو الذي
 يستتره كان ذلك مجزئاً وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة فحين

لا تزني بذكرك لمعاصرتك اطلاق الاحاديث واي ستزوجك اذا كان البادي
من كل عضو ما يقارب ربعه او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف
ما لم يدل عليه دليل شرعي ولا غرولوا منهم اخذوه من مسهم ربع الراس
في الوضوء وثنتان ما بينهما ولو سلم فالما خود منه لم يثبت بالدليل الشرعي
ايضا اما قول ابي يوسف فمبناه على ان الاكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر
مستورا فكان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشورا فكان الكل مكشورا
قلنا ان هذا لا يجري في كل محل فانه لو غسل عضو في الوضوء وتزلف بالربع
او النصف منه فانتزعت وتجعلونه مغسولا فالحق ان الواجد لا يجوز صلاته
في الثوب المخوق سواء كان المكشوف قليلا او كثيرا واما غير الواجد فيستتر
ما امكن وهو واجب من كشف الكل اما لو لم يستتر به وصله عرياناً تجوز
صلواته هن اذ لم يمكن اتصال المخوق وان امكن فهو في حكم الواجد
ولا يشتمل الصماء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد شقيق
منه شيء وقد روي النهي عن ذلك في الصالحين فمن صلى كذلك عامل
عالم اثر واحاد لان النهي يقتضي الفساد ولا يستدل وقد ذكرت له عاني
كثيرة فقل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانبيه بين يديه
فان ضمهما فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من
داخل فيركم ويسجد وهو كذلك وهن امطر في القميص غيره من الثياب
وقيل هو ان يضم وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و
شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد اسخاء الثوب كاليهود

حيث يصلون من خيبن اريدتهم وقيل ارسل الثوب حتى يصيبه لمرض
 وعلى هذا فهو والاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط في هذا حاله وبعض صورة لا شأن انها
 داخلية في عمومات ايجاب ساتر العورة ولا يسيل اذا رة خيلاء لعنه الله
 عن ذلك فان استرخى ثوبه لا عن قصد او لا يقصد الخيلاء فلا بأس بحديث
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جرت ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم
 القيامة فقال ابو بكر ان احد شق اذ اري ليس استرخى الا ان اتعاهد ذلك منه
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى راحة الجماعة الا
 ان مسلما وابن ماجة والترمذي لم يذكروا قصة ابي بكر ولا يصل في ثوب
 حبر اى كله او كثره لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي انما هو عن ثوب
 الحرير فمن صلى فيه عالما عامدا انشر ولم تجزئ صلواته وعدم الاجزاء به اولى
 من عدمه مع ملاقاته النجاسة او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاحاديث فيها و
 كان لك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن الشارح ما يتعين به المراد وحيث لا
 فهو فيما يظهر انه يعتبر فيه ما يعتبر به اهل كل زمان بالنسبة لحالهم و
 باعتبار ما يريد لا يسه فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك
 حراما والمحمل الاون احب الى والله اعلم ولا في مغصوب وكن لك لا يتوضأ
 بماء مغصوب او مسخن يحطب مغصوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب معصوب او مكان معصوب وشهوة كانت صلوته
في ذلك الثوب او المكان محومة موقوفة لا يعطى لها حكم الصحة ولا حكم الفساد
فاذا تاب الى الله عن تعدى حدوده وارضى مالك الثوب والارض وشهوة
فقد زال عن صلوته المانع ولهذا يتبين ان كل منى عنه لتعلق حق الله
به فقط فالنهي فيه يقتضى الفساد ويلزم اعادته وكل ما كان النهي فيه
لحق العباد فالنهي فيه بمنع الصحة المطلقة بمعنى ان تلك العبادة او المعاملة
موقوفة على التوبة وتوضيئة المالك وصاحب الحق فاذا زال المانع علمنا
صحة صلوته ومعاملته فان مات رب الثوب او الارض قبل ارضائه
فلا يبعد ايجاب الاعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فان قام احد
مقامه تبقى موقوفة على ارضائه قائل لا لبس الثياب هو هيئات
الانسان قال الله تعزى واذا نكحتم عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر
الحيوانات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف
الحالات فالمرأة الحرة بجميع بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الاجانب
وفي الصلوة ما هو وعند المحارم والنساء قد يسهن عما ظهر مما دون السرة
وقوق الركبة والاماء والمستحبات عند الاجانب كالحواثر عند المحارم
فان تحقق خوف الفتنة فكالحواثر عند الاجانب ويجوز رؤية اجنبية
للشهادة والقضاء ونحوها للمد اواة حيث لم يوجد طبيب محرم او امرأة
تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما تقدم وليس للواحد
ان يلبس ما يلبسه احد الناس واوسطهم ما لم يكن محرما او مكروها

ولا يجوز كشف السواكين الا للزوج او الزوجة او الامة او رب الامة اذا لم يكن
 متزوجا بغيره وقال الحنفى يجوز كشف العورة للسحاحى وهذا امر لا دليل
 عليه ويرد اطلاق الاحاديث اما كشفهما للطبيب المعالج فيما لا بد منه
 فيجوز للضرورة ويكوه النظر الى باطن الرحم وكذلك كشفهما في الخلوة والحاجة
 او غسل وشحوة واختلاف في الافضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان
 التستر وبه عملوا وهم لا يزالون يتحرون احسن هيات اللباس في مظاهرهم
 واجتماعاتهم وقد ركز في طياتهم التجميل بذلك لتعظيم ملاقات من
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان يباعث حب الشهوة والحياة والبطر قد
 يخرج لغيره عن حد الاعتدال فيبتغى وذود الى اللبس الباعث على تصاف
 النفس بصنات رمية كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في
 انفسهم الحسد الباعث على التقاطع والاضرار بالهيئة الاجتماعية او جب
 الشارح اصل التستر لئلا يكون امر العباد مستهاناً ولا ترسخ في النفس
 منزلة العبادات وتعظيم المعبود ولئلا يجرد عن التستر الى فتن لا تحسم
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الامر واسطفاً من ثياب الشهوة
 كالحوير وشحوة حفظ المساواة ولو من بعض الوجوه لانها اى المساواة اعظم
 اسباب الانقياد للاجتماعى ولئلا يتصف العابد بصفات تنافى ما يقتضيه
 مقامه فيكون حاله مكن بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال
 الطيب ونحو ذلك فالمراد يبلغ الى الكراهة والحكمة سيما في صلوة العيد بين
 الجمعة والاعمال بالنيات فكل من تزين باحسن الثياب واستعمل طيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتمامه بالحضور
عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ما جور كما مذور ورأيت بعض العامة
هداهم الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة
اذا كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا والامير
لو حضر الصلوة الجهرية او العيد في الثياب النادرة والورقة غفهم فادركوا
الله حق قدره وليس ان يصلي في الثياب اذا كانا طاهرين ولو لم يسميها
بالارض لقوله تعالى فاقبلوا اليه يهودا فاقبلوا في ثيابهم ولا تخافهم وراه
ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب ثيابه ولينظر فيها فان رأى
خبثا فليمسح به بالارض ثم ليصل فيها وراه احمد وابوداود فان اقتضته
المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنة وتوقع مضرة او لظن فوات مصلحة
راجحة خلعهما وصلى به وتمامها صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال
ان اصول الشريعة تؤيد والعجب من بعض اهل الحنفية الجاهلة انهم يغضون
على من صلى في ثيابه ولا يغضون على امامهم فانه يجوز ذلك والمسئلة
مصرحة في كتبهم متفقة عليها انه يجوز الصلوة في الثياب والوقت من ثلث

صحة الصلوة وجوبها ولو تقدروا والمراد به ما يعبر وقتا شرعية والعذر هو
بعد قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحديد ها والمراد ههنا
التنبيه على انه شرط لوجوبها كما انه شرط لصحتها وقد نطق بذلك الكتاب
والسنة فما لم يرد خل أي وقت الصلوة ولو تقدروا كما يام الدجال من يسكن
في ناحية القطبين ومن ضاهاها هم من قد يوجد عند ههنا والليل

اربع وعشرين ساعة واما من كان عند هـم النهار او الليل اقل من اربع و
 عشرين ساعة مما يكون به الغروب والطلوع فهو لا يصلون نحو امان تصلى
 فاذا كان النهار عند هـم ثنتين وعشرين ساعة مثلا فتحتا ران يصلوا الظهر
 عند الزوال ثم يقدر من وقت العصر بالقي اى فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه ليساوى نسبة
 ظل مثله اليه في يومنا وبالعروب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عند هـم فالامر
 واضح في العشاء والصبح لانه اذا غاب الشفق فالفجر لا محالة يكون موجودا
 عند هـم وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدر من
 على نسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعديل وتناسب نسبة الفرق بين
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ليلنا والمختار عندنا ان من كان ليلهم
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليلهم او نهارهم زائد على الاخر
 بحيث يعدم عند هـم مغييب الشفق ولا يتميز عن الفجر فهو لا يصل في حقهم
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري
 فان الدين ليس ما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى
 عليه في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر
 وقال الراوى لئلا يخرج امته بقى الكلام في البلاد التي لا تمتد فيها وقت المغرب
 الى ان تصلى العشاء والفجر بل تطلع الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن
 ان يصل فيه اكثر من ثلث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر
 في تلك البلاد وكن لك في ارض تستعين التي يومها وليلتها ستة كاملة قالوا
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استدل لا بجديث الدجال فصل الله على ذي الدين القيم الصراط المستقيم
من لدن خير حكيم برؤف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض
الناس كلاما في هذا المقام لا اتذكره الآن وما ذكرته هو المختار لمطابقته
الإتقان أما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقوده
لمكان الحوج وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا يجب
في أرض لتسعين لعدم علة الوجوب وهو شهر رمضان وإن يستقبل
الكعبة أي يستقبل عين الكعبة إن كان مشاهدا لها أو في حكم المشاهد
وجوبا لا تعيم الصلوة المفروضة بدونه إلا لضرورة أو عذر كما سيأتي في
صلوة الخوف وإلا النافلة وسيأتي ذلك قريبا إن شاء الله تعالى لأن من تمكن
من اليقين لا يعدل إلى الظن والإحاديث متواترة بوجوب الاستقبال
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا أو فرضا هو من
الجمهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلوة بدونه واختار من أوجبنا
الشوكا في وتبع السيد على عادته والحق ما قد منا أن من تعذر الصلوة
إلى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد منا
أنفا من الكلام على ما يجعله بعضهم شرطا وقد عرفت أن مدار ذلك على ما
اصطلحوا عليه وإلا فلا أصل أن الصحة ما طابقت الأمر والحل الفساد وعدم
الاجزاء ما خالف ذلك وصا دمه وكذلك ما نفى عنه فإنه فساد والعمل
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والممانع فمجرد اصطلاح ولو ورد عن
المصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكره وإنما ننكر الحصر فيه وما ذكر

الشوكا في فلا تمتنع الا الشريطة او الفرضية للصلاة بحيث لا تعجز بدنه لان
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة
 قد ذكر في نفس الحديث انه عجزوا عن معرفة القبلة اجتهدوا وعجزوا
 وهو لا يشك ان صلواتهم كلاً على حياله انما كان للضرورة وكذا ان صلواتهم
 في يوم الغدير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا
 الى البصرة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلاة فهذان
 الحديثان على ما فيهما من المقال لا يصلحان للنقض فيما بالك هما عند معارضة
 الاحاديث الصحاح المتواترة معنى ولا يصلحان لمعارضة نص الكتاب
 العزيز نعم فيهما دلالة على ربح مذهب من فرق في وجوب الاعداد بين بقاء
 الوقت وعدمه كما قال في النيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلاة لا بد منه ولا تجزئ الصلاة
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما
 عجز واقسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما اذ اتى به اجزأته صلواته اى ما لا بد له من الاتيان به وما لا تجزئ الصلاة
 الا به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سياتي ان شاء الله فاذا اقم اليك الصلاة
 فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث فقوله ثم استقبل القبلة
 واضح في المراد لان تعليقه ذلك بعد قوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في
 معنى قوله لا صلاة لمن لم يصل على الصفة التي عملتان ولذلك جعل الفقهاء
 معيار الفروض الصلاة وسياق الكلام عليه في باب صفة الصلاة ان شاء الله

فليتأمل ومن كان خائفاً يصلى إلى أى جهة قد مر لأنه معد ومن سياتى
 الكلام عليه فى محله ان شاء الله تعالى ومن تعذر عليه مشاهدة الكعبة
 استقبل الجهة بعد التحرى أى كالأعلى الذى لا يمكنه او يتعسر عليه لمسها
 ولو بدليل والغائب عنها يتحرى الاستقبال إلى الكعبة ويكفيه التوجه إلى
 جهة لان ذلك هو المستطاع له ولقوله عما بين المشرق والمغرب قبلة
 راحة ابن ماجة والترمذى وصححه وفى المتن وقوله فى حديث ابن ابيوب
 ولكن شرقوا او غربوا يعضد ذلك واطال فى النيل على ذلك فان شئت
 فارجم اليه وقال الا تروم سألت الامام احمد بن حنبل عن معنى الحديث
 فقال هذا فى كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شيء او
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا فى كل البلد ان يعنى بانهم يستقبلون
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتحوى ومن صلى فى سفينة تحت الكعبة توجه
 حيث شاء لاستواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذلك اذا
 كان فى ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة فى الطيارة
 (بيلون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسطيم فى جانب القطبين فمن تحقق ذلك
 او ظنه صحيحاً فعليه ان يتوجه الى احدهما اذ هما اقرب جهات الواصف
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصلحة التوجه الى اقرب الاقواس فيما بينه
 وبين الكعبة مثلاً من كان فى الدكن (الجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب
 لا الى المشرق وذلك لان التوجه الى الكعبة شرقاً اذا كان فى الدكن من الهند

يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٥ درجة تقريباً وذلك يعادل
 خمسة أضعاف المسافة بينه وبينها إذا توجه إلى جهة المغرب تقريباً
 قالوا يجب في حق القادر أن يتوجه إلى الكعبة المعظمة من أقرب جهاته
 حين إرادة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بالاصطلاح والذوات الرياضية والبراهين الهندسية لأن نبينا صلعم
 قال نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ومن ههنا تدرى نكتة جواز
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر صلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل
 قوله تعافياً تولوا فتم وجه الله أي لما كانت المتوجه لا بد أن يصادف جهة
 الكعبة في أكثر البلاد إلا أنه تارة يكون توجه إليها من قوس قريب وتارة
 من قوس بعيد فاعتبر هذا الفرق ثم بعد ذلك ولمن يصلي النافلة في
 السفر لتحقيق ذلك بالبرهان محل آخر ومن تولى القبلة وصلى ثم علم
 أنه أخطأ فلا تلزمه الإعادة وفقاً لذلك ساف وحمد من ذهب سعيد بن
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرهما
 تجب الإعادة في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد إذا اتقن الخطأ
 مطلقاً وهو المختار عند أصحابه وظاهر السنة تؤد هذه بين القولين و
 قياً سهرم على الحاكم الذي يجب النص بخلاف حكمه غير مسلم ولا صحيح
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسألتين وما يترتب عليها وأما إذا
 عبادة وأخرى أثبات قضية بولاية العابد يعمل لنفسه بظنه وذلك
 يقضى على غيره بحكمه وقد يتساهل في العبادات ما لا يغتفر في المعاملة

ولو رجعتنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس العكس لا لقاد الصلاة
بعد فعلها بالاجتهاد لان من اجتهد للقبلة وصله فقد اتى بما في وسعه و
لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يوضحه جليا اذنه
للمخائف ان يصلي اين ولي وجهه وكذا لك في نافلة السفر فالقياس على هذا
اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه
قد ورد في المسئلة ما يجب الازعان والالتقياد له عن عبد الله بن عمر رضي
قال بينا الناس بقباء في صلاة الصبح اذ جاءهم ات فقال ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة
فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدسوا الى الكعبة ومن ام
توما في ليلة مظلمة فتحرى القبلة وصل الى جهة وشحى من خلفه فصلى كل واحد
منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنع الامام حال
الصلاة اجزأته وفاق الاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف
وسياق حكمه لما تقدمم ولان كل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده
بعد التحري ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلو اكد لك في جوف الكعبة والمخرج
من حيث النظر عدم الفرق بين من علم بها في الصلاة وبين من علم بها
خلاف الشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذلك
مكن صلى في جوف الكعبة يقتضى انه لا فرق ومن كان في سفينة تمتد وتحرك
في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحريم ثم يتم الصلاة ولا يبالى الى اي جانب
تحركت السفينة لانه معذور وكونك حكم الريل اي المركب الدخاني الذي

يمشي على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة وإذا تغلر القيام
أو الركوع أو السجود فيصلي قاعدا ويومئ أيماء قائل السرة والحكمة في إيجاب
مطلق الاستقبال هو كون الإنسان ذا وجهة بصورته وهيكله كما نرى ذلك
ووجهته الباطنية أي قصده وحأنيته تأيم غالباً بالتوجه الصورة الظاهر
فلهذا كان من كمال الحكمة أن يؤمر أهل الملة الواحدة بالتوجه في عبادتهم
إلى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس أن الله خلق الأشياء
مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخبيث والشر والحق والخسة والكمال
والنقص وذلك على حسب حكمته الدالة على كمال ربوبيته بخلقه المتقابلة
وكانت الكعبة المشرفة زادها شرفاً وتعظيماً أول بيت وضع للناس إلى غير
ذلك مما اختصت به من الفضائل والصفات والشماثل وكانت محل ميلاد
النبي صلعم وقبلة إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظيمتها
مركوزة في قلوب العرب وقلوبهم مشغوفة بمحبتها وكانوا يظنون أنها محل تجل
الرب ومركز نزول رحمته وهو أول من ظهر بهم هذا الدين فكان من كمال
الحكمة أن يؤمر أباستقبال الكعبة المعظمة لتتحد جماعتهم كما اتحد دينهم
لئلا يكون اختلاف وجهتهم سبباً لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك
كان معظاً وقبلة للأنبياء الماضين وحيث صرف الله قلوب اليهود عن الإسلام
فصاروا يعادون الإسلام لم يبق فائدة في الاتحاد بوجهتهم ولذا جعلت
القبلة إلى الكعبة بعد أن صلى النبي صلعم إلى بيت المقدس ستة أو سبعة
عشر شهراً ولم يجعل الشمس قبلة وإن كانت أنوار أجسامها وأكبرها وأعظمها

حذر عن الوقوع في الشرك والتشبه بعباد الشمس والقبلة الواحد
 توحيد الارادة اسرار يضيق هن المقام عن استيفاءها وبسطها وقد دلحط
 بجميع ذلك قوله تعالى لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات الآية قد وذك
 التامل فيها فان كل من بين شيئا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه
 الامة فاما اخذ شيئا يسيرا ما دلت عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يميل
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها بهذه الآية الكريمة ليس المبران تولوا
 وجوههم قبل المشرق والمغرب ويقولون لله المشرق والمغرب فاينما تولوا فثم
 وجه الله فسمي ربنا الحكيم العليم **باب صفة الصلوة** اي كيفيتها
 المشتملة على فرائض داخلية في ما هيته وتسمى ركنا ايضا او خارجية عنها مقارنة
 لها وتسمى شرطا وعلى السان المتكدة وغير المتكدة ومن الاولى ما يجازي سجد
 السهو ومنها ومن الثانية ما تفوت بتركه وسياتي ذلك مفصلا ان شاء الله
 فاول فروعها النية وهي قصد العبادة المعينة التي يريد التزم فيها فانما محلها
 القلب ولا يسن التلفظ بها اذ لم يرد في ذلك نقل لا عن النبي صلى الله عليه وآله
 ولا تابعيه ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان في ذلك خير لسبقونا اليه
 فما يفعله المقلدون من الاحناف والشوافع من قولهم حين قاموا الى الصلوة
 نويت ان اصلي صلوة كذا (مثلا فرض الظهر) اربع ركعات مقتدا بهذا الامام
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يزيد قبل ذلك التعوذ وقرأة البسملة
 ثم يقول نويت احصاها النية نويت ان اصلي وبعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه وآله
 التكبير فخر ينوي باللسان كل ذلك عادة فخرية وخلة مبتدعة لا سنة مقبلة

ما سمعنا بها في الأمة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد منا ان كل بدعة
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة يجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يجد في الصلوة اشياء
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى
 صلوا كما رأيتموني اصلي فكل من زاد على صلوته او نقص فهو خاطئ سخط
 سواء كان خفياً او شافعيّاً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار النية و
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجمع على افتراضها الائمة
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديماً على التكبير قال ابو حنيفة
 واحمد يجوز تقديماً من يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون مقارنة
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قارنت النية
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي امام المتأخرين من المختار
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يعد غافلاً عن الصلوة اختلاء
 بالاولين قلت هذا الاخير اسجح وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم
 ثم الترخيم لفظاً وقد اتفق على فرضيتها الائمة الاربعة وحكى عن الزهري انها
 سنة بالتكبير خلافاً للاحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو
 حاصل باي لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمان
 اكبر واجل اولاه الله اولاه بزرگ ست وهو مدقوض لان التكبير
 يطلق ويراد به التعظيم ويطلق ويراد به قول القائل الله اكبر ودلالة على
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدمة على اللغوية لقوله تعور ربك

فكبر ولقوله في حديث المسوق صلواته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله ٢
 ثخونها التكبير واصرح من ذلك قوله لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يضع
 الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصرح انه صلح ان صلح كان
 يفتتح صلواته كان وقد قال صلوا كما رأيتموني أصلي وهذا التحديث يدل
 على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الافعال
 والاقوال الا ما ثبت تركه عنه صلح احيانا او التخيير فيه ويؤكد الوجوب كونها
 بيانا للجمل قوله نعم اقيموا الصلوة وسيأتي ان شاء الله بيان ذلك ومن كان

يحسن التلظي بالعربية لم يجزئه الا بها خلافا لابي حنيفة رحمه ومن يجزئهم
 الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرع
 على وجوب التفقه فيما لا بد منه وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويجزى
 ذلك في كل واجب قولي واذا فوط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى
 بالترجمة مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على المخوس تحريك
 لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسور

لا يسقط بالمعسور وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدون
 او بعضهم لا يتابع في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ (كما هو مرسومهم في
 الجماعات الكبيرة فيها ناس يبلغون تكبيرات الامام الى من وراءهم) وقد
 يستدل على ذلك بصلواته صلى الله عليه وسلم في مرضه بالي بكر والناس
 يقتدون بصلوة ابي بكر قال الشافعية وكذا الاحناف واذا دوى برفع صوته
 الاسماع فقط او اطلق بطلت صلواته وقولهم مردودا مرة صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تن كبر الماسها الامام نعم ينبغي ان ينوى الذكرا والاسماع معه
 خروجا من خلافهم ورفع يديه بحيث يحاذى كفيه بمتكبيه واصحابهم
 اذنيه مقارنا للتكبير ولا يضرتاخير وتقدير يسير ورفع اليدين عند
 تكبيرة الاحرام جمع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو اذ كناه
 وفاق الاحناف والشافعية وما ذكر صاحب الهداية عن الشافعية من ان
 الرفع عند هم الى المتكبين غير صحيح بل الموجود في كثيرهم هو ما ذكرناه كافي
 التحفة وغيرها ويضع اليمنى على اليسرى ثم يضعها على صدره ثم يحد يث
 وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخوجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه
 وقال الاحناف تحت السرقة واستدلوا بما يروى عن علي عليه السلام من السنة
 وضع الاكف على الاكف تحت السرقة اخوجه احمد وابوداود وهو ضعيف غاية
 الضعف وهذه التحتية لا غاية لها في بعض الجملة منهم تبلغ اصبعها الى الذكرا
 وهو سوء ادب عيا فابالله وقال بعضهم المقصود من الموضع لتستر الذكرا
 وهو عجيب لانه كفى بالشوب ساترا وقال الشافعية فوق السرقة واستدلوا
 بحد يث وائل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن
 حنبل روايتان كالمذهبين ورواية ثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي
 والكل واسمويه قال الاوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال
 على الصدر اولى وعن مالك روايتان احدهما انه يضع تحت صدره والثانية
 وهي المختارة عند اصحابه انه يرسلها ولا يضع احدها على الاخرى واليه

ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الامر سال من شعاؤ الوافض فقد
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنة هو الوضع على الصدر بعد الفراغ
 من الاقامة وتسوية الصفوف ان كان اماما لم يحدث النعمان بن بشير قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يصفوننا اذا قمنا الى الصلوة فاذا استويينا
 كبر ومن طويق اخرى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 الصفوف كما يقوم القدح حتى اذا ظن ان قد اخذنا عنه ذلك وفقهنا اقبل
 ذات يوم بوجهه اذا ارجل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صفوكم ولينافرن
 بين وجوهكم اخرجوه مسامحة الترمذي وصححه كذا في النيل ومن فروضها
 القيام في فرض للقادر غير المعذور رأى ولو في فرض صبي لقوله صلى
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان
 لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة التغل فسيأتي واما خبر القادر كما يرض
 والمعذور كمن كان في سفينة وتخاف السقوط في البحر لطروعه ودوران او
 في الويل وتخاف ان يسقط فتصيبه شكاية فقد دل الحديث المتقدم على انه
 يعتاض عن القيام بالاستطاعة من فعود وغيرها مما ذكر في الحديث ولا يعذر
 عن مرتبة الى ما ذكرناه الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث
 ولا عبرة بحدس العذر وكثرة اذ لم يقيد ذلك صلى الله عليه وسلم خلافا للشافعية
 ووفقا للاحناف ويشترط للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان
 ينصب فقار ظهره فان وقف متحنيا او مائلا بحيث لا يسمى قائما مع استطاعته

لم يكنه فان صلي كذا لك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث المسئ صلوته
 فان لم يطبق ذلك وصار كركاع اجزائه لانه اولى من القعود كما تقدم في الحديث
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء لركوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود
 قام وفعلها بقدر امكانه اى يومى ايماء لهما ويجعل ايماء السجود اخفض
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امر تكبر بامر
 فاتوامته ما استطعت الحديث لا احفظ لفظه الا ان كان الحديث المار
 انقايده على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا امر يقدر على الركوع والسجود فيصلي
 قاعدا ويومى ايماء ولم اجدها لهذا دليل لا يعتمد عليه واذا صلى قاعدا فيركه

الاقعاء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد التحويل دعاء الاستفتاح ثم
 التحوذ وليس هما اى لكل مصلي والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شرع
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم ينف فوات قراءة الفاتحة او بعضها
 وقوله صلعم لا تفعلوا الا بقراءة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والتزام الاحناف سبحانه اللهم وبحمدك وعلم
 الالتفات الى ادعية اصم واخفى منه مما يقضى منه العجب ولو افتقر بدعاء
 غير ما ثور ولا مناقض للصلاة كفاة والاولى الما ثور منه اللهم يا عبد بيني
 وبين خطاياى كما يا عدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياى
 كما ينقى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياى بالثلج والماء
 والبرد اخرجه الجماعة الا الترمذي ومنه الله اكبر كبريا والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكرة واصيلا وقال الشافعية افضلها ما رواه على كرم الله وجهه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وسبحك اللهم
اللذي قطر السموات والارض حنيفا مسلما وانا من المسلمين اجنونا
ونسئلكي ومحياي وعماتي لله رب العالمين لا تشريك له وبذلك امرت وانا من
المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربّي وانا عبدك ظلمت نفسي
واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني
لاحسن الاختراق لا يهدي لا حسنها الا انت واصرف عني سيئها لا يصرف
عني سيئها الا انت سبحانك سعديك والخير كله في يدي والشر ليس اليك
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر ادعية للركعة
الى اخر الحديث واقتصر بعضهم على بعضها الى قوله وانا من المسلمين اخرج
احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شرف في التعمود او في القراءة قبله فاته
ولم يقراه لما ورد من رواية ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما التعمود
فقد قال تعفوا ذنوبات القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم وكذا
الى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة استغفر ثم
يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفخة
رواه احمد والترمذي وقد روي التعمود بالفاظ كلها متقاربة وكلها معاذ خير
فبايها تعوذ كفاه وهل يتعمد في كل ركعة قبل كل قراءة قول الخدري وارض في
فعله ذلك في اول ركعة لكنه لم يأن ما يدل على منع الاثنيان في كل ركعة وعموم
الاية يدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فافظا هلا استحبابه في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن وابراهيم وسراج من اصحابنا الشوكاذن الاقتصار
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتتعين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة
 فقد اتفق الامة الاسرعية على فرضيتها في صلوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر
 وفي الركعتين الاوليين من غيرها قال في رحمة الامة واختلفوا فيما عد ذلك
 فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة
 لا يجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة
 وليس الخلاف الا في تعيين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك
 من اتيان احد هاهنا هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في
 في ركعة واحدة من صلواته سجد للسجدة واجزأته صلواته الا الصبر فانه
 ان ترك القراءة في احد ركعتيها استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن نعم القارئ
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنن والنوافل الرباعية اقام
 السورة فسنة كما سياتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا يجب عليه القراءة سواء
 يقرأ أم خافت بل لا تسن له بحال وكذا قال مالك واحمد لكن كره مالك
 قرائته فيما يقرأ فيه الامام وان لم يسمع قرائته واستحب احمد ان يقرأ فيما خافت فيه
 الامام والمعتدل عند اصحابنا والشافعي افتراض القراءة على المأموم مطلقا يقرأ
 الامام ام اسر في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة تسنة واختلفوا
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنه
 تتعين وهو المعتدل عند اصحابنا وقال الاحناف ان قراءتها غير الفاتحة اثم واجزأته
 صلواته وقال ابو حنيفة اقل ما يجوز به آية ولو قصيرة ولو بالفارسية فيكفي عند

مثل ملها ممتان او توجهت وباع سياه كما حكي القفال من الشافعية و
 على هذا القول يجوز بعض الاحناف ان يقرأ آية هي كلمة ولكن الآية هي حرف
 واحد فحوص اوق اون لانها آيات عند بعض القراء وكان رجل من الاحناف
 يصلي فاذا قام ما توقف حتى قد رما يقرأ آية واحدة ان مراكم فسأله لجزا اي شيء
 تقرأ وانت قائم قال اقول ساق ثم اركم فالسين اشارة الى سبحانه اللهم
 والالف الى الفاتحة والقاف الى سورة الاخلاص وقال محمد بن ابي يوسف قل ذلك
 ثلاث آيات فصار رواية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تعزوا قراؤا ما تيسر
 من القرآن قالوا لان الزيادة عليه بخير الاحاد لا يجوز لكنه يوجب العمل
 فقلنا يوجبها اي قالوا يجب عندهم هو ما ثبت بالسنة والقرض ما ثبت
 بالقرآن وتزك الواجب انهم والعبادة مجزئة بخلاف القرض وهذا تقريري
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التفريق بين الله ورسوله صلعم
 والكل له نعمة الا بتوسط صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول
 ولو تقول علينا بعض الاقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله الآية وتعلق
 الزام كيف زدتم على كتاب الله ان تبتغوا باموالكم وقد رتم الله بعشرة دنانير
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعة وكيف زدتم على كتاب الله والساير
 والسايرة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة
 دنانير وكيف زدتم على كتاب الله للرجال نصيب مما توراه الوالدان والاقراب
 ويوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء لا يورثون

واستند للتمتع على ذلك بخبر الواحد ونظائرهما كثيرة لو بينا كلها طال الكتاب
 فأن قيل ان القرآن متواتر بالأسانيد المعتبرة فتبوتة يقيني بخلاف أحاد
 السنة قلنا ان الأحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تفيد اليقين أيضاً
 ولو استرينا في ثبوت حديث منها لم يجوز لنا ان نثبت به على الأمة حكماً ولو ندبنا
 فضلاً عن الإيجاب وإيضاً استحباب بقاء الحكم وعمومه إنما هو ظني فرفع
 هذا الظن لم يجوز بالسنة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتبرة ظن
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وإيضاً استدلالهم
 بهذه الآية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف
 باختلاف الأشخاص فمن الناس من يتيسر عليه قراءة ربع القرآن أو ثمنه
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وإيضاً استدلالهم بالآية على محل
 النزاع هو صرف الآية عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداة الى ما قال فهل يسوغ مرد السان
 الصحيحة وما تواتر من عمله صلعم وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و
 الاجتهاد وإيضاً ح ذلك ان الله فرض على رسوله صلعم اول ما فرض قيام
 الليل أي معظه بأن يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه وانقص
 منه قليل أي لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضي كثير مشقة و
 لو يكن حين ذلك ساعات فامتثل صلعم امر به وقام هو واصحابه كل ليلة
 حولا كاملا وقليل اقل وقيل أكثر حتى ومرت اقد امهم وسوقهم ثم خفف الله
 عنهم ونسب وجوب قيام الليل بقوله تعالى في هذه السورة ان ربك يعلم ان تقوم

ادنى من ثلثي الليل ونصف وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر
 الليل والنهار علم ان لن تحصى كتاب عليكم الآية وما يدل على نسخ قوله
 ومن الليل فتجيد به فافلة لك عسى ان يبعثك ربك مقام محمود او قد كنت
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تعالى
 اقالهم عن الحرج وعفاه عنهم ما اوجبه والتزموه من قيام الليل هو المراد
 من قوله فتجيد به فافلة ذلك ببيان امره بالتهجد نافلة والنافلة غير
 الواجبة ترحسن له ذلك بما يبعث همته بغاية النشاط والسرور يا جعل
 هذا التهجد من اسباب ما قدره له يوم القيمة من المقام المحمود وهو خاص
 له صلعم والسبب تابع لسببه فلا تدخل الامة في هذا الخطاب بالقصد
 الاول فاستحباب التهجد للامة انما هو من باب التناسي به صلعم واطلق
 على صلاة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذا خفف
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالقاء في قوله تعالى اقرأوا
 ما تيسر من القرآن للتفريع والتعقيب وابقاء لقيام الليل وصلاة على النبي
 والاستحباب بعد الافتراض والايجاب والمراد مما تيسر من القرآن ما سهل
 عليهم من صلاة الليل والالزام ان تكون صلاة الليل مطلقا غير مشروعة
 ولا مستحبة وهذا لا يقوله الاحناف فتعين ان المراد بالقرأة في هذه الآية
 هي الصلاة والامر للنبي بدليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل
 واللفظ لا يدل على حقيقته ومجازة معا كما تقر في الاصطلاح في غلط
 في تفسير المراد بالقرأة كما عرفت وغلطوا ايضا في تعيين المقدار الذي يجزى

ويكتفى به لأنه على تسليم قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة
القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديرهم ما ذكره غلطاً بينا ان ما تيسر
من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نفلاً واستحباً بأفلا يجوز حمل
القراءة المتيسرة على آية قصيرة ككلمة او حرف كما هو مذهب الامام ابي حنيفة
ولا على آية طويلة او ثلاث آيات قصار كما هو قول محمد وابي يوسف لأن ذلك
مخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وفحوى خطابه
اما استدلالهم بقوله نعم فاقرأوا ما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة
فهم مخالف لمنطوق الآية ودلالة سياقها لما عرفت من انها في صلوة الليل
وجوباً ثم استحباباً ونفلاً واذا كان قراءة ما تيسر من القرآن يروى به هنا صلوة
الليل فهو محذور ارادة المتكلم فلا يجوز لنا حملها على غير ما ارادة وان كان حقيقة
وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء
على الكل الا مزية تخصه ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحديد
بما حذوه من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيامكم معظم
الليل شاق فاكثروا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا ما يجعل عنه كلام الله
وايضاً العطف في قوله نعم فاقرأوا ما تيسر منه واقموا الصلوة يقتضي المغاورة
ويعين المراد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه فالتقدير
صلوا ما تيسر من صلوة الليل واقموا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر لا غبار عليه
ومن راعى غير ذلك فكلامه لا يخلو عن تكلف وعدول عن الظاهر نقول ايضاً
لا خلاف عندكم ان المصلحة اذا شرع في قراءة آية تعينت عليه ووجب عليه اتمامها

وكانت هي الفرض المعين عليه قراتها دون ما سواها من القرآن وانما كانت هي
 فرضه بتعيينه وشرعه فيها وذلك من عجيب تناقضكم فهذا وسعكم ان تقولوا
 بتعيين اقتراض قراءة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك
 وسلمتم من التناقض والجحوة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلام
 واستدلوا ايضا على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث المسئ صلاته بلفظ ثم
 اقروا ما تيسر معك من القرآن والجواب انه قد ورد في هذا الحديث نفسا ايضا
 بلفظ ثم اقروا بالقرآن فقوله ما تيسر يحمل مابين او مطلق مقيد او مبهم مفسر
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قراته صلعم لها في كل
 صلاة اولعل ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث ايضا عند العجز عن قراءة القرآن بلفظ
 فان كان معك قرآن والافاحمد لله وكبره وهله وقيل ان المراد ما تيسر ما زاد
 على الفاتحة جمعا بين الأدلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة
 قال في السيل وهذا الكلام مما يحتاج اليه على القول بان حديث المسئ صلاته
 يصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للقرضية واما على القول بانه
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تحتمل المصير الى القول بالقرضية بل القول
 بالشرطية لما عرفت انتهى واذا عرفت ان الآية لا تدل ولا تتعين في محل النزاع
 وان حديث المسئ صلاته لا يجب ان تحصر قروض الصلوة وواجبا تفاديه
 ولا تلغى به الزيادات اذا وجدت في غيره من الأحاديث المعتبرة فلنا في تعيين
 الفاتحة واقتراضها واستنراطها في الصلوة حديث عبادة بن الصامت ان النبي صلعم

قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ
 لا يقوى صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال سنده صحيح
 وقد رويت احاديث متعددة صحاح بمعناه وفي النيل زاد في مسلم وابوداؤد
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري وراعيها
 البصاري في جزء القراءة والحدِيث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل
 عن النبي صلعم ولا عن احد من اصحابه ولا من بعدهم من يوثق به ترك
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من المخالفين في تعيينها بلا شك ان ذلك لا يعمل
 بمجموع عليه يابن الامة وهن العمل هو مبين بالصلوة التي امر الله بها في كتابه
 قالت امارك لقراءة الفاتحة الفادر على قرأته هي تارك لما امر الله به وهو لا يدرى
 صلعم في بيان كتابه ولو كان يجوز ان كتفاء بقراءة آية قدها في بطوريات شتر الفاتحة
 لو جد فيه نقل او عمل عن اصعبهم صلعم او عن احد من اصحابه ربهيت لا فهو
 راى منكرو قد عرفت ما فيه ويقال للاحناف انهم يستدلون بمسند بيت المسني
 صلوة على عدم افتراض الفاتحة ثم تركونه في افتراض التمديل فتأخذون
 متى شئتم وتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زاد خلاف اى
 اختلفوا هل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعض
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في السبل الى جمع من العلماء وكلامه يشعر
 بترجم ذلك والسق عندنا خلافه وانه لا يقوى في القيام من القراءة غير الفاتحة
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعد
 على تسليم ثبوته دفع توهم حكمه كما قال الحافظ وقد سبقته الى هذا المعنى

البخاري في جزء القراءة فقال ان قوله فصاعدا نظير قوله لا تقطع اليدين في
 ربع دينار فصاعدا او يحل ذلك على التذنب والاستحياب جمعا للاحادِيث
 انتهى ملخصا من النيل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث اى احاديث
 الزيادة على الفاتحة بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن ابى هريرة رضي قال
 في كل صلاة يقرأ فيها اسمعنا رسول الله صلعم اسمعنا كرم ما اخف عنا اخفينا
 عنكم وان لم تزد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخبر
 ابو عوانة هذا الحديث كراهية الشيخين الا انه زاد في اخره وسمعه يقول
 لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه رفع الكل استشكل ذلك
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى ملخصا قلت واذا اصر رفع ما اخرج ابو عوانة
 من قوله وسمعه اى النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلاة الا بفاتحة
 الكتاب وبعده وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح في عدم لزوم
 ما زاد على الفاتحة واين من ذلك واحسن واولى منه واصح منه صلى الله
 عليه وسلم لهم عن القراءة خلفه الايام القرآن وسياتي ذلك ولو كان ثم
 غيرها من القراءة شرضا لاستثناة معها وحيث لا تعين انه لا يرد
 غير الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها وفي تحب الجهر
 بها خلاف والراحم عدم الجهر اقول قد اختلف العلماء في ان الآية هل هي
 آية من كل سورة في اولها ام لا بعد اتفاقهم على انها آية من القرآن في سورة
 الفل قال في النيل وقد اختلفوا هل هي آية من الآية فقط او من كل
 سورة او ليست يا آية فذهب ابن عباس وابن عمر ابن الزبير وطائفة عطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير
براءة وحكى عن احمد اسحق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة وأكثر
العراقيين وحكاة الخطابي عن ابي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي
في الخلافيات بأسناده عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه وسفيان الثوري
وحكاة في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة
فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد
انها ليست بأية من الفاتحة ولا من سائر السور في ادائها وقال ابو بكر
الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانفصال وبراءة
وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن
داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجمعت ان لا يكفر
من اثبتها ولا من نفاها باختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرافة جميعا عليه
وان ثبت ما لم يقل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاخير الحق
الامر فيه لندى كونها آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة
براءة قد علم علماء قطعيا ثبوتها خطأ في المصحف القديم في اول كل سورة
الابراءة تتفق القراء السبعة على قراتها في اول كل سورة حين
يقرؤها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها
وروي عن اكثرهم انها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قراءته
لا يكون دليلا قاطعا على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون تركها
لأنها مشتركة بين جميع اسور الابراءة او ان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الامة وعليه تكون حالة الوصل مما يجوز فيه الامران اعني قرأتها وتركها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا الوجه احسن ما يقال في الجواب عن اليراد بل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي اى لم اقف عليه لاحد والله اعلم وبما ذكرته يدحض التشكيك في قوائدها قرأة اما ما استدل به المانعون النفاة لقراءتها في كل سورة من الاحاديث التي لم تصرح بالجهر يقرأنها في الصلوة او بعد ها من بعض آيات السور فذلك لا يدل على انها ليست بأية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم التصريح بعد ها آية من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعارضته ما قد مناه من الاجماع على ثبوتها خطأ وقرأة على انها معارضة بأحاديث اثباتها في القرأة صريحا كما في الصحيح عن قتادة قال سئل انس رضي الله عنه كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم مد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم وعن امرسلة رضي الله عنه عن احمد وابي داود نحوه مع زيادة بيان ان ذلك في قرأة الفاتحة وقد قال صلعم نزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم انا اعطيناك الكوثر الى آخر السورة ثم رآه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم ثم رآه ابو داود والحاكم وصححه على شرطهما وقال فيه الذهبي اما هذا فتثبت وقال الهيثمي رآه البزار ايضا بأسنادين رجال احدهما ويدا وذلك وعدم تعين ما استدل به الناقلون على النفي ثبت لدينا يقينا ان البسملة

عنه
قلت والاولى
قراءتها وعليه
مشي الحفاظ
من اصحابنا
حيث يقرأونها
سواء في اول كل
سورة اذا كانوا
في الصلوة او بعده

آية من الفاتحة كما هي آية من أول كل سورة غير البراءة وإنما اطلنا هنا بعض
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي ربما افضى بالناظر الى الحيرة ولو اهتد
 الباحثون الى ما ذكرناه أنفاً من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند
 وصل أول سورة يا خوماً قبلها لما وقع والله أعلم هذا الاختلاف - أما مسألة
 استحباب الجهر والسرار بها قالوا حديث متجاذبة ومتعارضة فيها وعدم من
 قال بالسرار هو ما روى عن انس والرواية قد اختلفت الفاظها عن فتارة
 يروى عنه انه قال لم اسمع احداً منهم يجهر وتارة لا يجهر ولم يكونوا ^{يستفتون}
 بيسم الله الرحمن الرحيم وتارة لم يكونوا يذكرون وتارة كانوا يسرون الخ هذه
 الروايات عن انس تدل على ان الاسرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك
 ما رواه ابو سلمة قال سألت انس بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد
 لله رب العالمين او بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما احفظ
 وما سألتني عنه احد قبلك الحديث اخبرنا الدارقطني وقال هذا صحيح الإسناد
 كن في النيل فاذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قد منا احاديث الجهر سيما
 وقد روى عن انس نفسه ما يدل على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 كما في الصحيح وقد تقدم أنفاً فلا تغفل وروى الشافعي باستادة عن النفس
 ايضاً قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهر فيها بالقرأة فلم يقرأ بسم الله
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار
 يا معاوية نقصت الصلوة اين بسم الله الرحمن الرحيم واين التكبير اذا ^{خففت}
 ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر واخبر

الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة
تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولا شك في
ان مجموعها صالح للاحتجاج فلا يبعد تقديمها على ما روي عن النس في عدم
الجهر لان المثبت مقدم على النافي لاسيما وقد اعترف النس بعد من حفظه
لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم
اعتراف بذلك ايضاً فرواية الجهر عنه مقدمة على غيرها لما عرفت كذا قيل
وفيه ان النس لم يحفظ عدم الجهر ولا حفظ الجهر ما روي عنه في الصحيح ليس
فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدل بها على الجهر كلها ضعاف
لا تقوم بها الحجة قال في النيل وقد جمع القرطبي مما احاصله ان المشركين كانوا
يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلعم قالوا انه يذکر رحمن الائمة يعنون
مسيحاً فامران يخافت ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلواتك
ولا تخافت بها قال الحكيمة الترمذي فبقية ذلك الى يومنا هذا على ذلك الرسم و
ان زالت العلة وقد روي هذا الحديث الطبراني في الكبير والاوسط عن عبد
ابن جبير قال كان رسول الله صلعم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان
المشركون يهزأون بمكاء وتصديعية ويقولون نحن يذکر الله الائمة وكان مسيلاً
الكناب يسمى رحمان فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمع المشركين فيهزأوا بك
ولا تخافت عن اصحابك فلا تسمعهم في اه ابن جبير عن ابن عباس في ذكر النيسابوري
في التيسير هذا جمع حسن ان حماد هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال
في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون قال الزيلعي الخنفي هناك في اسرار البسملة

احاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنه الترمذي ومنها حديث
 عائشة رضي الله عنها ومنها حديث ابي سعيد بن المعلى اخو جده البخاري و
 منها حديث ابي هريرة حسنه الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها
 حديث النسائي الذي ذكرنا في حديث النسائي الذي ذكر فيه الجهر ليس فيه
 قوله في الصلوة فلا حجة فيه وامام ابي الشافعي من حديث معاوية
 بن ابي عمار على ابن خنيس ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المديني
 مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاما طويلا قال شيخنا
 ابن القيم في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 تارة ويخفيها اكثر مما يهر بها ولا ريب انه لم يكن يجهر بها دائما فحصل ما ذكرناه
 انه سيات عندنا مما فعل من يهر واسرار واسرار راجح واكثر ولا تنسقط
 عن المأموم ولو مسبقا قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة
 الفاتحة في حق الامام والمنقر اما المؤخر فقال ابو حنيفة لا تجب سواء يهر
 الامام او خافت بل لا تنس له القراءة خلف الامام بحال وقال مالك واحد
 لا يقرأ اذا جهر الامام استدلال المسقطون بقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا
 له وتصفوا الآية ويقولون واذا قرأوا فأنصتوا وقوله تعالى هل قرأ معي احد منكم
 انما فقال رجل نعم يا رسول الله قال فاني اقول مالي انا زعم القرآن قال
 فانتبه الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه من الصلوات
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ابوداود والنسائي و
 الترمذي وقال حديث حسن اما حديث من كان له امام فقرأ الامام بالقراءة

فهو ضعيف الاستاد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضا بقوله
لما قرأ خلفه بعضهم يسبح اسم ربك الاعلى ايكروا او ايكمر القارى فقال الرجل
انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها وهو متفق عليه واقول ان من افترض
القرأة على الامام والمنقرد بقوله نعم فاقرأوا اما تيسر من القرآن لا يمكنه التفريق
في ايجابها على الامام دون المؤتم لان قوله نعم فاقرأوا اما تيسر امر لكل مكلف
فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذهبهم كقوله نعم اقيموا الصلوة فانه عام
بالانفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف
وهو قوله من كان له امام فقرأة الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة
والزيادة لتسميتم قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة
الى المأمورين والمأمور به فلا فرق من حيث دلالتها بين امام ومؤتم ولا بين
منقرد وعاكف يتلوه في ناحية المسجد واذا تعارض عموم الايتين فاما ان يضرب
بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على التسليم واما ان يجمع بينهما اذا امكن و
لا شك ان الواجب الجمع مرما امكن وهو ان نقول هنا ان الاستماع واجب لكن
دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القرأة المفروضة في الصلوة انما هي على سبيل
العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأوا اما تيسر من القرآن
اذا نصبت هذه دليلا لا فتراض القرأة في الصلوة كما هو مذهب الاحناف
ولا تعارض منصوص الاحاديث الصحاح كما هو مذهب اصحابنا اهل الحديث
بناء على ذلك فالقرأة فرض في القيام على كل مصلى بالقرآن والستة فيمنص
ذلك من الامر بالانصات في الآية الاخرى وليستعم فيما سوى ذلك من القرأة

كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجمع حسن لو وجد اذا فاعلية وما ذكره
 من قوله عواذ اقرأ فانصبتوا فاذن لك هو مخرج على ما سملت الآية عليه اما ذكره
 من منعه القراءة معه فاما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث
 صريحا وقوله ما لي انا زعم القرآن وقوله في الحديث الاخر فتقلت عليها القراءة ما يؤيد
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة
 فضلا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس الاخذ بها باولى
 مما هو اصح منها واصح كحديث عباد بن عبد الله قال صلى الله عليه وسلم
 الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء امامكم قال
 قلنا يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بامر القرآن فانه لا صلوة لمن يقرأها
 وراءه ابوداود والنسائي وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذا تهرت به الا
 بامر القرآن رواه ابوداود والنسائي والد اسقطى وقال رجاله كلهم ثقات
 ومن ذلك كله يعلم ان عملهم كان ان المؤمنين يقرأون بامر القرآن وغيرها
 مما يقرأه الامام فاقروا عليها وامروا بالانصبات فيما سواها وعليه يحمل حديث
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة عنى بها قراءة السورة بعد الفاتحة
 واذا تأملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام
 والمؤمن غير معارضة في الحقيقة بشئ لا بقرآن ولا بحديث وان ما اختاره
 بعض اهل عصرنا من ترك قراءة الفاتحة للمؤمن في الصلوة الجهرية مع الدعاء
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما المسبوق وهو من لم يدرك مع الامام
 من قيامه ما يكفى لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادركه في الركوع

فعن الشافعية سقوط القراءة عن معتد أدبر كعته وأما غير الشافعية
 من أهل المذاهب فقد منعتهم سقوط القراءة عن الموتر مطلقاً وكلهم
 قائلون يحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الإمام في ركوعه وهل يسقط عن القيام
 والفاضة أم لا بد من قيام بعد التحريم بقدر الطمأنينة والمعروف عنهم
 الاعتداد له بتلك الركعة وإن فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه مخالف
 لما تقدم من الأحاديث المصرحة بافتراض القيام والقراءة وإن من أجل
 يشي من ذلك تلزمه الإعادة كما في حديث المسيء صلوته وقد صح حديث
 ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا أي فيفرض أن يأتي بما فاتته من الفروض
 والشرط ويتدب أن يأتي بما فاتته من السنين المستحبات إذا أمكن في هذا
 الأخير بلا تخير لصورة الصلوة وهياتها أما قولهم أنه يكبر قائماً ثم يركع
 ليصير مدر كالموقف فهو زيادة مخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ومعصية أخرى لأمره صلعم أن المقتدى يدخل في الصلوة على الحال التي
 يجد الإمام عليها وإن يتدبر ك ما فاتته بعد صلوة الإمام وهو قد خالفوا
 النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا أمره بتذكير أدرك ما فات
 وما يزيد حيرة أنهم اسقطوا عن القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبيرة الإحرام
 مع كون الكل سواء في الفرضية وإذا ساء لهم هذا القدر من المخالفة في
 الدخول فلم يقولوا بأنه يكبر ويقوم ويقرباً بالجملة ثم يشترك مع الإمام في
 السجدة الأولى أو الثانية أو في القعدة التي بينهما كما يفعل بعض الجهلة في
 الصلوة وما استدلل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الاختفاء من الأحاديث

فبعضها ضعيف لا يصلح للاحتجاج وبعضها غير متعين دلالة لما ارادوه ومجرد
 احتمال بعضها لا يصلح له ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة الناصية على ايجاب
 القراءة والقيام واقتراضها وقوله صلحها ادر كتم فصلوا وما فاتكم فاتموا وفي
 التيل بعد ان ذكر ما استدلوا به من قوله صلح بلفظ من ادر لك سر كعة من
 الصلوة فقد ادر كها قبل ان يقيم الامام صلح قال وليس في ذلك دليل لطلوعهم
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اذكارها واركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما
 مقدمتان على اللغوية كما تقر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في
 التفتيد بقوله قبل ان يقيم الامام صلح قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام
 ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قيل فراغه منها غير مدرك اذا تقررت لك هذا علمت
 ان الواجب الحمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل
 له البراءة من عهدة ادلة وجوب نقيض القطعية وادلة وجوب الفاتحة انتهى
 مما اردته وما ذكره مرجع متعين لذلك والله اعلم اما استدلالهم بحديث ابى بكر
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان دخل الصف
 وقوله صلح زادك الله حرصا ولا تزل ولم يامر باعادة الركعة فليس فيه دلالة
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتدل به بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة
 الحرص على حب الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تنقيض ما ادعوا به مما هو شبيه ببعض
 ما استدلوا به من حيث السند وبالحكمة فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والامر واخبر بما ذكر وان شئت الزيادة فعليك
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة وموالاتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها
 المعروف للاتباع ولا تله منا طالع العجز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو خارج
 الصلوة الا انه في الصلوة من العامد تلاعب واستهانة فهو مبطل للصلوة
 وان لم يكن عامدا فلا ويعيد القراءة فان بعد الفصل كان لم يعتد كذا ذلك
 الا بعد ركوعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالاتها فهو ان لا يفصل بين شيء
 منها وما بعده مما يسمى به انه معرض عن الاتمام الا لعذر كسهو فان ترك
 شيئا منها سهوا فعاده مع ما بعده ان لم يطل الفصل فان طال استأنف
 فلو شئت في السهلة اثناؤها فأكملها مع الشك استأنف لذلك كله لما عرفت
 من وجوب الترتيب والموالاته ولا بد من اراءة الذمة باليقين الا لعذر او
 الاثيان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسهو وجهل او اعياء والثاني كتأسيته
 لقراءة امامه وفتح عليه وكسجوده معه للتلاوة وكسؤال راحته او استعانة
 من عذاب عند قراءة امامه ايتيها وليس الترتيل فالذي يقرأ الفاتحة او
 السورة يا لجملة هو بخالف السنة ولو جازت صلوته مع كراهته وقد دل
 على ذلك الكتاب وحديث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءة النبي
 صلعم قال كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الحمد يث سواه
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث مسكتات احدها بعد التحريم اي ويقرأ
 فيها بدعاء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قبل
 انها اجل قراءة المأموم فعلى هذا ينبغي تطويلها بقدر قراءة الفاتحة اقول يمكن

ان يكون هذه السكته ادبا وتعظيما وانتظارا لاجابة الدعاء كما يفعل بحضرة السلاط
 العظام ويمكن ان يكون لاجل قراءة التسمية على قول من يختار الاسرار بها والثالثة
 بين الركوع واخر السورة اى لراحة النفس وهى سكتة لطيفة فمن لم يذكرها
 فلقصرها ومن اعتبرها جعلها سكتة ثالثة كذا فى الزاد قال فلا اختلاف بين
 الروايتين وهذا اظهر ما يقال فى الحديث وقد صح حديث السكتتين من رواية
 سمرة وابى بن كعب وعمران بن حصين ذكر ذلك ابو جابر فى صحيحه عن سمرة بن
 جندب وقد قال تبيان ان اخر ما روى حديث السكتتين عن سمرة بن جندب
 وقد قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم سكتتين سكتة اذا كبر وسكتة اذا
 فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفى بعض طرق الحديث فاذا
 فرغ من القراءة سكنت وهذا كالحمل واللفظ الاول مفسر مبين ولهذا قال
 ابو سلمة بن عبد الرحمن للامام سكتتان فاعتنوا فيها بقراءة اثنائهما الكتاب
 فى افتتاح الصلوة واذا قال ولا الضالين على ان تعيين محل السكتتين انما هو
 من تفسير قتادة فانه روى الحديث عن الحسن عن سمرة قال سكتتان حفظتهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فانكر ذلك عمران فقال حفظناها سكتة فكتبتنا الى
 ابى بن كعب بالمد بنية فكتب ابى ان قد حفظ سمرة قال سعيد فقلنا لقتادة
 سكتتان السكتتان قال اذا دخل فى الصلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد
 ذلك واذا قال ولا الضالين قال وكان يحبه اذا فرغ من القراءة ان يسكت
 ينادى اليه نفسه ومن يحتم بالحسن عن سمرة يحتم بهذا انتهى وليس من عقب
 الخاتمة أمين ومم تأمين الامام اى يؤمن مع تأمين الامام وان كان فى انشاء

قراءته الفاتحة وقد تقدم ان قراءته لا تنقطع بذ لك حديث ابى هريرة ^{رضي الله} عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا امن الامام فامتنوا فان موافق تامينه تامين الملائكة مغفرة فأتقدم من ذنبه ويجهريه في الجهرية خلافا للاحتلاف واستدل بعضهم واغرب فقال لما روينا من حديث ابن مسعود ان الامام ليس بأمر بيع التعوذ والتسمية ^{وأما} ورنبأ لك الحمد مع انه ليس بحديث بل رأى روى عن بعض العلماء ولم يروه احد عن ابن مسعود لا موقوفا ولا مرفوعا ويزيد عليهم ما رواه ابو هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذاع غير المعصوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الاول اخوجه ابوداود وابن ماجه وقال حتى يسمعها اهل الصف الاول فيخرج بها المسجد واخوجه الدارقطني وقال السناد حسن والحاكم وقال صحيحه على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح كذا في النيل وفي الباب احاديث صحاح فلا مندد وحة لاحد في مخالفتها وتقليد النبي صلى الله عليه وسلم يغني عن تقليد

ابى حنيفة ^{رضي الله عنه} وليس سورة بعد الفاتحة في كل ركعة من صلاة ثنائية وفي الاوليين من غيرها هذ في الفرائض واما في التوافل فيسن قراءة السورة في كل ركعة ولو كانت رباعية كحديث عائشة ^{رضي الله عنها} ثم يصلي اربع ركعات تسأل عن حسنهن وطولهن ولو اكتفى على قراءة الفاتحة يجوز وفي الباب حديث جابر بن سمرة قال قال عمر اسعد لقد شكوا في كل شئ حتى الصلاة قال اما انا فامد في الاوليين واحذف في الاخرين ولا ألوما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صدقت ذلك لظن بك او ظني بك متفق عليه وقد صحت الاحاديث الكثيرة من فعله بخلاف

فلا تطيل بينهما إذا كانت جهرية أو في حكمها جهرية بها إماماً ومنفرد
 اتفاقاً لا يتعارف في ذلك أي ليس بالجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الأوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة
 جهرية كصلوة الليل والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلاً وصلاحها بعد طلوع
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد صحت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورحمهم بعض الأحناف أيضاً
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصلاحها بعد طلوع الشمس فلا يجزئ
 ورحمهم بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الأول وقد ناذعني في هذا
 بعض المقلدة المتعصبة فإريتهم نصوص فقهاء الأحناف الزاماً لا احتياجاً
 وقلت لئلا في ذلك حديث صحيح يقتضي الجهر من نام عن صلوة أو نسيتها
 فلا يصلحها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها فسكتوا وبهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل
 والوفيقين الأسرار فلو جهر في السرية أو أسر في الجهرية كركعة ولا يلزمه لو فعل
 ذلك به أو عند الأحناف يجب سجدة السهو ولا بأس لوجهه بإية أو ما دون ذلك
 في السرية بل ليس كما هو ما ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم التطويل للمنفرد و
 إمام المحصورين رضوا به والتوسط أولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره
 ولو في أثناء الصلوة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم يبكي الصبي فيخفف مخافة
 أن تنقأ أمه أما التطويل للمنفرد وإمام المحصورين فسيأتي الكلام عليه
 إن شاء الله تعالى في باب صلوة الجماعة وأما التوسط في القراءة وكن تخفيفها لعارض

وكذا لك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة
 ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في الفجر نحو ستين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم
 وصلاتها بالشمس كورث وصلاتها بأذ النزلت في الركعتين كليهما وصلاتها
 بالمعوذتين وكان في السفر وصلاتها فافتقر بسورة المؤمنین حتى بلغ ذكر موسى
 وهارون في الركعة الاولى اخذته سعاله فركع وكان يصليها أيوم الجمعة
 بالآية تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني
 وكان يدبر على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ رحمه الله ثقأت) ولم يفعل
 ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة
 وحدها في الركعتين وهو خلاف السنة أي ما يفعله كثير من الناس مما ذكره
 وأما ما يظنه كثير من الجهال ان صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة فجعل عظيم
 انتهى ببعض زيادة وأما صلوة الظهر فكان يطيل قراتها أحياناً حتى قال أبو سعيبة
 كانت صلوة الظهر تقام فيذهب ذاهب الى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي أهله
 فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها رحمه الله مسلياً كان يقرأ
 فيها تارة بقدر الآيات تنزيل وتارة يسبح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشى وتارة
 بالسماء ذات البروج والسماء والطارق وأما العصر فعلى النصف من قراءة
 صلوة الظهر اذا طالت وبقدرها اذا قصرت وأما المغرب فكان هديه فيها
 بخلاف عمل الناس اليوم فإنه صلها مرة بالأعراف فركعتين ومرة
 بالطور ومرة بالمرسلات قال أبو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأ

في المغرب بالمصر وأنه قرأ فيها بالصافات وأنه قرأ فيها بالنجم الدخان وأنه قرأ فيها بسورة التين
 وأنه قرأ فيها بالتين والزيتون وأنه قرأ فيها بالمعوذتين وأنه قرأ فيها بالموصلات
 وأنه كان يقرأ فيها بقصائر المفصل قال وهي كلها آثار صحاح مشهورة انتهى قال
 فيه وأما المد أو مة على قراءة قصائر المفصل في المغرب فهو فعل مروءة بين
 الحكم ولهذا أنكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصائر المفصل
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولي الطويلتين قلت وما طولي
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه أهل السان وذكر النسخة
 عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين
 قلت وكذلك الأحناف يتبعون البدعة المروانية في قراءة المغرب ويتروكون
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وتراي الابتداء وأما الصلوة الحشاء الأخيرة
 فقرأ فيها صلى الله عليه وسلم بالتين والزيتون ووقت لمعاد فيها بالشمس فتحمها وسبح اسم
 ربك الأعلى والليل إذا يغشى ونحوها وأنكر عليه قرأته فيها بالبقرة بعد ما صل
 معه ثم ذهب إلى بني عمر بن عوف فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل فأنشأ الله
 وقراً بالبقرة ولهذا قال له افتأن أنت يا معاذ فتعلق التقادون بهذه الكلمة
 ولم يفتتوا إلى ما قبلها ولا ما بعدها وأما الجمعة فكان يقرأ فيها بسورة الجمعة
 والمنافقين وسورة سبم والغاشية والاقصا على قراءة أو آخر السورتين
 من بابها الذين آمنوا إلى آخرها فلم يفعل قط وهو مخالف لهدى الذي كان
 عليه يحافظ وأما قراءة الأعياد فتارة كان يقرأ سورة ق واقتربت كملت يوم وقارة
 يسورة سبم اسم ربك بالغاشية وهذا هو الهدى الذي استمر عليه إلى أن تلقى الله

عز وجل لم ينسخه شيء وبهذا أخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان
تطويله صلعم منسوخا لم يخف على خلفائه الراشدين ويطلع عليه النقادون
وأما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة أن النبي صلعم كان يقرأ
في الفجر والقرآن المجيد وكانت صلوته بعد تخفيفا فالمراد بقوله بعد أي بعد
الفجر أي أنه كان يطيل قراءة الفجر أكثر من غيرها وصلوته بعد ها تخفيفا وهذا
الاضمار هو الذي يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه إلى ما لا يقتضيه
كقول بعضهم إن صلوته بعد ذلك اليوم كانت تخفيفا إذ لو كان هذا هو المراد
لاحتج به إلى قونية تدل عليه ولما خفي على خلفائه الراشدين وغيرهم من كبار
الصحابة وقراء عم في سورة يوسف في صلوة الفجر حتى كانت الشمس إن تطلع
فقال لو طلعت ما وجدتنا غافلين وأما قوله صلعم أيكم أم الناس فيلخص
وقول النس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلوة في تمام
فالتخفيف أمر نسبي يرجع إلى ما فعله النبي صلعم وأظبط عليه لا لشهوة
الما مومنين فإنه صلعم لم يكن يأمرهم بأمر ثم يخالفه وقد علم أن من وراءه
الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي أمر به فإنه
كان يمكن أن يكون صلوته أطول من ذلك بأضعاف مضاعفة فهي خفيفة
بالنسبة إلى أطول منها وهدية الذي كان وأظبط عليه هو الحاكم على كل ما تنازع
فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يأمرنا
رسول الله صلعم بالتخفيف ويؤمنا بأصافات فالقراءة بأصافات بالتخفيف
أي كان يأمرنا به ورواه انتهى من الزاد مع زيادة ونقصان ملخصها فنحصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ احيانا
 بقصاير المفصل واواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والمحل بحسب ما يراه
 المصلحة وهو ما خفف نفى تمام تكون صلواته فمن تتبع فعله في ذلك المصلحة
 ولم يخل بواجبات الصلوة وسننها التي لم يتركها صلى الله عليه وسلم في اخف ما خفف من
 صلواته ولم يصر اولوية في مقدار صلوة نقلت مطولة او مخففة فقد اصاب
 السنة وكن الظن بنبينا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان اخف الناس بالصلوة
 وقد روى ابو داود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال
 ما من المفصل سورة صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يؤمر الناس بها في الصلوة المكتوبة وقد خصص الاحتياق والشوا
 استحباب بعض القرآن لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص بحجة
 تعين ما زعموه وخصصوا استحباب قراءة قصاير المفصل للمغرب واستدلوا
 بكتابه عمر الى ابي موسى الاشعري الحديث مراده عبد الرزاق لكن اسناده
 ضعيف ومنقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زيادات ليست منه وهي مخرجة
 بروايات ضعيفة واشبه ما يذكروني هذا الباب حديث سليمان بن يسار
 عن ابي هريرة قال ما رأيت رجلا يشبه صلوة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من فلان الامام كان يا المدينة قال سليمان فصليت خلفه
 الحديث وفيه ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصاير المفصل الى آخره
 مراده احمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة قلت وليس فيه
 دلالة على ما ذكروه لان سليمان انما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اخبره

ابو هريرة و لم يرد كراهه بقى يصلي خلفه دائماً و قراءة القصار احياً نافي المغرب
 ما تور و قوله كان يطيل الاوليين من الظهر الحديث لا يدل على مداومة
 الجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلفه وايضاً
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه اشبه صلوة برسول الله صلى
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان اياه ردية رآه وسمعه يقرأ دائماً
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلفه وايضاً لم يرد كراهه ان صلى خلفه
 صلوات متعددة ولا دوام على الصلوة خلفه وليس في الحديث ما يبين
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعله ويقراه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات عرفت
 انه لم يكن ليتخذ بقراءة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو
 ذلك الا ما ام اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم بما يقتضي ان كان يتقوى في صلواته
 على نحو ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ومثلاً عدم الاقتصار والمد او مدة على قصار
 المفصل ولعل اياه ردية رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم
 الظلم ترك السنن الصحيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم حتى ما حرمناه
 اخوماً قراه في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لاجل اشعاره كان بالاستمرار
 والمد او مدة وقد قلنا ما في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث هذا
 اذا لم يعارضه ما هو مثله او اصح منه فما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري
 وغيره من النكاح زيد بن ثابت عن علي بن مروان موافقته على قصر المفصل في المغرب
 او قد تقدم ذلك وانه من سنة عثمان لا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فنعوذ بالله
 من سنن ذوي الفتن وان يطيل اولى الاوليين وها على ما بعد هذا وذلك الحديث

ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بآم الكتاب
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بآم الكتاب ويسمعنا الآية احياناً ويطول
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر هكذا في الصبح متفق عليه
 وقوله ويسمعنا الآية احياناً قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السنة
 قلت والامر كذلك ما لم يجعل ذلك شعراً دائماً وفيه رد على الاحتاف و
 الذين جعلوا السري في الصلوة السرية واجباً او شرطاً وعلى من اوجب الجهر
 سجد السهو ومن الاحتاف من يبالغ في السري حتى لا يسمع نفسه ومثل
 هذه الصلوة خارجة لان كل ذكر واجباً كان غير واجب لا يعتد به
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ
 شيئاً لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يليه وانا كنت اصلي
 الظهر والعصر مرة فجهرت احياناً بآية ونصف آية في اثناء القراءة اذ عابني
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت
 وانا والله اذا بالغت في السري اجد ذوقاً في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث
 احاديث استواء المقروء في الركعتين الاوليين بجواز اختلاف صفة القراءة
 ولما اختصت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخيرين فلحديث
 ابى سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر قراءة خمس عشر
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة
 خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضحة على استحباب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين الاخريين من
 الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاختصار على الفاتحة فيما كان يعم بعض
 الناس فاحفظ ذلك والله اعلم وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب
 فيسأل عند الاولى ويستعين عند الثانية بخديت حذيفة قال صليت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وما من آية رحمة الا وقف عندها يسأل
 ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال
 في النيل اخبرني مسلم ايضا قلت هذا يعمر الفرائض والنوافل وروى ان النبي
 صلى الله عليه وسلم يقول ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع في الصلوة طول الليل
 ويبكي ولكن لا بأس بتكبير الآية مرتين او ثلث مرات فصاعد او العجب من
 القراء والحفاظ في هذا الزمان من الفساد انهم لا يقفون عند قراءة القرآن في
 الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب لا في الفرائض ولا في النوافل حتى
 ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه
 مثلهم كمثل الذي كان يوم الجاهلين في التراويح ويقرأ الكافية بدل القرآن
 اذا قى اتاوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتم عليه فقرأ الامام نضيف ونصف لك
 هؤلاء القوم جاهلون فسكت ان الله وانا اليه راجعون ولا يستحق شي من الصلوات
 سورة بعينها ان يجوز غيرها سوى الفاتحة لما قدمناه في ذلك واذا التزم القراءة فقد
 ختمت اذكار القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله افضل اذكار الصلوة اذكار القيام
 واحسن هيكات المصلحة هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الله
 جل جلاله ولهذا نهى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لانهم طالت اذخضوع

ونظام من وانخفاض اي فلا يليقان لعظمة تلاوة القرآن وانما شرع فيه ما من الازكار
 ما هو مناسب لها وسياتي ومن فروض الصلاة الركوع مرة في كل ركعة الا في صلاة
 الكسوف كما سياتي دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة
 الانحناء وشرعا الانحناء الخاص وهو كالسجدة تارة يكون للعبادة وتارة على
 طريق التحية والاول كفر لغير الله والثاني حرام وفسق لغيره واقله ان ينبغي لمي
 القائم بحيث تنال راحتيه وركبتيه مع الطمانينة وفاقا للائمة الثلاثة لقوله
 صلعم في الحديث الصحيح المتفق على صحته ثم اركرم حتى تطهرن راكعا قال ذلك
 صلعم مع ما لبعض من جهل ما تجزى به الصلاة فالطمانينة من هيات الركوع
 الذي لا يكون شرعا الا بها للقادر وفي الصحيح رأي حذيفة سرجل لا يتم الركوع
 والسجود فقال ما اصليت ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله محمد صلعم عليها
 وفي الباب سنن واثر غير معارضه بشئ وقول الاحناف بعدم افتراض الطمانينة
 في غاية الضعف والاحاديث صريحة في رد ما ذهبوا اليه وكذا قوله تعالى ركعوا
 واسجدوا والركوع انما هو وقفة الركع بعد هويته وانحناءه الى الخد المعام
 ان في ذكره ولا يقال لمن وصل حركة انحناءه ورفع له حركة طائفة انه ركع
 لا لغة ولا شرعا ما لم يفصل بين حركة الهوى وحركة الرفع فقوله تعالى ركعوا
 مناة انما هو الركوع في صلاتكم وفعل الركوع وتخصيله لا يكون الا متميزة عن
 الهوى وعن الرفع وهو سكون اعضاءه المتحركة وهذا هو اقل الطمانينة فاذا
 ثبت لزوم الطمانينة بالقرآن والسنة وجب تقديرها بما قد مر في الرسول صلعم
 اغترابه مسلم كما دأبتموني اصيل وما اشبهه صلاة بعض الاحناف التي ليس فيها

تعديل بصلوة الجكوالى الضال حيث غير وضع الصلوة واجازها المبحون النجدي
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم ما فاقراض التعديل غير
ان العوام صار ت صلواتهم تلاعبا بالدين وهتكاً لعظمة رب العالمين جل
جلاله وما رأينا فرقة من الفرق الاسلامية ضيعت الصلوة كما اضاعتها بعض
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلوة جماعة
الاحناف وهذا امر انبى عليه ونقول ان الله وانا اليه راجعون ولا يقصد به
غيرة اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذاته ليس بصلوة
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذلك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل ركوعاً
لم يكفه وكذا الوهوى لقتل فحوية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعاً
لم يكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد قد من انزه
يلزم القصد لذلك ومثل الركوع سائر الاسرار كانت في الصلوة لا يحسب له الا ما قصد
ولو عرف بان لا يصرف نيته المستحبة من اول الصلوة صار فاما لو صرف
بعده بنية قطع بها النية المستحبة من اول الصلوة كالذى ذكرناه فذلك
الفعل لا يكفيه لا تادية ركن قصد غيره وقوله من غير انما الاعمال بالنيات
نص فيما ذكرناه واكمل ان يكبر رافعاً يديه ويحني راسه على ركبة يديه
مفرقا لاصابعها وان يجافي يديه عن جنبيه وان يسوى ظهره وعنقه و
راسه وينصب ساقيه معتدلاً بالقوة على ركبتيه فلا تنافي في ذلك كما عا
التكبير عند الهوى الى الركوع فلحن يث ابن مسعود قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يكبر في كل ركعة ويضع راسه على ركبة يديه ويحني راسه على ركبة يديه

والاحاديث في هذا كثيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحذ ومنكبيه ثم يكبر فاذا اراد ان يسركم رفعهما مثل ذلك واذا ارقم راسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا الحسن بن سعيد عن ابى مسعود عقبة بن عمرو انه ركع فجاء في يديه ووضع يديه على ركبتيه وفزع يمين اصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وقوله فجاء في يديه يعني عن جنبيه اما تسوية الظهر والعنق فلحد يث البراء عند ابى العباس السراج باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع بسط ظهره ومن حديث وايسة عند ابن ماجة نحوه وفي حديث ابى حميد عند البخاري في صفة الصلوة قال تزيروكم ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يجتدل فلا يصوب راسه ولا يقنعه ولمسلم عن عائشة رضيها عن الله وكان اذا ركع لم يثني راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك واما نصب يديه فخذى الى الحقويان لا يثنى ركبتيه فلانه اذا لم يفعله لم يستو ظهره ويكبره غير ذلك للرجل كالنطبق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت الى جنبه الى فطقت بين كفى ثم وضعت يما بين فخذي فها أنا عن ذلك وقال كنا نفعل هذا فامرنا ان نضع ايدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال للتوفي التطبيق منسوخ عند اهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن مسعود وبعض اصحابه انه كانوا يطبقون كذا في النبيل ذكره في غيرهم ايضا وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بان الناس لم يبلغهم قلت هذا من المساذن التي خفيت على حابر من احبار المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلا ثهور وقد خفي عليه
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع
 فلا غر ولو خفي على ابي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن فيه
 الحديث ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم الستارة والناس
 صنفون خلف ابي بكر رضي الله عنه الا واني نهيت ان اقرأ القرآن راكعا وساجدا
 الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي وايدوا وروى بشرح ان يقول سبحان
 رب العظيم واختلف في اقتراضه وقد روى للذكر وكان في سجود السهو
 لمن نسيه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صحت الاحاديث في اذكاء
 الركوع عنه صلى الله عليه وسلم حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 يقول في ركوعه سبحان رب العظيم وفي سجوده سبحان رب الاعلى
 الحديث قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي التلخيص
 الحديث يدل على مشروعية هذا التسليم في الركوع والسجود وقد
 ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من ائمة العقيدة
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال الشافعي بن راهويه التسليم
 واجب فان تركه عمد ابطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال ما منا
 داود الظاهري واجب مطلقا واشار الخطابي الى اخذنا منه وقال
 احمد التسليم في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد
 والذكريان السجدة تين وجميع التكبيرات واجب فان ترك منه شيئا
 عمد ابطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وسجد للسهم هو هذا هو الصحيح

عنه وعنه رواية انه سنة كقول الجمهور وقد روى القول بوجوب تسبيح
الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما امرته قال شيخ الاسلام ابن القيم
في كتاب الصلوة وابطل كثير من اهل العلم صلوة من تركها (اي التسبيحة)
عن او واجب سجد السجود على من سها عنها وهذا من ذهب الاما ما احمد
ومن وافقه من ائمة الحديث والسنة والامرين لك لا يقصر عن الامر
بالصلوة عليه صلح في التشهد الاخير ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة
المصل بالمجبهة واليد ين قلت وتوجيهه في خصوص تسبيح الركوع و
السجود وجبه والزامه لمن يقول بوجوب الصلوة عليه صلح في التشهد
الاخير صحيح وحديث المسئي صلواته ليس فيه ما يدل باحدى الدلائل
ان الصلوة لا يمكن ان يراد فيها واجب بعد واذا كان هذا حاله فالمتعين
علينا قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان كانت تدل على الوجوب فالوجوب والندب فالندب او الكراهة
فكذلك وقوله تم فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى يدل
على وجوب ذلك ولا وجوب في غير الصلوة فتعين ان يكون فيها وقد عين
محلها فيها النبي صلح كما في حديث عتبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم
ربك العظيم قال لنا رسول الله صلح اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت يسبح اسم
ربك الاعلى قال اجعلوها في سجودكم ثم اراه احمد وابوداود وابن ماجه
واخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضع
جد ير بالتأمل والحق عندنا وجوب ذلك والله اعلم وادناه ثلاث

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن
فعل المسنون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وبحمك اللهم اغفر لي و
نحو ذلك من المأثور اما ذكر الركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يحصى فيه فحديث ابن عباس المتقدم في
النهي عن قراءة القرآن يعيد ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئه لانه
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقدمة وهي مسئلة
اجتهادية تختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثرين
الا انه ليس بحجة قطعية لاسيما اذا نص على خلاف ذلك كما روى عن
عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع
احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى العظيم ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه اخرج الترمذى وابوداود وابن ماجه
وذكره البخارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله فقلت في ركوعه
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يتم ركوعه وان صلى في الركوع ان يطبق
على الركوع المفترض ومن لم يتم ركوعه المفترض فصلوته محل جريزومه
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسئى صلوته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه
اي ادنى ما يقوله المصلى من التسبيح الذى هو تعظيم الرب الذى امر به صلى الله عليه وسلم
في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب الرحمن شواة مسلم

وبين لك يسقط قول بعض الأصناف في قوله وذلك ادناه حيث قال في دني
 كمال الجعم لان ذلك منه اقتراح لما لم يجز له ذكره في هذا الحديث ولا في
 غيره مما ورد في اذكار الركوع ويقال عليه متى ذكر الجعم حتى يراود ويتعين
 ادنى كماله فالضمير لا يعود الا الى مذكور او معلوم وليس في المقام ما يشير
 الى ذلك فيما ذكرناه هو الحق الصريح فليتنامل المنصف اما الاكثر من التسليم
 فقد دل عليه ما روى عن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت وراء
 احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انتباه صلوة برسول الله صلى
 من هذا الفتى يعني عمر بن عبد العزيز قال فخر قافي ركوعه عشر تسبيحات
 وفي سجوده عشر تسبيحات رواه احمد وابوداود والنسائي ورجال اسناده
 كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان ابو يزيد الصنعاني
 قال ابو حاتم صالح الحديث كان في النبل وهو يورد على الشافعية حيث
 قالوا لا يزيد امام غير المحصورين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث
 تسبيحات قال في الزاد وكان يقول اي في الركوع سبحان ربي العظيم
 وتارة يقول مع ذلك او مقتصرا عليه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم
 اغفر لي قلت اخرج اهل الصحاح واحمد الا انهم منى ثم قال كان ركوع
 المعتاد مقدرا عشر تسبيحات وسجوده كذلك واما حديث البراء بن عازب
 روى في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه فركوعه فاعتدله فسجدته
 ثم سجدته ما بين السجدة تين قريبا من السواء فهذا اقد فهم منه بعضهم
 كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدر ركوعه ويعتدل كذلك في هذا الفهم

شئ لانه صلحهم كان يقرأ في الصبح بالمائة آية أو نحوها وقد تقدم مرانه قرأ في
 المغرب بالأعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلاة عمر بن
 عبد العزيز وقد قل مناه ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلاة صلحهم
 كانت معتدلة فكان اذا طال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلاة الليل وحدها وفعله ايضا قريب
 من ذلك في صلاة الكسوف وهدية الغالب صلحهم تعدل لصلاة وتناسبها
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملكة والروح وتارة يقول
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت تحشمك سمعي وبصري وعي
 وعظمي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت مرارة الترمذي
 في الصلاة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك
 غير المنفرد واما المصورين والاحاديث تروى عليهم ولم ار للاحناف في ذلك
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما لمن صلى قائما
 وقاعد لمن صلى قاعدا وهوان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله ع في حديث المسئ صلاة
 ثم ارفع حتى تطمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فاذا ارفعت ساسك من
 الركوع فاقم صلبك حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا
 لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره من الركوع والسجود وفي الباب احاديث

صاحبه دلت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكذلك الطهارة
فيه ولم يعلم بأحد خالف في افتراضه غير اهل الحنفية تبعاً لما همم الي حنيفة
والاعتماد يتقوّد عليهم لا فهم صحوا صلوة من لم يصح صلوته رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك واضح من حديث المسمى صلوته حيث قال له صلعم ربه
فصل فانك لم تصل اماماً قرره وجعلوه من اصولهم من القرض لا يثبت
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تنفسد بترك الواجب فيقال من اين هذا
القاعدة ومن اثبتها وما الدليل عليها ومن اين تقولون بغير ضنية اريد ركعات
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يرد كعدد الركعات في القرآن
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معياراً وميزاناً لاحكام الدين
ترد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون
ما تدل القرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلعم غاية الايضاح
ثم ينقلها اليها اصحابه جمع عن جمع حتى تفصيل معلومة لكل مسلم بالضرورة
وحيث لم يكن ثنى من ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلعم طاعة
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بغير دليل بالصفة التي ذكرناها
لما كانت هذه القاعدة متناقية لكل طاعة فلا شك انها متناقية ومخالفة للقرآن ومخالفة
للكتاب فلا يكون منسأً يعظمه فان القرآن بأجمعه اتمأنا على الرسول صلعم
ليوم من الناس بالله ورسوله صلعم وليتبعوه صلعم وقد امر الله بطاعته و
ول القرآن على من الايمان بالله تعالى الذي هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطعم الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية
 فإذا كان الإيمان لا يخفى إلا بطاعة الرسول صلعم فأولى وأخوفاً لا تخفى
 صلوة من حاتم عليه النبي صلعم فعل شيء في صلواته فلم يفعل
 وابن يكون الرأي والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللمفريقين كلام
 طويل ليس هذا موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فارجع الى كتب
 اهل الحديث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم ^{رحمه الله} ولا يقصد غيره
 لانه مرتبة من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بالقصد
 المستحب من اولها اعني نية التوحيد اما لو قطع تلك النية كان رقم قزعا
 من شيء فانه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه
 ان يعود ويرقم فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يتعمد ترك
 العود او كان جاهلا اتي في آخر صلواته بركعة وان كان عالما عامدا او لم
 يتدرك الركعة في آخر صلواته حتى طال الفصل بعد سلامه عن شأ
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلواته الاولى لفوات بعض اركانها
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع
 ليقرأ الفاتحة من شاك في قراءتها وعلم انه قراها بعد استوائه قائما ان
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم
 للاعتدال ثانيا وقوله رحمه الله لان قيامه هذا وقع لعبادة فصد الله اعلم
 وليس رفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائما لا سمع الله لمن حمده هذا
 ثالث موضع يرفع فيه المصلي يديه وقد تقدم هذا الموضع عند نحو التوحيد

وانه الى اى محل يرفع يديه وقد قد من حديث نافع من فعل ابن عمر يرفع
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه
حذ ومنكبيه ويصنع مثل ذلك ان قضى قراته واذا اراد ان يركع ويصنع
اذا رفع راسه من الركوع ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد
واذا قام من السجدة الثانية يرفع يديه كذلك وكبر مرة واحدة او اودع التوسعة
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتسكوا بحديث ابن مسعود
لا يصلين بركعة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه الا في اول مرة وحديث
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة ما لي اذكر راى ابيكم كانوا اذا قارب
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع
في المواطن الثلث قال البيهقي رحمه الله من ثلثين صحابيا وقيل رجاه
خمسون من الصحابة منهم العشرة المبشرة وقال البخاري لم يثبت من احد
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في هذه
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابو داود والدارقطني وابن حبان
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء في زيادة ثم لا يعود في منكرة
او مديحة ويعارضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا افتتح الصلوة يرفع يديه واذا اراد ان يركع
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في رفع اليدين عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منع الرقع عند الركوع
 فليس له حظ من العلم وحديث لا ترفع الايدي الا في سيمع مواطن
 من سلع ضعيف وتروى بلفظ ترفع الايدي ومنقوض برفع الاحناف في
 غيرها كتكبيرات العيدين على ان التزك احيا فالوسلم ثبوتها فيما في
 استحباب الرقع انما ينافي وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من بارع
 فيه من الاحناف فهو عجاذل مكابر لا يحمله على هذا الا التعصب اعادنا
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من السجدين وقع في هذا الحديث
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدين مكان الركعتين والمراد بالسجدين
 الركعتان بلا نشان كما جاء في رواية الباقرين انتهى قلت وسياق هذا الحديث
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدين الركعتان لقوله ولا يرفع يديه في شيء
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من السجدين ظاهر في ان المراد
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من السجدين وانما
 يقال رفرغ من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان اللف واللام في
 قوله السجدين ان كانت للعهد فابن هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيبقى
 الكلام مجمل ووقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس
 بعد كل سجدتين قيام بل يعد بعضها رقع وقعود لا قيام فنعين ان المراد
 بالسجدين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل
 اما قول المصنف سمع الله من حمزة فلا فرق عندنا انه يقول الامام والمنفرد
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقتضى كذلك تبعاً للشافعية واستدلوا بحديث

ابى هريرة رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله
 لمن حمده حين يركع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحديث
 وهو متفق عليه قالوا وهو يشناول مشروعية ذلك لكل مصل من غير فرق
 بين الامام والمؤتم والمتمرد انتهى فاذا انتصب قائماً ارسل يديه وقال
 ربنا ولك الحمد اى يقول ذلك المؤتم والامام والمتفرد وقال ابو حنيفة
 لا يقول الامام وقال صاحباه يقول في نفسه والا صم عند الاحناف
 ان المتفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابي حنيفة بقوله صلى
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك
 الحمد قال هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا الاياتى المؤتم بالتسميع
 عند فاعل الشافعي قلنا غايته بعد تسليمه ان يكون التسميع خاصاً
 بالامام واما انه لا يقول ربنا ولك الحمد فليس في الحديث ما يدل عليه
 والمعروف ان المؤتم انما يتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى
 ولو كان ما ذكره من حجة الزم ان لا يؤمن الامام لقوله عواذ اقال ولا
 الضالين فقولوا آمين وليس كذا ولو دللت هذه العبارة على القسمة
 كما يشهد به فكيف قال صلى الله عليه وسلم اذا امن الامام قامنوا وفي رواية
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الامام
 يقولها وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاحة فيكفله التسميع
 ونقضى ما تراه الفأحة فلا يسوغ له التسميع ويحتاج الى التمجيد بقوله
 ربنا ولك الحمد قلنا هم اساء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتم

سيان في قراءة الفاتحة كما امر بتحقيقه واذا كانت قراءة الامام قراءة المؤتم
 عدد كمر فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمثله هذه التخللات
 والتوهيات منطوق الاحاديث الصالح المشعرة بانه صلعم كان هديه المستقر
 اليهم بين التسميع والتحميد وهو لم يزل اماما مقتدى في الصلوة وغيرها
 كما روى عن ابن عباس ان النبي صلعم كان اذا رفع راسه من الركوع قال
 اللهم ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ الارض الحديث اخبر به مسلم
 والنسائي فقله كان اذا رفع الى اخوه ظاهر في الاستمرار لا شعاعا كان بذلك
 وهو دليل في ان الامام يجمع بين هذا مع التسميع لا فريدها اذا انقلوا مثل ذلك
 عن فعله المستقر فانهم انما يتلقون ذلك عنه صلعم وهم مؤتمون به وهو
 امامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنفية والله اعلم وليس اطالته
 بقدر الركوع والسجود وقال الشافعية هو ركن قصير حتى قال بعضهم
 ان اطالته بما يزيد به عن امر كان الصلوة الطوال يبطل للصلوة وهذا غلط
 واشد غلطا منه قول الاحناف وبعض المالكية انه لو انحط من الركوع الى
 السجود او رفع راسه عن الارض ادنى رفع اجزأه ولو كحد السيف وقد
 قد منافسا هذه الاخبار اما سمع الاحناف قول رسول الله صلعم ثم ارفع
 حتى تعتدل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا
 ونهيه صلعم عن نقرة كنقرة الديك او الغراب قال ابن الاثير نقرة الغراب
 المتابعة بين السجدين من غير طمأنينة بينهما اما بلغهم حديث عائشة
 كان اذا رفع راسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائما واذا رفع راسه

من السجود لم يسجد حتى يستوى جالساً وأما قول الشافعية أن الاعتدال و
 الجلسة بين السجدين ركعتان قصيرتان وأنهما غير مقصودين بذاتهما
 فليس بصحيح وإنما تقصير هذين الركعتين مما أحدثته بنو أمية في الصلوة كما
 أحدثوا فيها تركاً لتمام التكبير وكما أحدثوا التأخير الكثير وكما أحدثوا المواظبة
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما أحدثوا الدعاء برفع اليدين بين
 الخطبتين وكما أحدثوا تقدير الخطبة على صلوة العبد وكما أحدثوا غير
 ذلك مما يخالف هديه عز وجل في ذلك من أبي حنيفة رضي الله عنه من السنة وصح
 عنه صلواته أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل
 قد نسي من أطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن النبي كان رسول الله صلواته
 إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد أوههم ثم يسجد ثم يقعد بين
 السجدين حتى نقول قد أوههم وصح عنه صلواته في صلوة الكسوف أنه
 أطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه وكان ركوعه
 قريباً من قيامه وروى عنه أن ركوعه وسجوداً والرفع من الركوع و
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبة من السواء متفق عليه وصح
 عنه أنه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد
 ملائكة السموات وملأ الأرض وملأ ما شئت من شيء بعد أهل السماء
 والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند وصح عنه صلواته أنه كان يقول فيه اللهم اغسلني
 من خطاياي بالماء والثلج والبرد ونقني من الذنوب والخطايا كما ينقى

التوب الأبيض من الناس وباعد بيقي وبين خطاياى كما يا بعد تباين المشرق
والمغرب ووجهه صلعم انه كور فيه قوله لوى الحمد لوى الحمد حتى كان بقدر الركوع
وفى زمننا هذا اصامرا الاعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجدين
علامة بها يمتاز اهل الحديث والسنة عن اصحاب البدعة واكثر الناس
تهاونا بهذين الركنين جهلة الاحناف فانهم لا يقيمون صلهم فى الركوع
والسجود ولا يعتدلون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجدين
ورأيت بعضهم اذ اركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك راسه قليلا
الى الفرق واذا اسجد فلا يجلس بل يسجد سجدة اخرى كنقرة الديك او
الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لومت مت على غير شريعة
محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود واقله

ووضع جيته وكفيه وركبتيه واطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة
ويقول سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات هذا اقل ما يحزى فى السجود عندنا
فان اخل بشئ منه لم يعتدل له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام
فى الصلوة ان كان ساهيا او جاهلا وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم
يطل الفصل عرفا فان كان سجود الركعة الاخيرة سجدا وتشهد وسلم
وتعمر صلوته وان كان من غيرها اى بركعة كاملة وتشهد وسلم ايضا
والدليل على انه بتدارك حد يث ذى اليدين حيث قام صلعم قائم صلوة
بعد ان سلم اما ان كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام او فعل
ما يتأ فى الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما امر صلعم

المسح صلوته بالأعادة والأصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال
 أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعراً ولا ثوباً الجبهة و
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على
 سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه واليدين والركبتين والقدمين
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبية عن عمرو بن دينار عن طاووس عن
 ابن عباس بلفظ أمرنا وأقوله أمرنا أي أيها الأمة والأمر يجب علينا الاتقياد
 له والالتزام به وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً
 أن يكون لهم الخيرة من أمرهم وقال أبو حنيفة ومن وافقه لو اقتصر بوضع
 بعض وجهه كالأنف مثلاً جزأه لأن السجود المأمور به في القرآن يتحقق
 بذلك وما سوى ذلك قسنة وقال القدرسي وضع القدمين فريضة
 انتهى لمخصاً عن بعض كتب الأحناف وأقول قد ذكرنا السجود معاني
 ومدارج لغة وقد اشتهر شرعاً في بعض معانيه اللغوية واقتصر به على ذلك
 المعنى وهو في كل حاله يسمى سجوداً لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشأن
 في السجود الشرعي إذا عيّن الشارع هل يكتفي عنه بالسجود اللغوي المخالف
 للسجود الشرعي وكلام الأحناف هنا ظاهره أن الأحكام الشرعية تشمل على
 المعاني اللغوية أو على معاني تعصمها الدلالة اللغوية وإن لزم من ذلك هجر
 المدلول الشرعي وهي جناية على الشرع شنيعة ونحن نقول الأحناف
 ههنا فنقول أن السجود ونحوه ما يدل على معاني متفاوتة بحيث تختلف
 المعاني باختلاف جواهرها ولا شك أن اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة

دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه مجمل يحتاج الى
مباين فقصده اى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال
يا اختيار ما لا يعلم ان الله ارادة ولو كان هذا اجازة الماصم قولهم في الاصول
لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول الاحناف ان اختيار
بعض المعاني الغايب المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يبينه الشارع
واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير الاحناف للسجود هنا بما ذكروه وعلى
مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن
هو حتى الآن مجمل ياق على اجماله هذا خلاصة ما يلزم على مذهب الاحناف
من عدم تجويزهم تفسير السنة لجمل القرآن ومبهمه وانه لا يتعين
للقرضية ما عينته السنة من ذلك وسموا ذلك زيادة على القرآن ثم هي
تارة تكون عند هم واجبة لا تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساد وقارة
سنة لا ياتر من تركها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية
او بعضها على السان الصحيحة ومع ذلك يظنون انه يقدمون القرآن المتواتر
على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشأه عدم الفرق بين دلالة
القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذى عينته السنة
فمن نقول اولى الدلالات ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني الذى
عينته السنة قولاه فعلا وهم يقولون الاولى ان تحمل آيات القرآنية على
ادنى ما تصح به الدلالة اللغوية وما فى السنة انما يكون اكمل المعاني الذى
دل عليها القرآن وبذلك سماهم اهل الراى من سماهم من اهل السنة

اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قد يوه به بعضهم من قولهم ان تاسيس
 من هبنا على تقدير القرآن على اسواه يعنون بذلك سائر الرسول صلعم
 وعلمت انهم انما يقصدون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية
 اما ثبوتة عن النبي صلعم وليس اكثر مما يذكرون من باب تقدير نفس القرآن
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر مما يذكرونه من السائق و
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة
 وانما هو زيادة على فهمه واستيدافيه بانها مهم عن سائر الرسول صلعم
 واهل قرنته والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثني
 على رسوله صلعم وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجدته فهل مدحهم
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجد غير ذلك والثاني باطل فتعين
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا تعين ان السجود
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلعم وفعله معه اصحابه فسد ما زعمناه
 الاحتياق من قولهم السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والا تفق وقال
 بعضهم يجزى بوضع احداهما ولولم يجمع يديه وقد مية وركبتيه على الارض
 اذنا اذا نظرنا في الماثور لم نوما يدل على صحة ما ذكرناه وقد قلنا ما يدل
 على ان السجود الماثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عن صلعم
 ونزاع فيه اما الطمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسني
 سلوته وقد تقدم اما وجوب قوله سبحان ربي الا على فقد دل القرآن
 عليه وحيث لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلحها جعلوها في سجود كبريه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عنه في
 الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة واشتد بيده على
 انفه استدلال به ابو حنيفة روى على انه يجوز السجود على الانف وحدها
 وجه الدلالة انه ذكر الجبهة واشتد على الانف فدل على انه المراد ورد
 بان هذه الاشارة لا تعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلام
 من المصريح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الانف مراد له صلحها
 فيكون بقوله واشتد به مبينا لم ايد من الساجد ان يباشر به سجدة من وجه
 وهى الجبهة والانف وبذلك يستظهر الطال به الشوكاني في النيل من
 الكلام على تقدير الاشارة الحسبية على الدلالة اللفظية اذ ليس الكلام
 مقصورا على ذلك بل اذا امكن احوال كل من الدليلين كان هو الاخرى
 والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والانف
 عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجود ثمانية لا سبعة وهو يخالف نص
 الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الآخر
 هو ما يريد الا حنا فقلنا وما المانع من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي
 عضو واحد وجزئيه ومع ذلك يشيب ان يسجد على جزء من العضو الواحد
 كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لا سيما وقد روى هذا الحديث
 نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائوس ووضع يده على جبهته
 وامرها على انفه وقال هذا هو الوجه الذي تسمى ان الجبهة على المصريح
 به لفظا المبين بالاشارة في غير موضع من الحديث واشتد به وقال هذا واحد

نص فيها ذكرناه والواجب على المنصف الجمع بين الأحاديث مهما افكر لاسيما
والاخر هنا واضح لا يحتاج الى عناء ومشقة وقد اخبر احمد من حديث وائل
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده
واخبر الدارقطني عن طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يصبغ انفه من الارض ما يصبغ الجبير قال الدارقطني
الصواب عن عكرمة عن سلاوي اسمعيل بن عبد الله المعروف بسهمويه
في فوائد عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد احدكم فليضع انفه
على الارض فانكم قد امرتم بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث المسني صلوة
وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذا ذلك ان السجود على الجبهة فرض
وهي تعمر الانف فيكون السجود على الجبهة والانف الذي هو جزء منها واجبا
قطا هما الأحاديث وجوب السجود على العضو جميعه ولا يكفي بعض ذلك الجبهة
يضع منها على مسجد ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم وتمكن جبهتك والانف كذلك
لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الاعضاء لان
مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد
وقع الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلها او
بعضها لازما على المصل لوقع التفصيل عنه صلى الله عليه وسلم لما يجوز كشفه ولما يجب
كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علم انه انما يراد السجود عليها وهو صافي
بما لو كانت مكشوفة او غير مكشوفة وقد روي ما يدل على انه يشرع كشف
الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما اخبره

ابوداؤد في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد
 اعلم عوجهة فحسب عوجهة وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند
 الحاكم في الاربعةين والبيهقي بلفظ شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 في جباهنا واكفنا فلم يشكنا قال في النيل واخرجه مسلم بدون لفظ حو
 وبدون لفظ جباهنا واكفنا قال ويجمع بين الحد يثين بان الشكاية كانت
 لاجل تأخير الصلوة حتى يبرد الحرق لا اجل السجود على الحائل اذ لو كان
 كذلك لاذن لهم بالحائل المتفصل كما تقدم من انه كان صلى الله عليه وآله على الخمر
 وما ذكره وجيه وقد عورض حديث حسرة عمارة من سجد عليها باحاد
 تفيد بالصرحة صحة السجود على كور العمامة لكنها ضعاف كلها وقد قلنا
 ان احاديث الامم بالسجود على سبعة اعضاء لا تدل على وجوب كشفها
 ومن تتبعها متصفا ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه
 الاعضاء وانظر الى حديث انس قال كنا نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 الحرقاذا لم يستطع احدا ان يركب جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطع السجود من بشدة
 الحرقاقرن ذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كمالهم
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركتهم وهذا الفهم يستدعي
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما اخرجه في العجيم معلقا عن
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدهم في ثيابهم

وليسجد الرجل منهم على عامته ووجهه اليه حتى وقال هذا اصغر ما في السجود
 موقوفاً على الصحابة واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى
 الله عليه وسلم في ثوب واحد يتقي بخصوله حر الارض وبردها ذكره في النيل قال
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكبير قلت
 وروى نحوه الامام احمد قال في غنم الزوائد ورجال احمد رجال الصحيح
 فظهر بما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقم على الارض او على ما هو من جنسه كالخشب
 والحدس ونحوهما ويجوز على الثوب كما امره الله لا مامية ويجوز على الحصير
 ونحوه على الارض ولا يابس ولا ينفذ بين يدين الامامية وكان للنبي صلى
 الله عليه وسلم سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة
 انه من شعائر الزمان فقد منتهى بها حشاها وانما اصلها على السجادة
 الكبيرة من الثوب واحدة واحدة التي هي من الخوص او الحصير موضع
 السجود اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واقتداء بسنة واما القاء السجادة على العواتق
 والتزامها فبدعة مستحقة لا تليق في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه وانما
 كانوا يصلون على ما تيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجل صلواتهم
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان ينال سجدة
 ثقل راسه اى يجب ذلك بان يتحامل عليه بحيث لو كان تحتة ثوب قطن
 لا تكبس وظهر اثره على يده لو كانت تحتة لما تقدم من قول صلواتكم
 جهتك الحديث وان لا يهوى لغيرة فلو سقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منأ في الركوع والاعتدال وان ترتفع اسأفله
 على اعاليه لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المصنوع لا توجد بل
 ذلك ولقوله تعجرون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة
 فلا بل يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فارجع اليه هذا هو الواجب
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكمل ان يركع للهويه وقال الامام
 احمد بوجوب ذلك بلا رفع يديه رواه الهيثمي في مجمع يدين على ركبتيه
 ثم ركبتيه على مصلاه ثم يديه ثم يركعته وانقعه عن ثواب بن حجر
 قال رأيته رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد سجد ووضع يديه على ركبتيه
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه
 قال في المنتقى رواه الخمسة الا احمد وما ذكرناه من كيفية الهوى وما
 ينبغ ان يكون اول مباشر لمسجدة من اجتهاد في النيات هو من
 الجمهور واستدلوا به بما ذكرناه قال وحكاة القاضى ابن الخليل عن عامة
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب ورواه مسلم بن يسار
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الراى قالوا في قبول رغبة العاتق
 والاوزاعى ومالك وابن حزم الى استحباب رغبة العاتق في قبول الكعبة يزور رغبة
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد روى عنه كذا عن اوزاعى
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركعتي الفريضة الى ابي داود
 وهو قول اصحاب الحديث واحتجوا بحديث ابي مويبة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع
 يديه ثم ركبتيه رحمه الله و ابوداود والنسائي قال الحافظ هو اقوى من
 حديث وائل بن حجران له شاهدان من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة
 وذكره البخاري معلقا موقوفا انتهى وقال اخرون هو على ما قبله من الطبع
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابى هريرة بلفظ ان النبي صلى
 قال يعبد احدكم في صلواته فيبرك كما يبرك الجمل وليريد وقد روى
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابى شيبه هكنا اذا
 سجد احدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك كما يبرك الفحل و
 رحمه الله الاثر في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبه كذا وقد اخبر ابو داود
 عن ابى هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلى كان اذا سجد بدأ
 بركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب
 ابن سعد عن ابيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين قاعرا بالركبتين
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابى هريرة محققا
 فانه منسوخ واطال في المقام بما حاصله ترجيح ما ذكرنا واختارناه و
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابى هريرة وفي كل منها كلام وطعن
 فليس احدها ياولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث
 ما يشعر بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر
 ان يتفكر هل يمكن الحكم بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في
 هذا المقام اذا نظرنا اختلاف الروايات في حديث ابى هريرة وعلينا ان

لا مرجح لتقدير احد هاهنا على الاخرى قانا نجد انه يمكن الجمع بينهما بان تحمل
 الروايتين على ما افادته الرواية الثالثة عن ابى هريرة عند البيهقي بلفظ
 اذا سجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه على ركبتيه وجه
 الجمع ان قوله في رواية حديث ابى هريرة التي يقطن انها مناقضة لحديث
 وائل - ليضع يديه ثم ركبتيه - تحتل ان يراد يضع يديه على مصلاة و
 تحتل ان يراد يضع يديه على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما
 على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث وائل
 وهن الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مرويا ثم نقول انه لو لم يمكن الجمع لكان
 حديث وائل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث
 ابى هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما يثبت هو التمسك ان يكون سجود
 احد ههنا مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او لا فقد اختلفت
 فيه الرواية وغايته اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة
 واحدة وهي هل من وضع يديه على مصلاة قبل ركبتيه يكون سجود
 مثل برك البعير او من وضع ركبتيه قبل يديه يكون كذلك الحق
 كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يديه او لا واما
 فتولهم ان ركبتا البعير في يديه لا في رجليه فذلك مما لا غرض لنا به
 هنا لان وضع الركبتين او اليدين او لا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى
 للبحث في الركبتين وانما بحثنا ههنا الآن في ان اى الهيئات اشبه ببرك
 البعير ولا شك ان مقدم البعير اول ما يتخفص عند بركه وتبقى رجلاه

قائمتان فاذا اتوض فانه ينهض برجليه اولا وتبقى يداه على الارض على ذلك
 فمن اراد ان يقدر يديه حين سجوده فانه لا بد ان يهوى ويخفض راسه اليه
 وهذا هو صورة برك البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلعم فلا
 يبرك كما يبرك ان بعير كان الامر واضحاً في ان الساجد ينبغي ان يقدر
 وضع ركبتيه على يديه وما ذكرناه تتبين ركة ما قواه في النبل وصحة ما ذكره
 صاحب الزاد مع هذا كله لا نقول بعدم جواز وضع اليدين اولا على المصل
 سيما اذا هبت اليه العزة الطاهرة ولكن الكلام في الا فضل فتأمل ان هذا
 المقام كما قال في النبل من معارك الانظار ومضائق الافكار فان شق
 عليه ذلك لكبر سن او وجع او لفرط سمن فعل ما سهل وتيسر اي من تقديير
 وضع يديه او احدهما لان الله لم يجعل علينا في هذا الدين من حرج والنهي
 مع كونه مشتهراً محمول على عدم العذر ولثبوت ذلك في الجملة وذهاب
 العزة وبعض الائمة اليه كما تقدم وان يفرج يديه عن جنيته لا تنبأ
 كما روي ذلك في الصحيحين عن ابن بريدة عن ابي بصير عن ابي بصير
 واصابعهما حذوا ذنبه اي يجعل كفيه حذو منكبيه واطراف اصابعهما
 حذو اذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححه صلعم احدهما
 حديث ابي حميد ان النبي صلعم كان اذا سجد السجدة الاولى وقبض يديه ووضع كفيه
 حذو منكبيه رواه ابو داود والترمذي وصححه وثانيهما حديث وائل
 ان النبي صلعم سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين
 كفيه اي بين اصابعهما كما روي مفسر في احاديث اخرى فلا تعارض

وان يعتدل على يديه ولا يسطد ذراعيه البساط المكب كما روى ذلك
في الصحيح وان ينتشر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخرج به ابن عباس في
صحيحه انه صلى كان اذا ركع فوجر اصابعه فاذا سجد ختم اصابعه وان يفرق
بين ركبتيه ويرقم بطنه عن فخذيه وجنبه في سجدة وكذا في ركوعه
وتضم المرأة والخنثى لحد يث ابي حميد في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا سجد فوجر يمين فخذيه غير حامل بطنه على شئ من فخذيه ثم اياه
ابوداود والحد يث ميمونة عند مسلم كان النبي صلى الله عليه وسلم يجافي بيديه
قلوان بهيمة ارادت ان تمر مرث اما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلمصق
بطرفها بفخذيهما في جميع الصلوة وذلك لما اخرج به ابوداود في مراسيله عن
يزيد بن حبيب ان النبي صلى الله عليه وسلم على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما
فضم بعضكم البعض الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سنته وضعفهما
والحق بها الخنثى المشكل احتياطاً لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في
طريقي البيهقي الموصولين ما تروى عن بعض الصحابة والاذن
لا احفظ من خروجه انه تصلي المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلبه فيسائر
الامر كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الراية
في هذا امر سلة او ضعيفة وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني
من هذا الكتاب وان يوجه اصابعه رجليه نحو القبلة لقوله في حديث
ابي حميد واستقبل باطراف اصابعه رجليه القبلة اخرج البخاري واستدل

على ذلك بعض الاضاف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف جازله
استناد ما لم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من اين يجيئ بمثل تلك الاقاويل ثم
ينسبه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يجتهد فيه من الدعاء مع كمال التذلل و
الخنوع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي
للعبد ان يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتاجيه وليست تشعروضعف نفسه
وحقره وفقره الى ربه والاله حتى ينزل عليه من خيرة وفضله ورحمته
وقد تقدم تقدير سجدة صلى الله عليه وآله وسلم وحزرة بعشر تسبيحات وكان ربنا يقول
مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وكان يقول سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا انت وكان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك
ومعافاةك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصر ثناء عليك انت كما
اثبتت على نفسك وكان يقول اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت
سجد وبكى للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن
المخالقين وكان يقول اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله واوله وآخره و
علا نيته وسره وكان يقول اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في امري و
ما انت اعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطائي وعكلي وكل ذلك
عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت وما اسررت وما اعلنت انت
الذي لا اله الا انت وكان يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا
وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا واما في نورا وفوق نورا
واجعل لي نورا انتهى من الزاد ولم ينقل انه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقلد السجدة المعتادة ولعله كان صلح يفعله ذلك في بعض الاحيان ولعله
 يفعل بعضه مع التسليم في بعض سجدة وبعضه الاخر في سجود آخر و
 الرواة نقل كل منهم ويمكن ان فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة امر النبي
 صلح بها الاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه قمن ان يستجاب لكم قال
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الداعي اذا دعا
 في محل فليكن في السجود و فرق بين الامرين واحسن ما يجل عليه الحديث
 ان الدعاء نوعان دعاء تناء ودعاء مسئلة والنبي صلح كان يكثر في سجدة
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المثنى
 بالثواب قال بكون واحد من النوعين فسر قوله نعم اوجب دعوة الداعي
 اذا دعان والصحيح انه يعم النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مقيد ومن
 فروض الصلوة الجالوس بين السجدين اثنين مطمئناً وان لا يقصد يرفعه
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلح للمثنى صلح
 من حديث ابي هريرة ثم ارفع راسك حتى تطمئن جالساً متفق عليه و
 قال الاحناف لو لم يستوجبا لسا و صار الى الجالوس اقرب وسجد آخرى اجزاء
 ولم ار لهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث ترد عليهم وهذا القول منهم سمع
 للجهالة تراء التعديل حتى اني رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل بما
 تكون سبباً لغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكملوه ان يرفع راسه مكبراً غير رافع يديه ويرفع راسه
 قبل يديه ثم يجلس مفترشاً يفرش رجليه اليسرى ويجلس عليها وينصب
 اليمنى ويستقبل بأصابعها القبلة او يضع اليمنى على عقبه ويكون ركبتاه
 في الارض ويستقبل بأصابع رجليه القبلة وقد تقدم انه صلح كان يكبر
 في كل رفع وخفض اذما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع
 يديه في شئ من اعمال قعوده في الصلاة اما كونه يرفع راسه قبل يديه
 فقد دل عليه حديث المسني صلواته وغيره فان قوله صلح ثم ارفع راسك
 حتى تظلمات جالساً صريح فان رفع الرأس مقدم على كل ما يرفع اما كيفية
 جلوسه فلانه لم يحفظ عنه صلح في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما
 ورد غير ذلك في التشهد الاخير او في جلوس المعذور وقد روي ذلك
 عن وائل ورفاعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجم
 اليه في عظامه ويضع يديه على فخذه يعمل حد من فقيه على فخذه وطرف
 يده على ركبته ويقيض ثنتين من اصابع اليد اليمنى كالحلقة ويرفع
 السبابة اي الاصبع التي تلي الايامريد عوبها وقال الشافعية ينشرون
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكان
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن حجر انه قال في صفة صلوة رسول الله
 صلح ثم قعد فافترش رجليه اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وكبته
 اليسرى وجعل حد من فقه الايمن على فخذه اليمنى ثم قبض ثنتين من اصابع
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فوايته يحوكها يدها رواه احمد والنسائي

وابوداود ما كونه يرفع سبابة اليمنى فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا جلس للصلاة وضع يديه على ركبتيه
 ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الابهام قد عابها الحديث رواه احمد ومسلم
 والنسائي قاتلا اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني وافقني
 وعافني لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقول بين السجدة
 اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود
 الا انه قال فيه وعافني مكان واجبرني رواه الحاكم وصححه والبيهقي وابن خزيمة
 ايضاً بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارزقني فقط وعندنا ان الاثنان
 بكل ذلك مستحب لو روي في رواية يقول بين السجدة تين رب اغفر لي
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجود وقد عرفت مذهب
 الاحناف في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها واقرأها كما علمت
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا الاعتدال قالوا لانها شرعا للمنع
 لان اتيها فكانا قصيرين فان طول احدهما فوق ذكره المشرع فيه قد
 الفاقة في الاعتدال واقل التشهد في الجالس عامدا حاطا بطلت صلاته
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح اما قولهم انها شرعا للفصل فلتنزلوا
 انها شرعا لمجردة وانها غير مقصودة بالعبادة فيقال عليه ان هذا غير
 مسلم ولو رآه على ذلك يبرهان واما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه
 ما دليل هذا الذي يجب وايضا كونها غير مقصودين لا يستلزم وجوب
 التقصير ومع ذلك كل واحد من تعديلهما جائز له من غير ان يعتدل في كل واحد

حيث جعلوه محلاً للقنوت الذي هو عندهم لبعض من أبحاث الصلوة التي
 يسجد السجدة فقولهم انهما شرعا للفصل هنا يخالف قولهم هذا
 في الركوع لان القنوت مقصود بذااته وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين
 ريشن وان لم نقل ان القنوت في الزيادة هو ما ذكره الشافعية الا ان ذلك
 لا يوجب لهم وجوبه يبطل ما زعموه من وجوب عدم اطالة الاعتدال
 والجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت
 في التواضع وايضا هذا التعليل مع برودة وعدم استئذاده الى دليل هو
 راي في مقابلة النص فلا يصح ان يلتفت اليه واما ما الشافعي يروي عن
 امثال هذه التعليلات فترشدهم الى التفتت اليه واما ما الشافعي يروي عن
 ولنا ما روي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قال سمع الله لم يجله
 قام حتى تقول قد اوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى يقول
 قد اوهم ثم اذ سجد في رواية متفق عليها ان النسا قال اني لا اوال اصل
 بكم كما رويته رسول الله صلى الله عليه وآله يبعث يبا فكان اذا رفع راسه من الركوع
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي واذا رفع راسه من السجدة
 مكث حتى يقول الناس قد نسي قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه وآله
 هذا الركن بقدر السجود وهذا السؤال ثابت عنه في جميع الاحاديث ثم قال
 وهذه تركها اكثر الناس من بعد ان قرأ من عصر الصلاة ولهذا قال ثابت
 وكان انس يضع شدة ان اذكر تصغيره يمكث بين السجدين حتى يقول
 قد نسي وقد اوهم واما من حكى السنة ولم يلتفت الى من خالفوا فانه

لا يعياً بما خالف هذا الهدى وقال الحافظ في الفقه بعد ان ذكر صلوة النسيء
 لكن السنة اذا ثبتت لا يبالى من تمسك بها من لغة من خالفها وقال النووي
 صاحب المزاج ان الجواب عن هذا الحديث ضعيف قلت الشواهد الاحتمالية
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي واني حنيقة للاسراف فقط ومعه
 هذه الانتساب انهم كانوا يتبعون اجتهادهم في المسائل التي لم ترد فيها
 نص واذا ورد النص فكلمهم كانوا يخرجون ما قال او فعل محمد
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الانتساب لا يضر شهادتهم الشيباني
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الي من قول ابي حنيفة وهذا
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي
 في مسائل عديدة اما في زمنا هذا فقد قامت القيامة الاحناف حملوا
 على قول ابي حنيفة والشواهد حمدة على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المصنوع واقواله و
 يتبعون ما قال امامهم الذي يخطئ ويصيب فما لهم من السنة نصيبا منهم
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووفقه لهم لا يتابع النبي الكريم
 ثم يسجد الثانية كالأولى لقوله في حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة
 وفيه ثم السجدة حتى تظمن ساجدا ثم ارفع حتى تظمن ثانياً ثم السجدة
 حتى تظمن ساجدا ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رواه البخاري في الصحيحين
 ولتضمن جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يقوم عنها وفاقا
 للشافعية وقالت الاحناف لا يجلس ويدل على ذلك ثبتنا ابن القيم في الزاد

استدل الاحناف بحديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة على صمد ووقد ميه رواه الترمذي باسناد ضعيف وقالوا حصل بثبوت جلوسه صلى الله عليه وسلم على حالة الكبر قالوا ولا نها جلوسه استراحة و الصلوة ما وضعت لها ويقال عليهم ان ما استد لوايه لا يمتح به فلا يصح ان يا ول لا جلوسه ما هو اصل منه وايضا يعارض حديث ابي هريرة في قصة المسيح صلواته عند البخاري في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استد لوايه فانه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ترك الوقوف لا تعارض حديث الوقوف وقولهم انها جلوسه استراحة الخ يقال عليه ذلك ان هذا هو اصلها في التسمية والشعار ما سماها استراحة فلا ترد اوجاه السنن الثابتة الصحيحة وثانيا لا ينسلم ان الصلوة لا تشرع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى الاثنيان بافعالها واوقوالها بالاناءة بل المعروف من السنة ان الاثنيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان هديه في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى يترجم اليه النفس ومن هذا الباب السكينة بعد المفاتحة والسكينة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم امر بالطمأنينة في جميع الاركان ولم يجتد بصلوة خالية عنها والاحناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان مخالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يعلموا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصلي بسكينة بحيث يفصل بين أفعال
 الصلوة وأقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل
 للمستعجل الذي يمثل نفسه في صلواته بدورة تجلدة ولا بفتراه
 ينقر في ركوعه وسجوده كنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة
 لأنه ليستعجل في أداء الركعات بل يحرق بالحاجة البشرية وقال تعالى
 فإذا فرغت فانصب وإلى ربك فارغب فجلسة الاستراحة عندنا
 هي كنهل أية عن أية وقيل عن فعل وهي وإن كانت فعلا لكنها تأتت
 عن الأفعال المفترضة بكونها سنة ولهذا استحب تحقيقها بحيث يكون
 من التكميل كقيامها واللقيا مرجع لمرير لها ذكر ينصها وما استدلوها
 ياء لا يدل على حله بل هو من نفي هذه الجلسة لأن قوله كان ينهض
 في الصلوة على صندور قد ياء إنما يدل على استحباب النهوض كل
 وذلك لا ينافي أن يكون ذلك النهوض بعد الجلسة وعلى ما يستحب
 الحديث أن ينهض من هناك إلى مثل ذلك النهوض من من التشهد
 أو سجدوا استدلالا بغير ما روي مالك بن النضر أن أبا عبد الله
 عليه السلام يصلي فإذا كان في وتر من الصلوة ربه بعض حتى يستوفى
 فأما أن قال في التيقن بها أي بأية الاستسباوات مما جاء فقوله في
 من الحديث بين الصلوة فإذا كان في وتر من الصلوة التي يتأخر في ربه
 وأن حديثه في كل صلوة سر أها الراوي وذلك لا تنعاز بأن رد لا لنها
 بل لأن أو مرة ولا سيما ثم أراد على شأنا قال في التيقن بعد أن ذكره في الحديث

فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية
وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي
في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد وايتان وذكر
الحائل ان احمد رجع الى القول بها ولم يستحجها الاكثر واحتج لهم الطحاوي
بحديث ابي حميد الساعدي المشتغل على وصف صلوته صلعم ولم
يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض الفاظه انه قام ولم يتورك
كما اخبره ابو داود قال فيمتمل ان ما فعله في حديث مالك بن الحويرث
لعله كانت به ففهم من اجلها ان ذلك كان من سنة الصلوة ثم
قوى ذلك بانها لو كانت مقصورة لشرح لها ذكر مخصوص وتغيب
بان الاصل عدم العادة وبان ما ذكره الحويرث هو راوي حديث
صلوا كما رأيتموني اصلي فحكاياته لصفات صلوة رسول صلعم
داخلة تحت هذا الامر وحديث ابي حميد يستدل به على عدم
وجوبها وانه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعيتها على العالم تنفق
الروايات عن ابي حميد في نفي هذه الجلسة بل اخبر ابو داود
والترمذي واحمد عنه من وجه اخر يا ثباتها قال الحافظ انكر الطحاوي
ان يكون جلسة الاستراحة في حديث ابي حميد وهي كما تراها فيه
واما الذكر المخصوص فانها جلسة حفيفة جدا الاستغناء فيها بالتكبير
المشروع للقيام واحتج بعضهم (يريد شيخنا ابن القيم) على نفي كونها
سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلوته صلعم وهو

متعقب بأن السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف
صلوته صلحهما وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا أيضاً على
عدم مشروعية ثبوتها بما وقع في حديث وائل بن حجر عند الزاير يلفظ
كان إذا رفع رأسه من السجدة تين استوى قائماً وهذا الاحتجاج
يؤيد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على
أن حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف
واحتجوا أيضاً بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه يقوم كأنه
السهم وهذا الإيثار في الاستحباب المدعى على أن في استناده متها
بأنه كذب وقد عرفت فما قد منافي حديث المسح وصلوته أن جلسته
الاستراحة من كورة فيه عند البخاري وخيرة لا كما زعمه النووي
من أنها لم تكن كور فيه وذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبها
لولا ما ذكرنا فيما تقدم من انشادة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم
وما ذكرنا أيضاً من أنه لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك
الحافظ في الفقه وفساد الحديث إلى حميد بن زكريا جلسته
الاستراحة فتركه لهذا الحديث في مرثمة اليد بين هما يقتضيهما العجب
أن أخذوا ببعض رواية تكريه ببعض من جملة ما استبره القائلون
بنفي استحبابها كما في حديث وائل بن حجر عند أبي داود فإنه لم يقل
حديث الدارقطني عن أبي داود عن ابن أبي عمير قال
ذكرت خير ما سمعت من أبي أيوب السخري أنه قال إذا رفع رأسه

من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك
لا ينافي القول بأنها سنة لأن التولية لها من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
الحجرات إنما ينافي الوجوب فقط وكذلك تولى بعض الصحابة لها
لا يقدح في سنيتها لأن تولى ما ليس بواجب جائز انتهى ذكرته
برمته لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد من لا يتبع شبهة
في استحباب تلك الجلسة والافضل ان يأتي بها أحيانا ويتركها
أحيانا فاقتداء بالنبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم وإذا

قام نهض على صدره ورقد مية وركبتيه معتمداً بيديه على فخذي
لما قد مناه ولقوله في حديثه وائل بن حجر ذكر فيه كيفية الهوى
إلى السجود الحديث وفيه وإذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على
فخذي به رماه أبوداؤد وقد ذكرت صدره والقدمين في الأحاديث
استدل بها من تقي جلسة الاستراحة كما قد مناه ذلك فلا تغفل
ومع هذا القيام على صدره والقدمين سنة فيجوز تركه وكذا
يجوز الاعتماد بيديه على الأرض كما ورد في رواية مالك بن
الحويرث أخرجه الشافعي سيما إذا عسر لك برسن أو عذوان

بمد التكبير من حين يرفع رأسه من السجدة إلى أن يستوي قائماً
أي إذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد مناه من أن
جلسة الاستراحة لقصرها جدد اكتفى لها بمد التكبير وحيث
لم ينكر فيما يروى لها ذكر مخصوص وقد ثبت أنه كان يكره لكل خفض

ورفعه ولم ينقل انه كبير مرتين اعنى حين رفعه من السجود وحين
نهوضه من الجلسة علم انه يكتفى في ذلك كله بتكبير واحدة و
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويقعل في الركعة الثانية مثل
ما فعل في الركعة الاولى لقوله ع في حديث المسئ صلوته شر
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستفهم ويخففها عن الاولى
لما قد منا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه
يتعوذ سرا ولقصر الاستعاذة وكونها سرا لم يرد كرها
سكتة اذ مقدار ما يصرف لها من الزمن هو اقل او يساوي مقدار
وقت تواد النفس وذلك قد يجنفى على المقتدى وقد ثبتت في الاولى
نصا فلا بد مما يصرح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يجتمل ذلك وهو
لا يصح لنفي الثابت وقد قال تع فاذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز ترك ما قرأ وقته وسببه في القرآن
عند وجود مقتضيه البديل قاطع وهو هنا غير موجود واما
قول بعضهم وتوجيهه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية
وما بعد هاهي كالقراءة الواحدة فيكتفى بالاستعاذة في قراءة الركعة
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قد منا من لزوم قراءة
الفاصلة في كل ركعة كما قد منا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة
قراءة مستقلة لا تنضم ولا يعتد بتلك الركعة الا بها وذلك ظاهر في

يسقط ما اطال به في الزاد والنيل من عدم استحقاق التعوذ وليس
اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية ان يجلس
للتشهد الاوسط والاولى ان يفرش رجله اليسرى فيجلس عليها و
ان ينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة
بالثوراء وهو ان يفتش فخذ اليسرى على الارض وينصب اليمنى
ويوجه اصابعها نحو القبلة لورود ذلك في حديث المسعودي
عن رفاعه وقيه فاذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن واقرش
فخذك اليسرى ثم تشهد رواه ابوداود وفي اسناده محمد بن اسحاق و
لكنه صرح بالتحديث ويضع يده اليسرى على فخذ اليسرى ويبسط
اصابعها واليمنى على اليمين كذلك الا انه يقبض من اصابعها الخنصر
والبنصر ويحلق حلقة بالابهام والوسطى ويرفع اصبعه السبابة
ويحركها ويدعو بها وقالت الاحناف يبسط اصابعه يد يده وذعر
بعضهم وروى ذلك في حديث وائل وهو غلط سببه عدم اطلاع
وقصور الباع في علم الحديث واما ما يذكر في بعض الروايات من
الاقتصار على مجرد الوضع فليس فيه دلالة متعينة لما ذكرناه و
غايتها احتمال احد الامرين القبض كما ذكرناه او مطلقا والبسط كما
ذكرناه واذا كان الامر كذلك فلا وجه لتزجيم البسط وجعله المستحب
المتعين دون ما سواه وتزجيم احد المتساويين بل من محكم غير
مقبول ثم هل يجوز ترك النص الصريح لما هذله واما الواجب

حل المطلق على المقيد بل قبول الزيادة الصحيحة على البين متعين
 فمأيا لك بغير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن ثرقا لوا اذا وجد
 الاحتمال بطل الاستدلال وقوله من ان في البسط توجيه اصابعه
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوجيه
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي تحريكها ورفعها اشارة الى
 التوحيد ان المحرك المتصرف في خلق هذه الحكمة لا ينبغي ان تخلو عنها الصلوة
 المشتملة على انواع تعظيم الاله وحالات التذلل له من العباد لا سيما في
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل انساب لذلك من
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب و
 محل آخر من الصلوة كالسجود وغيرها قالوا لم يكن الا القياس والتعليل
 لكان مقتضاه ان ما ذكرناه انساب بهذا الموضع لا ما ذكرناه وقد عرفوا
 ان الاسلام جاء بين اظهر اقوام غرقت في انواع الشرك فما كان بشئ
 اهر فيه من اظهر التوحيد والتشهد اظهر له باللسان ورفع السبابة
 اظهر له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فتمتع الشهادات
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجمعها وبعض المتأخرين
 من الاحناف كالكيداني وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر المستحسن
 وخيرا ولم يشعرا هو اعلم بما قال ابو حنيفة ام محمد الشيباني الذي هو
 من خلص تلازم قوله به نشر علم ابي حنيفة وهو قال في موطاه
 يثيرو وهو قول ابي حنيفة والحامة من فقرائنا والعجب من شيوخنا المجد

كيف رحمه عن ذلك شاردة مع ورد الأحاديث الدالة على اثباتها وصحة
 النقل عن أبي حنيفة بثبوتها وأعجب منه قوله أن هذا غير ظاهر
 الرواية إذ ما جعله ظاهراً هو أخفى من ديب النمل واقطع لم يرو
 المبسوط أو الزيادات أحد بالسند الصحيح المتصل عن محمد بن كافر بن
 سوطاه بأسناد صحيح متصل ويقال أيضاً هذا تعليل وقياس غير
 مستند إلى أصل صحيح وبلا حلة جامعة وإيضاً لو كان صحيحاً فلا ينبغي
 عند وجود النص ولم لا يقولون هنا كما قالوا في الرفع أن مبنى الصلوة
 على السكون فتحرى أن يصح كالتأثير مبناً وقد عرفت أن الصلوة
 مشتقة من تحريك الصلوة وهي عبادة عن الحركات المخصوصة
 فمبناها على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يفتك
 عليها البلاء والصبيان وهل يجدى مثل هذا الأوهام والظنون
 يوم لا يتفهم مال ولا يتون واستدل أصحابنا بمحمد بن عائذ بن حجر
 أنه قال في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قافترش رجله
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مفقده
 اليمنى على فخذه اليمنى قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة
 ثمر فم أصبعه فوايته يتركها يد عوبها راء اسم التساكى وأبو داود
 وقد روى في قبض أصابع اليمنى ونصب السبابة روايات بالفاظ
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخترناها والرواة عبروا
 بالفاظهم وإرادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت الشافعية

لا يجوز المسححة اى السبابة وكرهوا ذلك كما حرم الكيد الى الامتثالة
 كاهل الحديث وبالمعظم حتى قالوا تبتل الصلوة به ولو كان هذا
 القول عند هم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله
 فحقه ان يخيس حتى يتوب او يعزر تغزير شديد الاول لم يعرف
 الاحتاف ان ابا يوسف اما ممر حدث يوما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحب
 الدباء فقال رجل انا لا احب الدباء قد عاب ابو يوسف بسيفه ونطم
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صار من تدوا وانشأ شيخنا الشوكاني
 في النيل الى ترجيم القول بعد ما استحياب التحريك والحق ما ذكرنا
 اختاره ابن القيم رحمه في الزاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يتشاور بالسبابة ولا يجوزها الحديث
 رواه احمد وابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه لان هذا اتفاق
 وما قد مناه مثبت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء
 لم يستوعب ساكروقت التشهد ولم يراوى هذا الحديث الى اصبعه
 صلى الله عليه وآله حين الدعاء بل رأى قبله او بعده فليتأمل وليس ان يتشهد
 بالماثور وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
 تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل
 الستة في الاول بدون الماثور ولا تضم الصلوة في الجلسة الحقيقية الاله
 لو ورد ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وآله اذا قعد تقرأ

في كل ركعتين فقولوا الحمد يثا الى آخره من اء احد والنسائي اما كونه
 بدون الماثول لا تحصل السنة في الاول وانه لا تنضم للصلاة بدونه
 في الاخير فقد دل عليه حديثه وهو عند الجماعة كما في المنتقى بلفظ
 علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد كفي بدين كفيه كما يعلمني السورة
 من القرآن الحديث فقله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في فعل
 الاعتد ادبعية اى لتأدية السنة او القرض ومفهوم قوله في بعض
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثليه المصلحة
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض فيجوز
 للمصلحة ان يقرأ ما شاء من الفاظه الواردة وانما سبما قرأ التشهد ابن
 مسعود وسبما تشهد ابن عباس وسبما الاخر واحب ان يجري على
 لساني ما جرى على لسان حبيب الله وروى عنه واختلغوا في ايها
 افضل فذهب اصحابنا وجهور الفقهاء الى ان تشهد ابن مسعود
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الائمة الستة لفظا ومعنى
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهدات الثابتة
 من وجه صحيح وكذلك نقل اجماع القاضى ابو الطيب الطبرى
 كذا في النيل ثم يتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به ربه لصحة
 ذلك عنه صلواته ورفاهة ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صلواته
 للمصلحة ان يدعوى في هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

أو الدنيا ولا يلزم عليه الاقتصار على ما ورد عنه صلحهما وفي القرآن
 وقال الأحناف ان سأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجني فلاته
 تقسد صلوته وهذا الكلام قاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي
 خلافه وليس لاحد ان يحجروا سماعاً وما يستحبه عملاً الا تياناً بأكمل
 الصلوة على النبي صلحهما أي وما تحب الا تيان به من الادعية المأذون
 لنا فيها أي وان لم تكن مأثورة الصلوة على النبي صلحهما والصلوة على
 آله معه صلحهما وعدم ذكرها في التشهد المأثور لا ينبغي استحباب الا تيان
 بها في الدعاء المأذون لنا فيه وقالت الشافعية لا تنس الصلوة على
 الأهل معه في التشهد الأول مع قولهم بسنته الصلوة على النبي صلحهما
 حتى انهم شرعوا لتأديتها سجود السهو ولم يأتوا ببرهان على هذه التفاريع
 اذ لم تبتنى على اصل صحيح والذي ينبغي ان يقال انه اما ان تشترع الصلوة
 عليه صلحهما قاله مثله يتم له واما ان لا تشترع فكذلك والدليل انما يدل
 على عكس ما زعموه والنبي صلحهما قد نهي ان يصلي عليه الصلوة البتراء
 والصلوة البتراء هي ان يقولوا اللهم صل على محمد وعيسكو فما اسحق
 ما ذكره بالكراهة والعجب العجيب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة
 من صلى على الأهل معه في هذا الموضع فاعتبروا يا اولي الابصار و
 اما من الشافعي برئ عن امثال هذه الزهات والسقطات انما هو
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشفة الذين يبتغي قرب الآله و
 الرسول في التباعد عنهم وقالت الأحناف لا يزيد المصلي في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله مردود يصريح الحديث كما تقدم من لقوله
 صلحهم في الحديث بل يفتقر لغير واحد كمن الدعاء اعجبه اليه وليدع
 به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم من قول الاحتاق هنا من اغرب
 ما يتصور فانهم استدلوا ببعض الحديث وردوا بعضه الاخر وكذلك
 حديثهم في مواضع اخرى كما في حديث من ادرك ركعة من الفجر
 فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر فقد ادرك العصر
 فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الاول وما ادركه بما اذا
 يجيبون اذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الامور
 واما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى مستند عليه
 بقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
 في وسط الصلوة واخرها فاذا كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من
 التشهد واذا كان اخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه اربعة
 حكاية فعل وما قد مناه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعل صلح
 وذلك امره لا منته والواجب الالتئام بقطع النظر عن هذا كله
 فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها وغايتها
 استواء الفعل والترك واما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للبتة
 وايضا ما ذكره ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في
 اتمامه وذلك بان يختصر في الادعية بعد التشهد والصلوة على النبي
 صلحهم وذلك للاتباع في ذلك قال في الزاد وكان صلحهم يخفف هذا التشهد

جد اجتهاد كانه على الرصيف وعلى الحجارة المصاة ويتنهض مكبرا على صدره
 قداميه وعلى ركبتيه معتد اعلى فخذه كما تقدم في القيامة عن جلسته
 الاستراحة وعلى هذه ادلت الآثار وقد تقدم بعضها والتهوض على
 الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الارض سيما اذا عسر

لكبر سن او رجع في الركب او غيرها فاذا استوى قائما رفع يديه
 كما فعل عند التحريم خلافا للاحناف ولنا ما روى مسلم من حديث
 ابن عمر انه كان يرفع يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به
 في حديث ابى حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه
 الاحناف وغالوا ببعضه كما هو دأبهم قال في الزاد بعد ان ساقه
 بطوله هذا السياق ابى حاتم في صحيحه وهو في صحيح مسلم ايضا وذكره
 الترمذي مصححاً له من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه كان يرفع يديه في هذا الموضع ايضا ثم كان يقرأ
 الفاتحة الحمد والسر في ذلك ان الشارع جعل كل شفع صلاة
 فشرح الرفع حين الشروع في الشفع الثاني كما شرح حين الشروع في
 الشفع الاول تامة وانما لم يكن التشهد الاوسط واجباً ولا قنوة
 لان النبي صلى الله عليه وسلم تركه سهواً فسيتم المصافحة فلم يعد له بل استمر
 سجود السهو ولو كان واجباً لعاد له عند ذهاب السهو بوقوع التنبيه
 من المصافحة فلا يقال ان سجود السهو يكون لجبران الواجب كما يكون
 لجبران غير الواجب لاننا نقول لا يحل الدليل فهو لنا هو علم العود لنعلم

بعد التنبيه على السهو واما مد او منته صلح لفعله فلا يكتفى للدلالة
 على الوجوب والفرعية قلت واعظم ما استدلل به من قال بالوجوب
 ههنا ان فعله صلح المستمر هو بيان لمحل واجب ولذلك قال صلح
 صلوا كما رأيتموني اصله واستظهر واعلى ذلك ايضا بما يذكروني بعض
 روايات حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن رفاعه بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا قمت في صلوته فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فاذا
 جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافترش فخذ اليسر ثم تشهد
 رحمه ابوداود قال في النيل هذه الزيادة اعني قوله فاذا جلست في
 وسط الصلوة الخ تفرد بها ابوداود وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكنه
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا ايضا بان قول صلح
 في حديث ابن مسعود اذا قعد ثم في كل ركعتين فقولوا التحيات
 الحديث امر والاصل في الامر الدلالة على الوجوب وقد اجاب صاحب
 الروضة عن هذا الاخير بان بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم
 الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وانما نحن بصدد
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الامر للوجوب في حديث ابن مسعود
 الا بعد اثبات وجوب القعود بعد كل ركعتين لان الامر بالتشهد فيه
 انما يتوجه الى من قعد فاذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد
 انما هو تأييد لكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تأييد لها
 فما كان واجبا من ذلك فاذا كاره واجبة وما لا فلا وهذا أولى ما يقال

في الجواب وان لم يرد كروة واما استدلالهم برواية سقاة فالجواب
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا تجوز روايته
 وان صرح بالتحديث وايضا لو صح الاستدلال به على الوجوب لا يقتضي
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان
 الواجب المجمل فممنوع على اطلاقه لان العلماء انما نصبوا البيان الجمل الواجب
 ما هو كحديث المسئ صلوته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلى
 في صلوته واجب ودعوى المداومة والملازمة المستمرة غير مسلم لان
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعد منها وذلك لعدم رجوعه صلى
 لفعل ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جبران الواجب
 لعله يكون بسجود السهو لما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك
 على ان المعروف مما دلت عليه الاحاديث ان من ترك فرضا واجبا من
 الصلوة ولم يتمكن من استئنافه ان يعيد صلوته كما دل على ذلك
 فقوله صلى المسئ صلوته ارجع فصل فانك لم تقبل ولو كان شيئا
 من ذلك ينجز بسجود السهو لبيده صلى له ومن فروضها التشهد الأخير
 وقعوده والصلوة على النبي صلى فيه وذلك لحديث ابن مسعود قال
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على
 جابريل وميكائيل فتنازل رسول الله صلى لا تقولوا هكذا ولكن قولوا
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى رواية الدارقطني وقال اسناده صحيح
 وهذا الخبر ورأيت من ابن مسعود بانه فرض بعد ان لم يكن عليه

فلا يبارضه حديث المسعى صلوته والاصل في قول الصحابي فرض علينا
 الرواية لا الراي لاسيما اذا تعينت الراوية بقربينة كما هنا قال في النيل
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن راجع الرواية لانه بعد دها لا بعد الراي
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبار عن حكم الشارح
 وتبليغ الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجويزه فاليس بفرض
 فرضا بعيد فالاولى الاقتصار في الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر
 في حديث المسعى صلوته وعدم العلم بتأخر هذا عنه انتهى قلت وهذا
 الاقتصار في الاعتذار غير سد يد لان قبول الزيادة من الثقة متعين
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب تفرده بآفاق من اوجبه
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبين له محلا غير ان يقود كما في حديث ابن مسعود
 وغيره ويحرم ان قعاء كالكلب كحديث ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نقرة كنقر الدابة وانقاع كقعاء
 الكلب والتفات كالتفات الثعلب رواه احمد قال في مجمع الزوائد
 استناد احمد حسن وهو يقتضي الفساد ومقتضى قول من اطلق
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما صلوة من ان النبي يقتضي
 التحريم والفساد والحق ان فعل المنهي عنه حرام وفساد فمن فعل
 ذلك علما عامدا بطلت صلوته عندنا ينص هذا الحديث فان قيل
 يلزم مكر ان تقولوا يبطلان صلوة من التفات كذلك قلنا والامر كذلك
 لو لا ما نقل انه صلى الله عليه وسلم التفات في صلوته وعليه ففعله صلى الله عليه وسلم

عند هوان
 يضم اليه
 يداه على الارض
 وينسب ساقه
 هذا هو الذي
 درود الراجح
 براهنه واما
 النعم الاخر
 من الاقتصار
 هو ان يتقدم
 اليه على
 عقبيه ويكون
 ركبته في الارض
 فغير مستح في
 الجلاس بين
 المسجلين و
 رواه ابن
 عباس و
 وفاته العباد
 ١٢ منه

للنهي في الالتفات الى الاباحة للحاجة كالخوف ونحوه اى كما يعذر الرجل
 في ترك فروض الصلوة لانك اويقال ان الالتفات بالصفة المذكورة
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات الثعلب
 والتفات صبي ما كان على الصفة المذكورة وليستنبط من هذا الحديث
 وجوب القعود للتشهد الاخير لعد مرتعارض الاحاديث فيه بخلاف
 القعود لجلسة الاستراحة والتشهد الاوسط كما تقدم ذلك فتأمل
 والاقعاء المنهى عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض ويصير ساقيه
 ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وما سوى ذلك فكيف فعل جاز
 اى لا نعتقد الاجماع على جوازها وتحصل باى هيئة ما تورة جالس اما خص
 بمحل فالسنة ان يخص بمحله الذي عين له والتورك في الاخير اولى
 خلافا للاحناف استدل الاحناف على ان الافتراش في التشهد الاخير
 هو الاول كالاول بحديث وائل وعائشة قالوا لان ذلك اشق على البدن
 فكان اولى من التورك قال بعضهم وحديث التورك ضعفه الطحاوى
 او يحمل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بحديث وائل وعائشة
 بان الافتراش قد ورد مقيد ان كثر من الاحاديث بالتشهد الاخير
 ويقطع النظر عن ذلك كله فقائته ان يدل ذلك على مشروعية الافتراش
 مطلقا واما كونه الاول في الاخير فما لم يذكر في هذا الحديث الذي
 استدلو به واما قولهم ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التورك
 فيقال عليه ان هذا الذي ادعوا به دليله دليله صحيح في كل ما يكون

فيه الاختلاف والافاق لم يصرح بالاولوية في المشهد الاوسط لان
بعض الجلسات اشق منه بل تكون التخفيف فيه مطلوب لان المصلحة
فيه كالمستوفز للقيام وذلك اسهل لمن يريد القيام ولم يكن عليه
ذلك المشقة وعدل ما نرى نقول ان التوراة في التغيير هو الاول والثلاث تشغل
مشقة الجلوس مقارنتها عن اغتصاف المطلوب في الصلوة فان كان
مثل تحليلهم محمد المنتشر بع وبيان الاولى عن غيره فرائد كنهه من التعليل
هو اولي ما ذكره ودديلنا ما هو نص في محل النزاع عن ابي حميد انه قال
وهو في نظر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت احفظكم له لو توسعوا لله
صلى الله عليه وسلم اذ اكير جعل يربطه بزاوية منكبته واذا اكرم اسكن يديه
من ركبتيه ثم يصير ظموره فاذا سهر راسه استوى حتى يعود كل فقار
مكانه فاذا اسجد وضع يديه خير فاقوش ولا قابضهما واستقبل باطراف
اصابعه رجله القبلة فاذا اجلس في الركعتين جالس على رجل اليسر
وتصيب اليمنى في التوسعة والركعة الثانية قد مر رجله اليسر وتصب
الاخرى وقعد قليلا وقعد ثانيا ثم سجد سجدته الثانية واذا سجد
فما لا يلتفت اليه ولا يفتت اليه ولا يفتت اليه ولا يفتت اليه ولا يفتت اليه
وقد لا كتابه من التوسعة الثانية والركعة الثالثة وليستد بالها اذا كانت موافقة
لزمه غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين في هذه الحالة الكبر في غاية
السقوط لان الرادى في هذه الحالة الكبر في غاية
ما لم يرد في التوسعة الثانية والركعة الثالثة ولا يفتت اليه ولا يفتت اليه

كما نحن بصدد هذه مرة في العصر وإنما كان الحجة كذلك لشدة المشقة وكثرة
 المؤن والمصارف وأما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كل يسير
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولولم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل
 دافعاً على وجوب الشاء عليه والدعاء له وذلك لما له صلى الله عليه وسلم من المنة العظيمة
 على كل مؤمن اذ شكر المنعم لا زرع عقلاً عند تجد كل نعمة كان صلى الله عليه وسلم
 الواسطة والسبب في حصولها ولهذا اجاء في الحديث من سن سنة
 حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الحديث اى لكونه السبب فيها و
 ايضاً ان الامر بالصلوة عليه صلى الله عليه وسلم في الآية قد وقع موقع الجواب لقوله
 تتحان ان الله وملائكته يصلون على النبي وان كان قوله تعالى يصلون فعل
 مضارع وهو يقتضيه الدلالة على الحال والتجديد في الاستقبال كان لما ترتب
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حمل الامر في الآية على مرة في العصر فتعين
 ان وجوب الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم الواجب المتكرر فاذا اجتثت في وقتها
 ومحالها وسببها بحث منتصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقتها وهو
 السلام عليه اكل الصلوة وازكى التسليم وارق التحية ويريد قوله
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن سهل بن سعد
 ان الصلوة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم اكره وقال صحيح على شرطها وفي
 رواية عن ابى مسعود مر فوعا من صل صلوة لم يصل على فيها ولا على اهل
 بيتي لم يقبل منه اخوجه الدار قطنة وفي سنده جابر الجعفي ضعيف
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر متروك وقد تقدم

انذ ما ج السلام واذ راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك
 اصحابه كما روى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وعرفنا
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم يطلبون التشرية) قوله تعالى صلوا
 عليه وسلموا تسليما وتفسيره بعد نزوله قال قولوا اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى رواه
 الجماعة الا ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يذكره و
 عن ابى مسعود قال اتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في مجلس سعد بن
 عباد فقال له بشيئين سعد امرنا الله ان نصل على علي فكيف نصل
 عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قمنا انه لم يسأله ثم قال
 يا رسول الله صل على قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث واخوه
 والسلام كما قد علمتم رواه احمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه
 ولا احمد في لفظ اخو شوه وفيه فكيف نصل عليك اذا نحن صليين في صلواتنا
 وهذه الزيادة اخوها ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم
 واخوها ابو حاتم في صحيحه فقول الصحابة رضوان الله عليهم قد عرفنا
 السلام اي حيث علمتنا اياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (اي في
 ضمن التشهد) فكيف نصل عليك اذا نحن صليين عليك في صلواتنا

والنبي صلى الله عليه وسلم قد أقرهم على ذلك القهر فعلمهم الصلوة الواجبة وقالوا
السلام كما علمتم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا
عليه وسلم وانت يا مخلصنا الصلوة والسلام عليه بعد فرض
واجب بنص القرآن ولا يجوز حمله على مرة في العمر لما عرفت وإن ما يجب
في العمر مرة فهو كثيرة من الواجبات لا بد من بيان وقته ومحلّه أيضاً
وما هنا ليس كذلك ولا بد أن يكون مشروطاً باستطاعة أو مسبباً
بمسبب يبعد وجودة كما هو حيث لم يكن شيئاً من ذلك فثبت أن أحد
الأمرين إما أن توجب في الصلوة كما في الخبر العجيزة أو كما ذكره بعد على
كل تقدير فيتعين افتراضها في التشهد الواجب إذ فيه ذكر النبي صلى
الله عليه وسلم قال الشافعي من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
فانسدته فإن قيل يلزم على هذا إلجائها في التشهد الأول أيضاً وكما ذكر
قلنا القول بوجوبها في التشهد الأخير متعين للقرائن والمؤيدات و
لا يبعد التزام القول بذلك في التشهد الأول وكما ذكره في نسخة عليه وسلم
فتمام ذلك فإنه جرى بالتأمل وإن بحثت المسألة كما في حاشيتي في التشهدين
وتبعه السيد ويكفي أن يتشهد ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بكلماتهم من المأثور
وقد تقدم أن أفضل التشهدات تشهد ابن مسعود وثبوته في النيل قال
النووي في شرح المذهب ينبغي أن يحكم بما في الروايات العجيزة وذكرها
أقر قال وقال العراقي في عليه ما في الروايات الفاظه هي خمسة يجمعها
توكل اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الذي وعلى آل محمد

وورج خود لك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الروضة
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلعم اذا فرغ احدكم من
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية
 الاخرى **ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم** ليكون اقرب الى
 ارجاءه لقوله صلعم فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث وراه فضالة
 ابن عبيد اخروجه الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلوة لم يذكرها
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يتدب فيه الدعاء فقد
 احسن قال في الزاد واما المواضع التي كان يدعويها في الصلوة فسيعة موطن
 احدها بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعد الفراغ
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع ان هم ذلك
 فان فيه نظرا الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفع
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى اخوة الرابع في الركوع الخامس في سجودة
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابع بعد التشهد وقبل
 السلام قلت وكذا بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله
 ابن مسعود فهذه مواضع الدعاء في الصلوة **وللمصلين ان يدعوا بما شاء في**
احد هذه المواضع سيما من الادعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي ورجحت
 بتعيين المجل او من غير تعيين ومنها فعل فقد احسن **ولا يابى من رفع الايدي**
في الدعاء اذا كان قائما او قاعدا وقد اخبر الترمذي عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

مرفوعا الصلوة متين متين تشهد في كل ركعتين وتخشع وتضرع وتمسك ثم
 تقنع بين يديك يقول توفعها الربك مستقبلا يبطونها ويحك وتقول يا رب
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا او في رواية فهو خداج ومن حمل هذا
 الحديث على الدعاء بعد الصلوة فقد اخطأ وسياق الحديث دال على خطأ
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الدعاء يرفع اليدين بعد الصلوة الا في رواية متشادة
 ولا يثبت ان الدعاء كان يلزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكر الله بعد
 الصلوة احيانا يادعية واذكار سيجي ذكرها وحيانا كان يروح اذا سلم
 بينا وثم الى حاجته ولا يدعو والعجب من اهل عصرنا سيما من اهل الحنف
 انهم يثبتون الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كذا فيعيبون
 عليه وهذا اهل عظيم بالسنة ويتركون الدعاء في الصلوة في اكثر المواضع
 انني ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يجوزون فيه رفع اليدين مع ان
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي مدلولها لغة وحديث الفضل ال عليه صراحة
 واخر فروضها التسليم وقيل هو واجب تصحيد وانه وباتمة تاركه وقبل ليس
 بواجب السلام في آخر الصلوة مشروح بالاجماع وهو ركن عند الشافعي ومالك
 واحمد وقالت الحنف هو واجب احتياط وليس هو من الصلوة وعدم
 الوجوب قد نقله في النيل عن جماعة وعدمه ابا حنيفة وفي الهداية خلافه
 واعل مراد صاحب النيل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على مصطلح
 الحنف واختار صاحب النيل عدم الوجوب لكنه في الدلائل اكتفى على القول
 بالوجوب والسيد في الرخصة او لا مرجح القول بالوجوب ثم اضطرر في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلال الاحناف بما يروى من حديث ابن
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم
 فقم وان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب
 الا انما اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً وبمثله لا يثبت الفرضية والله اعلم
 وما ذكره فاسد من وجوه احدها ان هذه الزيادة في حديث ابن مسعود
 قد تكلم اهل الحديث فيها ودونك ما ذكره وفي النيل واما حديث ابن مسعود
 فقال البيهقي في الخرافيات انه كالتناد من قول عبد الله وانما جعل كالتناد من
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليم بن كرواه هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود
 مفصولة من الحديث ولا مدرجة في آخره وانما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن
 الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول اكثر الرواة عنه ورواها شاذية بن
 سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق ابى الحسن
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلوة التكبير والقضاء
 التسليم اذا سلم الا ما فقم ان شئت قال وهذا لا يروى عن ابن مسعود
 وقال ابن حزم قد علم عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضاً وذكر رواية ابى الحسن
 هذه عنه البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لا ابن مسعود
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة
 المنكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النوى
 في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها ملحة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحو
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ابان فانفقوا على ترك هذه الزيادة
 في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن ابن
 مسعود على ذلك انتهى فقولهم لنا ما روي بنا من حديث ابن مسعود قد
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف
 عليه لانه ما لا يعتد به فيه مجال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما عرفت ما نقله
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه
 قالوا يجب حمل المطلق على المقيد اي فما روى عن ابى الرحوص مقيد بالتحديد
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما روى عن ابن مسعود اذا لم يعلم ان يدل على
 الفرضية لمنافاة التخيير لها فكيف صح ان يكون دليلا للوجوب ولئن سوغ
 الاحتياط القول بالاجاب فلم لم يسوغ القول بالفرضية فانه لا فرق بين
 هذا او ذاك اذ كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يشرح من الدين ما لم
 ياذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيد تبع الشوكا في حيث
 قال واما كون التسليم واجبا او غير واجب فقد تقدم ان المرجح حديث
 المسيح صلوته وانه لا وجوب لغير ما لم يذكرفيه الا ان يثبت ايجابا به
 بعد تأريخ حديث المسيح ايجابا لا يمكن صرفه بوجه من الوجوه انتهى
 عللوا ذلك بان تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في الغيل
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي روايات حديث المسيح صلوته) فاذا فعلت

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الاوسط والافتراش فيه
 قد ذكر في بعض روايات المصنف صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول و
 اتفقوا على عدم وجوب الثاني اعني الافتراش في صلوات التشهد المذكور
 ايضا التشهد الاخير لم يذكر في شيء من رواياته وكذا النية في اداء
 الصلوة لم تذكر فيه وبناء على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون معيارا لوجوب
 نعم اذا اخذنا جميع طرق الصحاح فان كل ما فيه من وجوب
 بصلوة من ترك شيئا منها وزيادة ذكر جلسة الرسا في التشهد
 الاوسط والافتراش له في بعض رواياته قد مرها ما هو اسهل من التشهد
 محمد بن اسمعيل البخاري ولا يخفى دقة هذا في نقل الاتحاد بين ما ذكرنا
 الواجبات لم تذكر فيه عند جمهور العلماء فجعلوا معيارا لهم هو وجوب
 غيره متفق عليها والحق ان صيغة الاداء اجاءت في حديث احمد بن
 الواجب وان لم يدل حديث المصنف صلواته على عدم وجوبه بل هو
 تاسيها او على تأخره وخلاصة القول هنا ان يقال ان حديثه لا يثبت
 والتعليم الذي بينه وبينه انما كان سببا في قول ذلك من وجوبه
 الواجب الذي ربما يخفى على مثله فعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يفتي بصلواته انما هي
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ التسليم في كل ركعة
 العسيرة سيما والنبي صلى الله عليه وسلم جميع المسلمين لم يذكر في رواية
 ونقل فاذا لم يعلمه صلى الله عليه وسلم ذلك فاما الكافي بما رآه من اتبانه به وانتفى عنهم

فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك فلا يعارض ما ذكرناه من افتراض التسليم
 لأن التسليم هو تحليلها ولا شك أن التحليل والخروج منها أن يكون إلا بعد
 ما هو صلواته لا يبين له نية التحليل والخروج والتحليل منها فهو إما مسدود
 عنه إما غير مسدود، وإن المسدود ما ظهر من الضمير السدود وإما لا كونه الكيفية مما رآه من
 نية فانه بين نية من ادعى بقاءه في تركه صلواته التعليم بطل الاستدلال
 بحول بين التسليم على نية على عدم مراعاة فرض السلام وإذا ضم إلى ذلك أن تعليم
 التسليم صلواته لا يبين مسدود كان قبل فرض التسليم كما ذكر ذلك البيهقي كان ذلك
 في نية القوة كان به يظهر احتمال ثان وهو أنه يمكن أن يكون وقع تعليم
 التسليم صلواته قبل انقضاء التسليم لا سيما وقد قال ابن مسعود إن التسليم
 قبل أن يقرض حليتنا الشهود، سلام على الله الحمد يث فاذا كانوا يصلون
 في صلاة الطهر فبعضهم ثلث إن يقرض فيها التشهد الأخير وقبل أن يقرض في
 ثلث التسليم ثم المرحوم يقول بنا خير حمد يث التسليم صلواته عن حمد يث
 فإذا مضى التشهد والتسليم فاذا لم يكن من جملة فاترك ما حمى عنه صلواته
 فتكون ما روي لا سيما إذا أمكن الجمع كما قد منا ذلك من الاحتمالات
 احتمال ثالث من بين التشهد والتسليم عن حمد يث التسليم صلواته أقوى
 من غيره لتعريفه فيه بأن ذلك فرض بعد أن لم يكن فرض ليس في حمد يث
 التسليم صلواته شيء من ذلك وما ذكرناه يبين فساد ما شكك به الأحناف
 وسقط ما اعترض به في النيل وأما الجواب عن عدم ذكر النية في حمد يث
 التسليم صلواته فيقال أنه من اليد يفي أن من قام إلى الصلاة فهو لا يقوم إليها

لا يقصد فعلها وهذا هو النية فاكتمل عن تعليمه اياها لظهوره ومن ابعد
 البعيد ان يفعل احد فعلا اذ ادنيا بلا قصد فهو اذا لم يقصد الصلوة
 فلا بد ان يقصد غيرها من رياء او رياضة بدنية ونحوها ولهذا جاء الحديث
 بالترديد بين احد امرين فقال فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فخرته
 الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لديننا يصيرها او امرأة ينكحها فخرته الى ما هجر
 اليه الحديث لان المختار المستقيم لا حساسه لا يصعد الى عمل لا يقصد ولا يكون
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو ان لم ينو بفعله هذا فلا محالة هو ينوي
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لانه اغنى الشر كاعنى الشك
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم ان النية فرض لا بد منه في
 الصلوة وغيرها من جميع الاعمال وان لم تذكر في حديث المسئ صلاته وانما
 اطلقنا ما ذكرناه لئلا يغتر احد بما اطل به صاحب النيل في تنبيه السيئ من
 اصحابنا واذا بطل ما ذكرناه فلنا قوله صلح مفتاح الصلوة الظهور في تحريمها
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى في اه الخمسة عن علي بن النعمان وقال
 الترمذي هذا اهم شئ في هذا الباب واحسن وليت شعري اذا اعترفوا
 بفرضية الجزءين الاولين من الاجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث
 فليس يتكروا بفرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسق واحد قال في النيل
 والى الوجوب ذهب اكثر العاترة والشافعي قال النووي في شرح مسلم وهو
 مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم قلت وهو الصحيح
 فيما اختاروا لو لم يقتل بفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من انه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست ثم قال دو باغ سبز ثم ركعتين ثم نقر نقرتين
 من غير توقف وهكذا فعل في الركعة الثانية ثم صرط في آخره وقال تمت صلواتي
 وعلى الأول أقل الوجب السلام عليكم مرة لما خرج النساء عن جابر بن
 سمرة قال كنا فضيلة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقاما يال هؤلاء يسلمون بأيديهم كانوا
 إذا تاب خيل شمس إنما يكفي أحد همران يضع يده على فخذه ثم يقول
 السلام عليكم السلام عليكم وقد مضى من طرق يقوى بعضها بعضها أنه
 صلى الله عليه وسلم كان (أحيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم
 تسليمة واحدة وقد مضى في النيل على من زعم أنه لا يصح في تسليمة واحدة
 شيء فراجعوا إن شئتم وأفضله السلام عليكم ورحمة الله يا جزمة لا للتطويل
 والمدة مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورود ذلك في أكثر الروايات
 الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم ونراه أكثر ما دأب عليه صلى الله عليه وسلم يلتفت حتى يرى خذعة
 كذا أو كذا أي يميناً وشمالاً لحد يث ابن مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم كان يسلم
 عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله
 حتى يرى بياض خذعة قال في المنتقى رحمه الله خمسة وصححه الترمذي ويشد
 من أوجب ثلث تسليماً أو سطراً التسليم على الإمام أو على المأموم الذي
 خلفه أو على المأموم الذي بين يديه والقول بوجوب التسليمتين من ضعف
 كما قدمنا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فإن زاد على هذا
 فقد خالف السنة وأما من زاد وبركاته فلم يخالف السنة وإنما يكون جافاً
 على غير ما نرى أنه دأب عليه صلى الله عليه وسلم في الأكثر وقد ذكر في النيل زيادة وبركاته

عند أبي داود من حديث وائل قال واخرجها ايضاً ابن حبان في صحيحه من حديث
 ابن مسعود وكان لك ابن ماجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب
 من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث
 الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلخيص الافكار لتحريم
 الازكار لما قال النووي ان زيادة وبركاته رواية فردة نظر قال الحافظ بعد ان
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهبه
 كلام الشيخ انها رواية فردة انتهى وقد صحح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية الا بالترتيب المذكور فان
 تركه عبد ايان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته اجاباً عن التلازمة ولا يجوز
 الصلوة على هذا الترتيب امر توقيفي علمه الله ثم نبيه صلى الله عليه وسلم
 فلا يجوز تبديل صورتها التي فقلت عنه صلى الله عليه وسلم وامره الله تعالى ولقول صلى
 صلوا كما رايتوني اصلي فان تركه سهواً فما بعد الماترك لغو وليكمل صلواته
 بما ترك لان ما تركه وقع في غير محله ان لم يتذكر فان تذكر قبل ان ياتي بمثل
 الماترك من الركعة الثانية عاد ليكمل الماترك فوراً فلا يكون عاتياً في
 الصلوة بالزيادة فيها زيادة في الترتيب المتعقبات اذ عاتيه كما مر فلا والله اعلم
 من نيتي ان اخرج صلواته او بعد سادسها قبل طيل الفصل حيث لم يلبس
 بما لا يحل من صلواته من الركعة الأخيرة بعد ما عادت تشهد
 او من خارجها لركعة والدليل على ذلك ما في الحديث في اليدين
 ان شئت في ذكرها من الأخيرة اخرجها اجملها من غير الأخيرة اي لياقي

بركة لا سجدة لان بذلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت
 الشافعية فان علم في قيام ثانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها فان
 كان جلس للاستراحة بعد سجدة سجدة فورا من القيام والجلس ثم
 سجد قالوا وان علم او شك في آخر باعية ترك سجدة ثاين او ثلاث جهل منهما
 وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فتلا ثلاث ركعات او
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسجود في كل ذلك وما ذكره هو مما يعسر
 على العامة فهم من صعب عليه معرفة الملوغ مما يعتد به له من صلواته
 فالاولى له ان يستأنف صلواته وليس للمصل ان يطأ رأسه ادبا
 وانتباعا واستحسن بعضهم تغميض عينيه وكرهه بعضهم وليس
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفراغ قلب لقوله نعم فاذا فرغ فانه يصيب
 ولب الصلوة الخشوع والخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب
 وليس الزكوي بعد السلام من الصلوة حديث ثوبان قال قال رسول الله
 صلوا اذا انصرف من صلواته استغفر ثلاثا وقال النعمان بن السلمي
 صلوا السلام تباركت يدا الجبال والاكرام قال في المنتقى اخرج الجماعة لا
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله
 عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له
 لا اله الا هو على كل شيء قدير اللهم لا اله الا الله وحده لا شريك له
 لما قدمت ولا ينفع من الجبل من الماء المتفق عليه وعن عبد الله بن عمر قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجزيه رجل مسلم الا دخل الجنة وهم يسير

ومن يعملهما قليل ليسم الله في ديور كل صلاة عشرة ويكبره عشرة ومجدة
عشرة قال فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقدها بيده فتلك خمسون ومائة
باللسان والف وخمسمائة في الميزان وإذا أوى إلى فراشه سبم وجهه وكبر
مائة مرة فتلك مائة باللسان والف بالميزان قال في المنتقى من آراء الخمسة و
صححه الترمذي قال في النيل أعلم أن الأحاديث ورجحت بأعداد مختلفة في
التسليم والتكبير والتحميد وسنشير إليها أما التسليم فورد كونه عشرة كما
في حديث أبي أيوب عن أبي بن عمر لم يورد حديث الشئ عند الترمذي
والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وحديث علي بن
أبي طالب عند أحمد وحديث أم مالك الزهراء عند الطبراني وورد ثلثا
وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب
ابن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين
وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خمس وعشرين كما في حديث زيد
ابن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عنه أيضا وورد أحد عشر كما في
بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ستا كما في بعض طرق حديث
الشئ وورد مرة كما في بعض طرق حديث الشئ أيضا عند البزار وورد سبعين كما
في حديث أبي ذميل عند الطبراني في الكبير وفي أسناده جهالة وورد مائة كما
في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن إدريس
وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعا وثلاثين كما في حديث ابن عباس
عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدرداء عند
 النسائي كما تقدم في التسييم وابن هريزة عند مسلم في بعض الروايات وابن خزيمة
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند ايضاً وعبد الله
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث ابن هريزة عند
 الشيباني وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد
 خمساً وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم
 في التسييم خمس عشرة وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث
 ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسييم وعشرة كما في حديث الباب يعني الذي
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلى وامرؤ القيس عند من تقدم في
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرناه في تسييم هذا المقدار
 عند من تقدم وأما التمهيد فورد ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين واحداً
 عشرة وعشراً ومائة كما في الامايد عند المنكوري في احد اد التسييم وعند
 من رواها - قال وكل ما ورد من هذا الاعداد فحسن الاداة ينبغي الاخذ
 بالزائد فالزائد انتهى وأما قوله في حديث ابن عمر الذي ذكرناه فتلك الخمسون
 ومائة باللسان اى المجموع بعد اهلواات الخمس ووردت اذكار غير اذكرنا
 محلها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد الاكثر منه فعليه بذلك
 في مظانه - ويمكن في موضعه مقدار ما يقول اللهم أنت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام لا تتبع كما روى عن عائشة مرفوعاً
 اخبرني احمد بن محمد بن الترمذي وابن ماجه وفي النيل ذهب بعض المالكية

الى كراهة المقام للامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما اخرج
 عبد الرزاق من حديث انس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم فكان ساعة
 يسلم يقوم ثم صليت وراء ابني بكر فكان اذا سلم وثب فكانما يقوم عن حقة
 ويؤيده ايضا ما سياتي في باب لبث الامام انه كان يمكث صلحا في مكانه
 يسيرا الحديث وبهذه اظهر جهل من التزم الدعاء يرفع اليك بعد الصلوة
 المكتوبات وطعن على تاركه فان التارك له مستحق الممدح ومنع المسنة
 فان كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن لحديث امر سلمة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قام النساء حين يقضن تسليما وهو يمكث في مكانه ليسير اقبل
 ان يقوم قالت فتوى والله اعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل ان يركب
 الرجال رواه احمد والبخاري قال في النيل فيه انه يستحب للامام مراعاة احوال
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يقضي الى عجز واجتناب مواقع اليهم
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلا عن البيوت ومقتضى
 هذا التعليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث
 وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة انتمى الى المتقدم ذكره قلت وفيه دلالة
 على انه ينبغي للمقتدى ان لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقم امامه
 قد عورضت احاديث تخفيف اقامة الامام في موضع صلواته بالاحاديث
 الدالة على استحباب الذكر بعد الصلوة قال في النيل وانت خير بان كراهة
 بين مشروعية الذكر بعد الصلوة والقعود في المكان الذي صلى المصلي
 تلك الصلوة فيه لان الامتناع يحصل بفعله بعد ما ساء كان غدا

اوقاعد في محل اخر نعم ما ورد مقيد الحق وقوله وهو ثمان رجلية وقوله
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل عشرة عية الاسراع
 على الغالب او على ان اللبث مقدارا لا يتيان بالذكر المقيد لا يتيان في
 الاسراع ويكون اللبث مقدرا ما ينصرف النساء عنهما التسعة لاكثر
 من ذلك احيانا وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين
 اطراف الاحاديث الذي ربما يتبادر ويفرقتما من ضربها ويقبل على
 المامومين بوجهه ولا يأس اذا استقبل من على يمينه فقط
 ودل على الاول حديث حمزة قال كان النبي صلى الله عليه وآله اذا صلى صلاة
 اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال حجنا
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال فعلى بنا
 صلاة الصبح ثم انخوف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث
 رواه احمد وابوداؤد والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح وما
 يدل على الثاني حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلينا خلف النبي
 صلى الله عليه وآله ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم
 وابوداؤد وذكر في المنيل اختلافاً في حكمته هذه الاستقبالات واولها
 رفع ايها المنة في التشهد مضمناً الى ما ذكره عن الزبير بن المنابر
 قال استند يا والامام المامومين انما هو الحق الا مامة فاذا انقضت
 الصلاة زال السبب واستقبوا لهم عيشة بوقته انما هو والترمذي
 على المامومين والنبي صلى الله عليه وآله يستقبل جميع المامومين فانه

واهل جهة اليمين فقط اخرى وقيل في الجهم غير ذلك وان ينصرف
 في جهة حاجته والا فجهة يمينه ما لم يجعله متحتم اي وان لم يكن
 له حاجة في جهة معدنية فليتنصرف في يمينه لعموم الاحاديث
 المصروفة بفضل التيامن والا ستمارس على الاصل المندوب اذا لم يجعله
 واجبا لا حرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافيه انه ليس في كل
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لا نستحب التيامن
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمراعاة مصلحة العود
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حتى لا يركب فيكرة
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان
 شيئا من صلواته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه
 لقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي
 وعلى الاول يحمل حديث النضر قال اكثر ما رأيت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمننا فيتنصرف عن
 جانبيه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه ابوداود وابن ماجه
 والترمذي وقال صحيح الامران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النبل
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث النسب أكثر مما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينصرف
 عن يمينه المتأففة لأن كل واحد منهما قد استعمل فيه صليخة
 أفعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان
 يفعل تأسرة هذه أو تأسرة هذا إذا خبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر
 وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب الانصراف عن اليمين قال
 الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على
 حالة الصلوة في المسجد لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة يسارية
 ويحمل حديث النسب على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و
 ما ذكرناه هو أحسنها قال العلامة قال في الحجة أن أصل الصلوة ثلاثة
 أشياء أن يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم
 بجسده فهذه الثلاثة أجمع الأمر على أنها من الصلوة وإن اختلفوا
 فيما سوى ذلك انتهى وأعلام أن الصلوة تشتمل على عدد من الركعات
 وكان أول كل ركعة القيام بأن يقوم العبد بين يدي ربه و
 الله غاشعاً متادياً كالاستجيب لدعوة الحق والمحتل لأحكامه
 فإذا تبرأ من حول نفسه وقوته ومن الاستقلال له من أمره
 وصار كالمتهيئ لقبول ما عسى أن يصدر عليه من حضرة مليكه
 فتاسب هذا المقامات يخاطب ربه بما يدل على ما قصد من مقام
 ذله وخضوعه ولا أحسن من أن يختار من القول ما علمه عبادته
 على لسان رسوله من كلامه وأما القرآن الفاتحة هي الجامعة لما يتناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبه النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصل فكان المقام
 مشتركاً على ما يدل على استسلام العبد واثقياً دة نشر على تلاوة كلام
 ربه انشازة الى قبول كل ما انزل على ربه من شرع واحكام
 فالقيام في الصلوة ككلمة الاخلاص من مقدمة واساس لصحة
 الايمان والاسلام واعقب القيام بالركوع مكبراً رافعا يديه
 دفعا لما عسى ان يد اخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء
 والاعجاب حيث نزل نفسه منزلة من يناظب ملكه ويتلق
 احكامه وليسمعها اخوانه فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه
 وقلبه ويرفع يديه كالمتبري عما ذكرناه وعن غير من يخاف
 الدنيا وليدل الاعتراف والاصرار على التقي لانه تعالى ويخفى بحسنة
 تصغير النفس وتذل للاميان يدى مولاة ويأثرها ويعظه بلسانه
 ايضاً فريود مهلاً ومعلناً بقرب ربه وانه العالم بما ظهروا وخفى
 انه السميع المجيب من شكره وحمده وتضرع اليه ودعاء رافعا يديه
 كالمتبري عن غيره وعما ينأى في هذه الهياة والعبادة وانه
 لم يعبد الله حق عبادته ومعلماً من لم يسمع لصمراً ولم يعنى
 فيقوم هنيئة يشكر الله ويثني عليه لما يسره له من القيام بين يديه
 والحناء له ثم يخرج مكبراً مستشعر العلو ربه بجميع معانيه ويضع
 اشرف اعضاءه على الارض مع سائر الاعضاء السبعة فيشعر
 ربه بالعلو والرفعة قوة وفعل ويصير ملق بين يديه كالعاجز

من العبادة التي هي في اقصى مراتب التعظيم ولانه من اعلى مقاصد
 الصلوة فلو حصل للمصلي غفلة وذوول في اكمل مقامات
 عبادته واقصى درجات خضوعه امكن له تدريس اوقات السجود
 الثاني ولان في تكريره اظهار لكونه احب وارضى عند ربه من
 سائر الاعمال وكان وهذه هي الحكمة في تكرير السجود في كل ركعة ودوامه
 من اعمال الصلوة وشرح الجلوس والتشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين
 جائئاً على ركبتيه لان هذه هيأية من هيأت التذلل فناسب
 ان لا تخلو افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين
 ليكون انشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولانه اكرام من الرب عبده
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرته
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدريج
 اذ لا يليق به ترك العبادة كالجعف النافر وقد اتفق اهل الملل على
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عن العابد اعظم وادف
 واجرة له اطيب واكثر وان لا ينتهي العبد للاخذ اب الى حضرة القدس
 والا تسلك في سلك الملاء على الا يرضى بنفسه بعبادة
 ربه اكمل العبادة التي لا تستجيم الا في الصلوة التي شرعها للنبيه
 صلى الله عليه وسلم فانها الجامعة لكل الاحوال والا قوال التي يمكن
 للعابد ان يعبد بها ربه وحيث كان دينه صلح اكل الا ديار واورها
 وافضلها فصلوته مشتملة على سائر اعمالها التي امرت بها الا ممر

الماضية مع زيادة واستيعاب وما بقي بعض من أبعاد جسمه إلا وقد
أخذ خطأ من عبادة خالقه فيها ثمران في صلواتنا وراء الأسرار الدينية
أسرار وفوائد دينوية لا تحصى ولا تستقصى فكما أنها طهارة للقلب
وتزكية له كذلك طهارة ونظافة للأجسام وحفاظة من الكسل والمرض
وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المعجز فقال إن الصلوة
تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك أنها تقويم وترسيم في النفس وإزعا
ورادعاً وهو خوف الله وخشيته ومراقبته في السر والعلن وهو
ملاك الأخلاق الحسنة والشأن مثل المرضية وإذا وجد ذلك في الأفراد
انتظمت الهيئة الاجتماعية وتم الأمان وقام العالم بالعدل
والأجسان لأنه لا يحجم فرد عن مرغوبه وخصوصاً في خلوانه إلا إذا
استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطراته وخطواته
وسكناته وحركاته وذلك لا يحصل إلا بالبوليس والضبطية ولا
بالجنود والآلات الحربية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما
تزيد هذه الأشياء عتوا وتمرداً وخيانة وخديعة وإنما يحصل
ذلك بفسوخ عظمة المعبود الخلاق العليم ذي العقاب الإلهي و
الفضل العليم وهذا نبي من كثير أسرار الشريعة لا يحيط بها إلا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتلوه القطعة الثالثة

• ان شاء الله تعالى ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٢٤ هـ

فہرست مافیہ من الایواب

صفحہ

باب

کتاب الصلوٰۃ

۲

باب المواقیت

الوقت الافضل

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

۲۳۷



بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

والسلام

ک

بیت اللہ اسلامیہ دہلی

To: www.al-mostafa.com